

KHALEEJI 

التقرير السنوي ٢٠٢٤م

شريكك

في الطموح

الرؤية والرسالة	٠٥
تقرير رئيس مجلس الإدارة	٠٦
أعضاء مجلس الإدارة	١٢
تقرير الإدارة التنفيذية	١٤
الفريق الإداري	١٦
الخطط العام للحوكمة	١٨
إدارة المخاطر	٢٠
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٢٢
تقرير مدققي الحسابات	٢٣
البيانات المالية الموحدة	٢٩
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٣٨
إفصاحات عامة	١١٧



صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

يمثل التحول الرقمي ركيزة أساسية في استراتيجيتنا المستقبلية، حيث نعمل على دمج التكنولوجيا في العمليات المصرفية لتمكيننا من تقديم خدمات سريعة وآمنة وفعالة.



رؤيتنا

نسعى لتمكين أصحاب الطموح من تحقيق أحلامهم

رسالتنا

أن نصبح البنك الإسلامي الأكثر ثقة في البحرين
ونجمًا إقليميًا بارزًا في قطاعنا.

هدفنا -

أن يصبح البنك معروفًا باسم "الشريك الأول
للطموحين". سوف نقوم بإنشاء مكانة خاصة بنا
وتحويل مفهوم الخدمات المصرفية الإسلامية من
"شارة الالتزام" إلى نظام حقيقي لتحقيق الرخاء
والازدهار.





هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

بلغ إجمالي الدخل الشامل العائد إلى مساهمي الشركة الأم زيادة نسبتها ٥٤,٤٨٪ مقارنة بالعام الماضي. فيما بلغ إجمالي الإيرادات زيادة نسبتها ٦,٠٤٪ خلال ٢٠٢٤م مقارنةً بالعام ٢٠٢٣م.

تقرير رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

السيدات والسادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسعدني أن أسلط الضوء في هذا التقرير على البيانات المالية لخليجي بنك (البنك) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

لقد شهد العام الماضي تحقيقنا لنتائج مالية إيجابية للسنة الخامسة على التوالي مع تسجيلنا لأرباح عائدة على المساهمين بقيمة ١٠,٥٠٣ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م أي بارتفاع قدره ١٦,٦٦٪ مقارنة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وتأتي هذه النتائج لتعكس التزامنا الراسخ بتعزيز النمو المستدام وتحقيق قيمة مضافة لمساهميننا، وذلك انطلاقاً من إيماننا بأن استراتيجياتنا الفعالة واتباعنا لنهج متقدم في إدارة المخاطر بمرونة قد ساهما في تعزيز مركز البنك المالي وتحقيق أداء قوي رغم التحديات التي تواجه الأسواق. كما تجسد زيادة الإيرادات والأرباح الصافية جودة خدماتنا المالية وتميزنا في تقديم الحلول المصرفية المتكاملة لعملائنا، وهو ما يجعلنا أكثر تفاعلاً بشأن المستقبل.

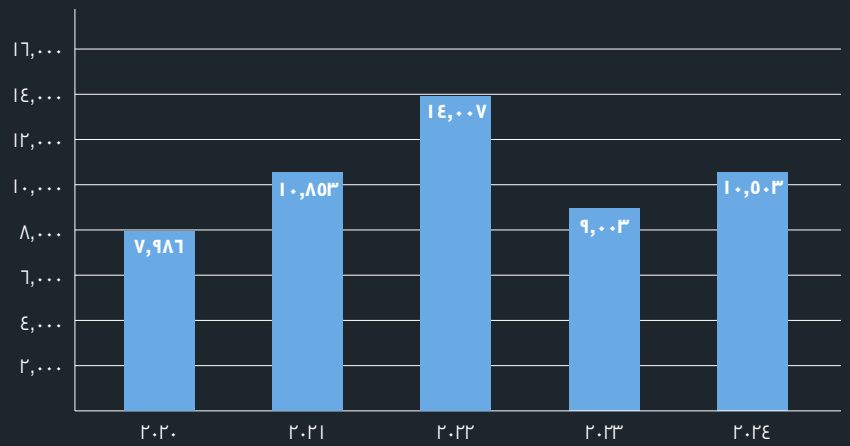
كما قام البنك خلال العام ٢٠٢٤م بالتخارج من عدد من الاصول العقارية الاستثمارية الغير مدرة للدخل والتي تقدر قيمتها ٧٢,٨٨٤ مليون دينار حيث ارتفعت المحفظة التمويلية الى ٧٢١,١٦٧ بزيادة نسبتها ٣١,٥٣٪ كما رجع البنك في هذا العام لتوزيع الارباح على المساهمين.

هذا ويعتبر العام الماضي هو السنة الثانية لنا منذ إطلاق الهوية الجديدة، وقد سعينا خلالها لمواصلة البناء على ما تحقق من نجاحات ملموسة وإنجازات متميزة أسهمت في تعزيز موقعنا الريادي كمؤسسة مالية لها تاريخ عريق ودور تحولي قيادي. لقد طوى خليجي عامًا حافلًا شهد العديد من الإنجازات التي تضاف

لقائمة ما حققه البنك من نجاحات استثنائية اسهمت في زيادة نسبتها ١٠,١٥٪ لعدد العملاء مما انعكس ايجابيا على تحقيق الارباح الصافية عائدة على مساهمي الشركة. كما وقد بلغ إجمالي الدخل الشامل العائد إلى مساهمي الشركة الأم زيادة نسبتها ٥٤,٤٨٪ مقارنة بالعام الماضي. فيما بلغ إجمالي الإيرادات زيادة نسبتها ٦,٠٤٪ خلال ٢٠٢٤م مقارنةً بالعام ٢٠٢٣م.

ففي سياق مساعينا الراسخة لتطوير مختلف المنتجات والخدمات، فقد شهد العام الماضي تطوير حساب "الوافر" والإعلان عن ٩ جوائز كبرى و٣٥ جائزة نقدية شهرية بقيمة إجمالية تجاوزت ٣ مليون دولار أمريكي، وتم السحب على ٢ مليون دولار أمريكي منها لخمس من المودعين في شهر ديسمبر الماضي. كما وأطلق البنك خدماته المصرفية المفتوحة المعززة، والتي توفر للعملاء مرونة غير مسبوقة ورؤية شاملة لحساباتهم وبطاقتهم ومواردهم المالية عبر تطبيقه "خليجي"، إضافة إلى إطلاق منصة "حفيز"، وهي منصة مصرفية رقمية مبتكرة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء من الشركات، حيث تم تحديثها بإضافة خدمات جديدة تسهم في تسهيل الإجراءات وتعزيز الكفاءة من أجل تقديم تجربة مصرفية متكاملة ومتطورة لهذه الفئة. علاوةً على ذلك، أطلق خليجي حساب "أجيال" وهو أحد الحلول الادخارية الرائدة المصممة خصيصاً للأبناء الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٢١ عامًا، بنسبة أرباح متوقعة تصل إلى ٥٪ بالإضافة إلى العديد من المزايا، حيث يجسد ذلك حرصنا على المبادرة والابتكار.

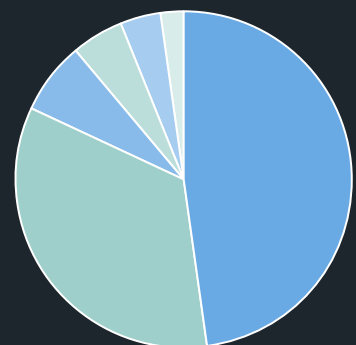
كما شهد العام الماضي مواصلة مساعينا الحثيثة لعقد شراكات جديدة مع مختلف المؤسسات في القطاع العام والخاص عبر عدة قطاعات رئيسية شملت التطوير العقاري والإسكان والتعليم والاستثمار وغيرها، وذلك ضمن خطط البنك الاستراتيجية لتوسيع شراكاته وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، لا سيما خدمات التمويل.



ربح السنة العائد إلى مساهمي الشركة الأتم

الموجودات

- عقود التمويل، ٤٨%
- استثمارات في صكوك، ٣٤%
- نقد وأرصدة لدى البنوك، ٧%
- إيداعات لدى مؤسسات مالية، ١٠%
- استثمارات، ٤%
- موجودات أخرى، ٢%



تقرير رئيس مجلس الإدارة (يتبع)

بالإضافة لذلك، تم تكريم خليجي ضمن قائمة صحيفة "البلاد" لأقوى ٥٠ شركة بحرينية لعام ٢٠٢٤م، وهي مبادرة سنوية تقيمها صحيفة "البلاد" البحرينية، وتهدف إلى إبراز دور المؤسسات الوطنية الرائدة في دعم النمو الاقتصادي، وتسليط الضوء على الشركات المتميزة في مختلف القطاعات، وتعزيز معايير الإفصاح والشفافية والتنافسية. كما وحصل البنك على شهادة (ISO ٢٠١٩:٢٣٣٠) المرموقة لإدارة استمرارية الأعمال (BCM) من المنظمة الدولية للمعايير (ISO)، وذلك بعد خضوعه لإجراءات التدقيق واستيفاءه جميع المتطلبات المعيارية واجتياز عملية التدقيق بنجاح.

ختاماً، وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي خليجي بنك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرفع للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المُعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، أسمى آيات الشكر والعرفان على ما يقدمونه من دعم ومساندة لجميع قطاعات العمل في المملكة، لاسيما القطاع المصرفي. كما أود أن أعرب عن عميق تقديري وامتناني لمصرف البحرين المركزي على تعاونهم المثمر والبناء، والشكر موصول كذلك للوزارات والأجهزة الحكومية وبورصة البحرين على دعمهم ومساندتهم المستمرة.

كما أود أن أشيد بما قدمه فريق عمل خليجي من جهود مُخلصة في سبيل ترسيخ ريادة البنك ووصوله لآفاق جديدة من النجاح والتطور من خلال اتباع نهج مبتكر أرسيناه لنجني أفضل النتائج مع الحفاظ على ما نقدمه من منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبية لتطلعات وطموحات العملاء الكرام. كما أتوجه بالشكر للمساهمين والعملاء الكرام نظير ثقتهم وولاءهم الثابت لخليجي.

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية فقد ركزت جهود البنك على المشاركة في أربع قطاعات حيوية وهي التعليم، البيئة، الشباب، والرياضة وشمل ذلك دعم العديد من المبادرات والمؤسسات الرائدة منها مؤسسة انجاز البحرين، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، مدينة الشباب، ومركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والتراث، وعدد من المدارس المرموقة إضافة إلى الاتحاد البحريني لكرة القدم، والاتحاد البحريني لكرة السلة، واللجنة البارالمبية البحرينية. كما رعى البنك بطولات محلية بارزة مثل كأس جلالة الملك حمد الدولية للغولف (النسخة ١٦)، بطولة المغفور له الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة الرضائية للجولف (النسخة ٤)، دوري الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة لكرة القدم لعام ٢٠٢٤م التي تنظمها وزارة التربية والتعليم، ومسابقة "Desert Storm" لعام ٢٠٢٤م.

كما شارك البنك في فعاليات أسبوع الشجرة البحريني من خلال المساهمة في زراعة أشجار في مناطق مختلفة من المملكة، بالتعاون مع البلديات. كما ساهم في دعم الأسر المتضررة من حادثة حريق اللوزي بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ووزارة التنمية الاجتماعية. علاوة على ذلك، يدعم البنك جهود المملكة لتحقيق هدفها الطموح للوصول إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول عام ٢٠٦٠م عبر تبني العديد من البرامج والمبادرات المبتكرة.

وتتويجا لما سبق، فقد نال البنك عدد من الجوائز المرموقة التي شملت درع البلاد للمسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن فئة التميز الاقتصادي لسنة ٢٠٢٤م وجائزة "أفضل هوية بنكية جديدة في البحرين للعام ٢٠٢٤م" وجائزة "أفضل تطبيق للخدمات البنكية للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٢٤م" المقدمة من مجلة الأعمال الدولية (IBM)، بالإضافة إلى جائزة أفضل تطبيق في فئة التكنولوجيا المالية (FinTech) في حفل توزيع جوائز البحرين للمحتوى الرقمي لعام ٢٠٢٣م (BDC Awards 2023).

تقرير رئيس مجلس الإدارة (يتبع)

وانطلاقاً من التزامنا بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م وتعديلاته، وإعمالاً بأحكام المادة رقم (١٨) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (١٢٥) من اللائحة التنفيذية من القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢م، وتعهد البنك بالحفاظ على مبدأ الشفافية التامة مع المساهمين الكرام، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه الذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

يقوم الإطار العام للمكافآت بالبنك على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كل من الموظفين والمساهمين في البنك. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به. يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في البنك وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك.

حيث بلغ إجمالي ما تحوّص عليه أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك ممن تقاصّوا خلال السنة المالية أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى، متضمنةً أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم ونصيب في الأرباح خلال العام ٢٠٢٤م مبلغ ١,٣٤٣,٢٠١ دينار بحريني.

• تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢٤م	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى	٩٧٤,٩٠٧	٣١٤,٣٤٤	٥٣,٩٥٠	١,٣٤٣,٢٠١

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

ملاحظات:

- إجمالي المكافآت يشمل ١٥٧,١٧٢ دينار بحريني كمكافأة نقدية و ١٥٧,١٧٢ دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.
- يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

كما تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية لأحكام المادة (١٨) من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على بدل حضور مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. حيث تخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية نهاية كل سنة.

وفيما يلي بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م من مكافآت، بما في ذلك أية منافع ومزايا ونصيب من الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصرفات وغيرها، وبيان ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى:

• تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس *	المكافآت الثابتة	مكافأة نهاية الخدمة			
				المجموع	خطط تحفيزية	أخرى **	المجموع
أولاً: الأعضاء المستقلين:							
١- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	٢٤,٠٠٠	١٦,٨٠٠	٤٠,٨٠٠	-	-	-	-
٢- رياض عيد اليعقوب	٢٨,٥٠٠	١٦,٨٠٠	٤٥,٣٠٠	-	-	-	-
٣- الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة	٢٣,٠٠٠	٧,٥٠٠	٣٠,٥٠٠	-	-	-	-
٤- داوود محمد الغول	-	٧٥٠	٧٥٠	-	-	-	-
٥- حسين سيد علي الحسيني	٤,٠٠٠	٤,٢٠٠	٨,٢٠٠	-	-	-	-
٦- عيسى عبدالله زينل	٥,٥٠٠	٢,٢٥٠	٧,٢٥٠	-	-	-	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:							
١- علي مراد علي مراد	٣٠,٥٠٠	٩,٠٠٠	٣٩,٥٠٠	-	-	-	-
٢- مازن ابراهيم عبدالكريم	٢٧,٠٠٠	٩,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	-	-	-	-
٣- يوسف عبدالله تقي	٢١,٥٠٠	١٤,٠٠٠	٤٠,٥٠٠	-	-	-	-
٤- سعادة السيد أيمن توفيق المؤيد	٢٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	٢٧,٥٠٠	-	-	-	-
٥- الشيخ فهد بن إبراهيم آل خليفة	١٣,٥٠٠	٦,٠٠٠	١٩,٥٠٠	-	-	-	-
٦- هشام عبدالرحمن آل بن علي	١٣,٥٠٠	٦,٠٠٠	١٩,٥٠٠	-	-	-	-
٧- مصباح سيف المطيري	٥,٥٠٠	٢,٢٥٠	٧,٧٥٠	-	-	-	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:							
١- هشام أحمد الرئيس	١٤,٠٠٠	٩,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	-	-	-	-
٢- صلاح عبدالله شريف	٤,٠٠٠	٣,٠٠٠	٧,٠٠٠	-	-	-	-
المجموع	٢٣٤,٥٠٠	١١٤,٥٠٠	٣٥٣,٠٠٠	٤,٥٠٠	-	-	-

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني
المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهل الممنوحة (إن وجدوا).

ملاحظات:

١. لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصرفيات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.

٢. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٤م والتي تخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٥م.



الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة



هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

فريق الإدارة



الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة



هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة



رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة



مازن إبراهيم الكريم
عضو مجلس الإدارة



علي مراد
عضو مجلس الإدارة



يوسف عبدالله تقي
عضو مجلس الإدارة



الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة
عضو مجلس الإدارة



سعاده السيد أيمن توفيق المؤيد
عضو مجلس الإدارة



حسين سيد علي الحسيني
عضو مجلس الإدارة
(استقال من منصبه في مارس ٢٠٢٤م)



داوود محمد الفول
عضو مجلس الإدارة



صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة



هشام عبدالرحمن آل بن علي
عضو مجلس الإدارة
(استقال من منصبه في أكتوبر ٢٠٢٤م)



الشيخ فهد بن إبراهيم آل خليفة
عضو مجلس الإدارة
(استقال من منصبه في أكتوبر ٢٠٢٤م)



عيسى عبدالله زينل
عضو مجلس الإدارة
(استقال من منصبه في مارس ٢٠٢٤م)



سظام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

شهد خليجي بنك تحولاً استراتيجياً هاماً، إذ عملنا على تعزيز الأسس التي قام عليها البنك، وتطوير رؤى جديدة تتماشى مع التغيرات السريعة في القطاع المصرفي واحتياجات عملائنا.

تقرير الإدارة التنفيذية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

السيدات والسادة المساهمين الكرام،

وفي سياق مسؤوليتنا الاجتماعية، نشارك بفاعلية في المبادرات التي تساهم في تعزيز التعليم والرياضة والاستدامة البيئية، حيث تعتبر هذه المسؤولية جزءاً أساسياً من هويتنا ونعمل من خلالها على تحسين نوعية الحياة في مجتمعنا.

إن ثقتنا بمسيرتنا نحو النجاح والتفوق قوية، ونتطلع لاستثمار الفرص المستقبلية لتعزيز مكانتنا كأحد البنوك الإسلامية الرائدة في المنطقة مع العمل المستمر لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تضمن قيمة مستدامة للمساهمين وتلبية احتياجات العملاء.

وفي الختام، أود أن أعرب عن جليل الشكر والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين المعظم حفظه الله ورعاه، وللحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على الدعم المتواصل للقطاع المصرفي في المملكة، وأشكر كذلك مصرف البحرين المركزي على توجيهاته التي تعزز استقرار القطاع المالي والمصرفي.

وأخيراً، أشكر مساهميننا وعملائنا الكرام على ثقتهم المستمرة في خليجي بنك، ولرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على رؤيتهم الحكيمة، كما أود أن أعبر عن تقديري لجهود الإدارة التنفيذية وكافة موظفي البنك في تقديم أفضل الخدمات.

سattام سليمان القصبي

الرئيس التنفيذي

بنك خليجي

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لخليجي بنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، حيث نستعرض فيه إنجازاتنا ونمو البنك خلال العام الماضي، بالإضافة إلى استراتيجياتنا وخططنا المستقبلية لتحقيق المزيد من التقدم.

خلال عام ٢٠٢٤م، شهد خليجي بنك تحولاً استراتيجياً هاماً، إذ عملنا على تعزيز الأسس التي قام عليها البنك، وتطوير رؤى جديدة تتماشى مع التغيرات السريعة في القطاع المصرفي واحتياجات عملائنا، وبالتالي ركزنا على تقديم حلول مصرفية متطورة تتناسب مع العصر الرقمي، مما يعكس التزامنا بتوفير خدمات متميزة تلبي احتياجات العملاء وتعزز قدرتنا التنافسية.

وبفضل هذه الاستراتيجية المدروسة، حققنا نتائج مالية إيجابية تعكس الأداء الحكيم لمجلس الإدارة والجهود الدؤوبة المبذولة من قبل فريق العمل، حيث يعتبر الابتكار جزءاً أساسياً من استراتيجيتنا، ونعمل باستمرار على تطوير منتجاتنا وخدماتنا الرقمية لتلبية تطورات عملائنا ومتطلبات الاقتصاد الرقمي.

ويعكس الإعلان عن توزيع أرباح نقدية نسبتها ٥٪ من رأس المال، بإجمالي قدره ٥,٤١٤,٢٦٤ دينار بحريني، قوة الأداء المالي للبنك والتزامنا بتحقيق عوائد مستدامة لمساهميننا الكرام، مما يعزز الثقة في البنك ويدعم استمرارية نموه.

كما يمثل التحول الرقمي ركيزة أساسية في استراتيجيتنا المستقبلية، حيث نعمل على دمج التكنولوجيا في العمليات المصرفية لتمكيننا من تقديم خدمات سريعة وآمنة وفعالة، ونستثمر في تقنيات جديدة لتحسين تجربة العملاء وتعزيز كفاءة البنك وقدرته على الاستجابة للمتغيرات في السوق.

علو على ذلك، نواصل تعزيز وجودنا في السوق البحرين وتوسيع أنشطتنا في القطاعات التجارية والاستثمارية عبر استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى زيادة حصتنا السوقية، ونحن ملتزمون بتقديم خدمات مصرفية متخصصة تتناغم مع احتياجات عملائنا مع التركيز على الجودة والتميز.

فريق الإدارة



أحمد محمد بوراشد
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للشركات والاستثمار وأسواق
رأس المال المدين



عبدالكريم محمد الزكري
رئيس الشؤون المالية



محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام - الشؤون
القانونية والتنظيمية والمؤسسية



سغام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي



فاطمة أحمد آل بن علي
مدير إدارة الموارد البشرية



محمد إبراهيم الهاشمي
مدير إدارة العمليات



منى غلوم البستكي
مدير إدارة الإئتمان



عبدالناصر عمر آل محمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ
الشرعي



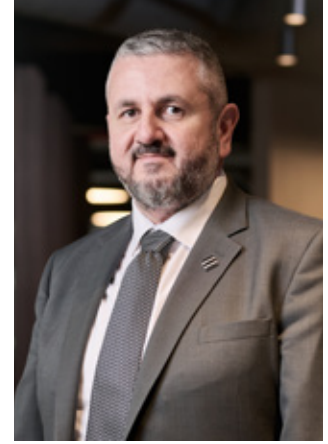
نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي
الداخلي وأمين سر هيئة الرقابة
الشرعية



محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي



أميرة أحمد العباسي
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للأفراد



أسامة علي حسن
رئيس تقنية المعلومات



رومي صديقي
مدير إدارة الخزانة



نافين تاكور
المستشار العام



ميثم عبدالحميد غلام
مدير إدارة تطوير الأعمال

الإطار العام للحوكمة

هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمد على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة البنك مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام مجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية البنك والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم البنك بمعيار الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة البنك المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لإعضاء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في البنك. ويعمل البنك من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم البنك بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليواكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي البنك. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعة له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها البنك وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة البنك.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان دائمة ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- **لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر:** تتولى مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال. هذا إلى جانب، مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.
- **لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان:** تتولى مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطر المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى،

• لجنة المجلس للتعينيات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية:

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافة الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة البنك، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك عبر اللجان التنفيذية التالية:

المسؤوليات الرئيسية	اللجنة
إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الشؤون الإدارية.	لجنة الإدارة التنفيذية
إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.	لجنة الموجودات والمطلوبات
مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج، والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، إنخفاض القيمة والمخصصات.	اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار
سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.	اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر
إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية	لجنة الموارد البشرية

تتولى مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للبنك والإشراف على تطبيق مبادئ وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال ورؤساء الإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة ثمانية مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمريم من خلال البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك في ٤ مارس ٢٠٢٤م. كما تم عقد إجتماع الجمعية العامة العادية للبنك في ٢٥ مارس ٢٠٢٤م. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ستة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان سبعة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خمسة مرات.

إدارة المخاطر

- ظلت إدارة المخاطر ركيزة أساسية في استراتيجية "خليجي بنك" لعام ٢٠٢٤م، ومن خلال خطوات مدروسة، واصل البنك في تعزيز ثقافة إدارة المخاطر في جميع جوانب المؤسسة، مع التركيز على المساءلة والشفافية واليقظة الاستباقية لاستشراف المخاطر قبل حدوثها. بينما تقع مسؤولية إدارة المخاطر على جميع الموظفين بلا استثناء، فإن الإشراف النهائي يتم من قبل مجلس الإدارة، من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.
 - ضمن إطار عملنا المؤسسي لإدارة المخاطر اتباع نهج شامل ومتكامل يغطي جميع جوانب تحديد المخاطر وتقييمها والحد من تأثيرها ومراقبتها في مختلف عمليات البنك. ويتكامل هذا الإطار بشكل فعال مع اختبارات الضغط الاستشرافية التي نجريها، والتي تشمل تقييم نطاق تحمل المخاطر والتخطيط الاستراتيجي لرأس المال والسيولة.
 - وبحكم طبيعة عملنا وتعقيد المعاملات، يواجه البنك مجموعة متنوعة من المخاطر الجوهرية، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والأمن السيبراني. تُتخذ القرارات الحاسمة بناءً على تحليل شامل للمخاطر والعوائد المحتملة، مما يضمن لنا الاستخدام والقدرة على التكيف في إطار عمل يلتزم بالشريعة الإسلامية.
 - قدم البنك تدريبًا مكثفًا يركز على إدارة المخاطر في مختلف الإدارات، ومنها تحليلات المخاطر، وأمن المعلومات، ومخاطر الائتمان.
 - ويواصل خليجي بنك تركيزه على تحقيق قيمة مستدامة للأطراف المعنية من خلال نهج منضبط لإدارة المخاطر، والتحسين المستمر لئطر عملنا المتعلقة بالمخاطر، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ٢٠٢٤م – التطورات الرئيسية**
- في عام ٢٠٢٤م، حقق البنك تقدمًا ملحوظًا في تعزيز قدراته في إدارة المخاطر استجابةً لتعقدات وتقلبات البيئة التشغيلية:
- تحسين تحليلات المحافظ الاستثمارية وأنظمة الإنذار المبكر لإدارة المخاطر الناشئة في مختلف القطاعات، بفضل اختبارات الضغط الديناميكية، مع تحسين الاستراتيجيات استجابةً لتقلبات أسعار الفائدة المرجعية من خلال نمذجة سيناريوهات متطورة.



يضمن إطار عملنا المؤسسي لإدارة المخاطر اتباع نهج شامل ومتكامل يغطي جميع جوانب تحديد المخاطر وتقييمها والحد من تأثيرها ومراقبتها في مختلف عمليات البنك. ويتكامل هذا الإطار بشكل فعال مع اختبارات الضغط الاستشرافية التي نجريها، والتي تشمل تقييم نطاق تحمل المخاطر والتخطيط الاستراتيجي لرأس المال والسيولة.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

عن أنشطة خليجي بنك ش.م.ب

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة خليجي بنك والشركات التابعة له وفقاً للبيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسؤولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتتخصص في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناءً على ما تمت مراجعته لعمليات البنك وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاماً بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات اللجنة التنفيذية، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد -ما أمكن- من التزام المصرف وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات والهياكل التمويلية والاستثمارية والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، كما البيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

١. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها البنك واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة -إن وجدت- على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات.
٤. أن أسس حساب الزكاة تم وفقاً للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
٥. أن البنك وفق ما عرض علينا التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ الدكتور
محمد يوسف عبدالسلام
عضو الهيئة التنفيذية

فضيلة الشيخ د. نظام محمد
يعقوبي
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ د. فريد محمد
هادي
نائب الرئيس والعضو التنفيذي

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب
المفتاح
رئيس الهيئة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين خليجي بنك ش.م.ب
ص.ب. ٦٠٠٢، المنامة - مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة خليجي بنك ش.م.ب ("البنك") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والبيانات الموحدة للدخل، والدخل الشامل، والدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ونتائج أعمالها الموحدة والدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة أيضاً التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حدده هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبين ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (معاً "المدونة")، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل وموجودات الإجارة	
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ط)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم (٢٨)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم (٣٨).	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أهمية عقود التمويل التي تمثل ٤٨,٢٠٪ من مجموع الموجودات (بالقيمة)؛ • تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لعقود التمويل يتضمن ممارسة اجتهادات وتقديرات جوهرية. المجالات التي حددنا فيها مستوى عالٍ من ممارسة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة، وبالتالي زيادة مستوى تركيز التدقيق في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة هي كالتالي • استخدام نماذج معقدة استخدام نماذج معقدة بطبيعتها تتطلب ممارسة اجتهادات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد. نماذج احتمالات التعثر عن السداد تعتبر محركات الخسائر الائتمانية المتوقعة • السيناريوهات الاقتصادية الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها • تعديلات الإدارة تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة، إن مثل هذه التعديلات غير متيقنة بطبيعتها وتستدعي ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ 	<p>تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>اختبار أنظمة الرقابة</p> <p>لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر ائتمان المتوقعة.</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار أنظمة الرقابة على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود تمويل الشركات المنتظمة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ • اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. • اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها <p>الاختبارات التفصيلية</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات منتظمة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المقبولة، وعلى هذا الأساس تقييم ملاءمة تصنيف والائتمان ووضعه في المرحلة الصحيحة؛ • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية للبيانات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المستخدمة. • إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل وموجودات الإجارة	
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ط)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم (٢٨)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم (٣٨).	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
	<ul style="list-style-type: none"> اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ اختبار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات تقييم كفاية المخصصات لعقود التمويل منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الواجب تطبيقها. <p>الاستعانة بالمتخصصين</p> <p>بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك مختصين لدينا لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات وتحدي افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي</p> <ul style="list-style-type: none"> لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد قمنا بإشراك اخصائينا في إدارة مخاطر الائتمان لمساعدتنا في تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي. <p>الإفصاحات</p> <p>قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لعقود التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

تقييم الاستثمارات العقارية	
راجع السياسات المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (z) و ٥ (ي) واستخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٨.	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية</p> <ul style="list-style-type: none"> حالة عدم اليقين السائدة في سوق العقارات؛ وتطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات 	<p>تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> قمنا بإشراك اخصائيي تقييم العقارات الخاصين بنا لمساعدتنا في تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات الخارجي المستقل الذي عينته المجموعة؛ تقييم مدى معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة في التقييم؛ تقييم مؤهلات وخبرات مقيمي العقارات المستقلين ومراجعة بنود خطاب التعيين لتحديد ما إذا كان هناك أي أمور قد تؤثر على موضوعيتهم أو تحد من نطاق عملهم؛ تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة و الذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي و من المتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى بعد ذلك التاريخ

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإنما لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالتالي

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وإجراء تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (و تعديلاته) والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (بصيغته المعدلة)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو السيد ماهيش بالاسوبرامانيان.

س.ب.م.ب.

كي بي ام جي فخر
رقم قيد الشريك ١٣٧
١٠ فبراير ٢٠٢٥



KHALEEJI

البيانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح	
الموجودات			
١١٦,٣٨٣	١٠٠,٤٤٦	٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
١٢٤,١٩٠	٧١,٠١٧	٧	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٢٢,٧٤٦	٥٠٢,١٣٩	٨	استثمارات في صكوك
٥٤٨,٢٨٧	٧٢١,١٦٧	٩	عقود التمويل
٣٨,٥٧٠	٢٠,٨٩٥	١٠	استثمارات في أوراق مالية
٩٧,٧٨٧	٣٩,٨٣٨	١١	استثمارات في عقارات
٢٤,٦٨٩	٦,٥١٦	١٢	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢٦,٢٧٧	٢٥,٥٤٩	١٣	موجودات أخرى
٣,٤٨٩	٣,٥٦٢	١٤	عقارات ومعدات
١,٥٠٢,٤١٨	١,٤٩٦,١٢٩		إجمالي الموجودات
المطلوبات			
٢٣٧,٧٧٣	١٣٤,٩٧١		إيداعات من مؤسسات مالية
٢٠٦,٥١٨	٢٢٩,٨١٥	١٥	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٢٦٤,٣٦٢	٢٤٥,٥٢٦	١٦	تمويل لتجّل من مؤسسات مالية
٧٧,٨٠٠	١١٧,٣٧٢		حسابات جارية للعملاء
٢٢,٨٢٩	٢٠,٦٠٢	١٧	مطلوبات أخرى
٨٠٩,٣٦٢	٨٤٨,٢٨٦		إجمالي المطلوبات
شبه حقوق الملكية			
٦٨,٠٥٤	١٠,٦٦٢		- من مؤسسات مالية
٤٦٧,٦٠٨	٥٠٨,٥٣٤		- من مؤسسات غير مالية وأفراد
٥٣٥,٦٦٢	٥١٩,١٩٦	١٨	إجمالي شبه حقوق الملكية
حقوق الملكية			
٨٤,٧٨٣	١١٣,٠٤٤	١٩	رأس المال
١٢,٤١٠	١٣,٤٦٠		احتياطي قانوني
(٦,٢٥٤)	(٦,٢٥٤)		أسهم خزينة
(٧,١٦٥)	(٥,٨١٦)		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
١٧,٧١٩	١٣,٦٢٦		أرباح مستبقة
١٠١,٤٩٣	١٢٨,٠٦٠		حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم
٤٧,٢٢٢	-	٢٠	مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)
٨,٦٧٩	٥٨٧		حصّة غير مسيطرة
١٥٧,٣٩٤	١٢٨,٦٤٧		إجمالي حقوق الملكية
١,٥٠٢,٤١٨	١,٤٩٦,١٢٩		إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ١٠ فبراير ٢٠٢٥، ووقعها بالنيابة عن المجلس:


سغام سليمان القصبي
الرئيس التنفيذي


الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة


هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح
٤٠,٢٢٢	٤٧,٨٣٤	إيراد من عقود التمويل
٤,٨١٩	٧,٧٣٣	إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢٩,٥٩٩	٢٤,٩٩٣	إيراد من صكوك
(٣٠,٤٩٣)	(٢٩,٩٠٤)	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
(١٠,٦٦٢)	(١٥,٤٤٨)	مصروفات التمويل لأجل من مؤسسات مالية
٣٣,٤٨٥	٣٥,٢٠٨	صافي دخل التمويل
٣,٣٧٢	٦,١٥٨	٢١ إيراد من استثمارات في أوراق مالية
٤,٣٧٥	١,٨٠٨	٢٢ إيراد من استثمارات في عقارات، صافي
(٩٢٥)	(٥٠٤)	١٢ الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٦,٨٠٩	٧,٢٩٠	٢٣ رسوم وإيرادات أخرى، صافي
٤٧,١١٦	٤٩,٩٦٠	إجمالي الدخل
٦,٦١٨	٧,١٢٧	٢٤ تكلفة الموظفين
٨,٤٢٤	٩,٣٨٧	٢٥ مصروفات تشغيلية أخرى
١٥,٠٤٢	١٦,٥١٤	إجمالي المصروفات
٣٢,٠٧٤	٣٣,٤٤٦	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية
(١,٤٦٩)	(١,٩٣٤)	٢٦ مخصصات انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي
٣٠,٦٠٥	٣١,٥١٢	الربح قبل العائد إلى شبه حقوق الملكية
(٣١,٥٥٨)	(٣١,٠١٩)	مطروحاً: صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية
٩,٠٤٧	١٠,٥٠٣	ربح السنة
		العائد إلى:
٩,٠٠٣	١٠,٥٠٣	ملاك الشركة الأم
٤٤	-	حصة غير مسيطرة
٩,٠٤٧	١٠,٥٠٣	
		العائد لكل سهم
٣,٧٥	١٠,٣٣	٣١ العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)

سلام سليمان القصبي
الرئيس التنفيذي

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٩,٠٤٧	١٠,٠٠٣	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		بنود قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل
(٧٥٢)	١,٥١٢	- تغيرات القيمة العادلة على استثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٦٢٣)	(٩٠٣)	- تغيرات القيمة العادلة على استثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(٧٤٠)	- مطروحاً: العائد إلى شبه حقوق الملكية
(١,٣٧٥)	١,٣٤٩	مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
٧,٦٧٢	١١,٨٥٢	إجمالي الدخل الشامل
		العائد إلى:
٧,٦٧٢	١١,٨٥٢	ملاك الشركة التأم
-	-	حصة غير مسيطرة
٧,٦٧٢	١١,٨٥٢	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٣٢,٠٧٤	٣٢,٩٦٦	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية
		معدلاً لما يلي:
(١٣,٦٣١)	(١٤,٧٥٢)	مطروحاً: الدخل غير العائد إلى شبه حقوق الملكية
٤١,١٥٥	٤٥,٣٥٢	زائداً: مصروفات التمويل على المستحقات للمؤسسات المالية وغير المالية
١٥,٠٤٢	١٦,٩٩٤	زائداً: المصروفات غير العائدة إلى شبه حقوق الملكية
(٤٦,٢٧٦)	(٥٦,٨٧٧)	مطروحاً: نصيب المؤسسة في الدخل من استثماراتها الخاصة / الحصة في الاستثمارات
-	٧٣٢	مطروحاً: المخصصات لانخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي العائدة إلى شبه حقوق الملكية
٢٨,٣٦٤	٢٤,٤١٥	مجموع الدخل المتاح لحاملي شبه حقوق الملكية
-	-	احتياطي معادلة الأرباح - صافي الحركة
٢٨,٣٦٤	٢٤,٤١٥	مجموع الدخل العائد لحاملي شبه حقوق الملكية
(٦,٨٠٦)	(٣,١٤٢)	مطروحاً: حصة المضارب
-	(٢٥٤)	مطروحاً: حافز وكالة
٢١,٥٥٨	٢١,٠١٩	صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية
-	-	احتياطي مخاطر الاستثمار - صافي الحركة
٢١,٥٥٨	٢١,٠١٩	الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية
-	٧٤٠	الدخل الشامل الآخر الذي قد يتم إعادة تصنيفه لاحقاً لبيان الدخل - العائد إلى شبه حقوق الملكية
٢١,٥٥٨	٢١,٧٥٩	إجمالي الدخل الشامل - العائد إلى شبه حقوق الملكية
-	(٧٤٠)	مطروحاً: الدخل الشامل الآخر غير الخاضع للتوزيع الفوري
٢١,٥٥٨	٢١,٠١٩	إجمالي الدخل الشامل الخاضع للتوزيع الفوري
٢١,٥٥٨	٢١,٠١٩	صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٤	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم							
	رأس المال	احتياطي قانوني	أسهم خزينة	القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقة	مضاربة دائمة (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	حصصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٨٤,٧٨٣	١٢,٤١٠	(٦,٢٥٤)	(٧,١٦٥)	١٧,٧١٩	٤٧,٢٢٢	٨,٦٧٩	١٥٧,٣٩٤
ربح السنة	-	-	-	-	١٠,٥٠٣	-	-	١٠,٥٠٣
الدخل الشامل التخر	-	-	-	١,٣٤٩	-	-	-	١,٣٤٩
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	١,٣٤٩	١٠,٥٠٣	-	-	١١,٨٥٢
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	١,٠٥٠	-	-	(١,٠٥٠)	-	-	-
المحول إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	(٧٦٨)	-	-	(٧٦٨)
استحقاق رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ١٩)	-	-	-	-	(١٢,٧٧٨)	(١٨,٩٦١)	-	(٣١,٧٣٩)
تحويل رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ١٩ ، ٢٠)	٢٨,٢٦١	-	-	-	-	(٢٨,٢٦١)	-	-
بيع أسهم في شركة تابعة (إيضاح ٢٣)	-	-	-	-	-	-	(٨,٠٩٢)	(٨,٠٩٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١١٣,٠٤٤	١٣,٤٦٠	(٦,٢٥٤)	(٥,٨١٦)	١٣,٦٢٦	-	٥٨٧	١٢٨,٦٤٧

٢٠٢٣	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم							
	رأس المال	احتياطي قانوني	أسهم خزينة	القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقة	مضاربة دائمة (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	حصصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	٨٤,٧٨٣	١١,٥١٠	(٦,٢٥٤)	(٥,٧٩٠)	١٦,١٧١	٤٧,٢٢٢	١٠,١٢٨	١٥٧,٧٧٠
ربح السنة	-	-	-	-	٩,٠٠٣	-	٤٤	٩,٠٤٧
الدخل الشامل التخر	-	-	-	(١,٣٧٥)	(١,٣٧٥)	-	(١,٣٧٥)	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(١,٣٧٥)	٩,٠٠٣	-	٤٤	٧,٦٧٢
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	٩٠٠	-	-	(٩٠٠)	-	-	-
المحول إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	(٥٥٥)	-	-	(٥٥٥)
أرباح موزعة على مضاربة دائمة	-	-	-	-	(٦,٠٠٠)	-	-	(٦,٠٠٠)
فقدان السيطرة	-	-	-	-	-	-	(١,٤٩٣)	(١,٤٩٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٨٤,٧٨٣	١٢,٤١٠	(٦,٢٥٤)	(٧,١٦٥)	١٧,٧١٩	٤٧,٢٢٢	٨,٦٧٩	١٥٧,٣٩٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح
		الأنشطة التشغيلية
٩,٠٤٧	١٠,٥٠٣	ربح السنة
		تعديلات:
١,٦٠٢	١,٨٠٨	استهلاك
١٠,٦٦٢	١٥,٤٤٨	مصروفات تمويل على تمويلات لأجل
١,٤٦٩	١,٩٢٤	مخصصات انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي
٢,٧٧٣	٢,٢٤٨	إطفاء العداوة/ الخصم على الصكوك
(١)	٤٩	خسائر/(أرباح) القيمة العادلة
(٢٩٦)	٦٧	إعادة تقييم صرف العملات الأجنبية
٣١٢	٣٩٠	إطفاء موجودات حق الاستخدام
(٥١٦)	(٣٠١)	دخل من استثمارات أوراق مالية
(١,٤٦٤)	(٩٧٥)	ربح من بيع استثمارات في صكوك
(٤,٩٠٠)	(٧,٦١٢)	ربح من بيع استثمارات في عقارات
٩٢٥	٥٠٤	الحصة من خسائر الشركات الزميلة، صافي
١٩,٦١٣	٢٤,٠٥٣	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(٢,٥٩٧)	(٣,٥٦٦)	إحتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي
(٤٣,٤٢٦)	(٩٠,٨٨٥)	عقود التمويل
(٣,٣٧٩)	٧٢٩	موجودات أخرى
٢٦,٩٢٥	٣٩,٤٩٢	حسابات جارية للعملاء
٦,٦٤٦	(٢,٥٠٨)	مطلوبات أخرى
(١٨,٢٨٤)	(١٠٢,٨٠٢)	إيداعات من مؤسسات مالية
(٣٣,٣٦٣)	١٣٣,٢٩٧	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
(٨٧,٣٩٧)	(١٦,٤٦٦)	شبه حقوق الملكية
(١٢٥,٢٦٢)	(٢٨,٦٥٦)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(١١٢٦,١١١)	(١١٧,٥٨١)	شراء صكوك
١٥٩,٧٥٤	١٣٧,٧٧٠	مبالغ مستلمة من بيع / استحقاق صكوك
(١,٦٧٥)	١٨٠	مبالغ مستلمة من (شراء) / بيع استثمار في عقارات، صافي
٣٤,٥٩٧	٧,٦٢٣	مبالغ مستلمة من بيع/ استحقاق استثمارات في أوراق مالية
(٦٩٠)	(٩٩٠)	شراء عقارات ومعدات، صافي
(٣٠,٩١٤)	-	شراء الأوراق المالية الاستثمارية
(١٩١)	-	مصاريف تطوير العقارات
١,٧٨١	٤,٢٠٩	صافي الحركة في حسابات هامشية تحت الطلب
٣٦,٥٥١	٣١,٢١١	صافي النقد الناتج من أنشطة الاستثمار

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بالآلاف الدينار البحرينية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح
أنشطة التمويل		
١٣٣,٤٠٦	(١٨,٨٣٥)	سحوبات من تمويلات لأجل، صافي
(١٠,٦٦٢)	(١٥,٤٤٨)	مصرفات تمويل مدفوعة على تمويلات لأجل
-	(٣١,٧٣٩)	استحقاق رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
(٦,٠٠٠)	-	توزيع أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
١١٦,٧٤٤	(٦٦,٠٢٢)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التمويل
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		
٢٨,٠٢٣	(٦٣,٤٦٧)	النقد وما في حكمه كما في بداية السنة
١٧٤,٣٣٨	٢٠٢,٣٧١	النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة
يشتمل النقد وما في حكمه على*:		
٨٧,٩٩١	٧٣,٤٨٨	٦ نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)
١١٤,٣٨٠	٦٥,٤١٦	٧ إيداعات لدى مؤسسات مالية تستحق خلال تسعين يوماً أو أقل (مستبعد منه ودائع الهامش)
٢٠٢,٣٧١	١٣٨,٩٠٤	

*النقد وما في حكمه يظهر صافي من الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥ آلاف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

استثمارات في عقارات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١,٥٣٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤
-	الإضافات
-	استردادات / استبعادات / استحقاقات / مصروفات
١,٥٣٣	صافي الحركة
-	رسوم الإدارة للبنك
-	التوزيعات
١,٥٣٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

استثمارات في عقارات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
١,٥١٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
(٢٨)	الإضافات
٤٥	استردادات / استبعادات / استحقاقات / مصروفات
١,٥٣٣	صافي الحركة
-	رسوم الإدارة للبنك
-	التوزيعات
١,٥٣٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

خليجي بنك ش.م.ب (المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب سابقاً) ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية عامة مُدرجة في بورصة البحرين، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ بموجب السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي في قطاع التجزئة. أسهم البنك مُدرجة في بورصة البحرين. تم إدراج أدوات رأس المال الإضافي من الفئة الأولى للبنك في بورصة لندن (سوق الأوراق المالية الدولية) في سنة ٢٠٢٠، وتم إلغاء إدراجها واستحقاقها وتحويلها خلال السنة (راجع إيضاح رقم ١٩).

٩٥٪ من الأسهم العادية للبنك (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨٥,٤١٪) مملوكة من قبل مجموعة جي إف إنش المالية ش.م.ب ("الشركة الأم")، وهي بنك استثماري بحريني يعمل بموجب رخصة مصرفية إسلامية بالجملة صادرة عن مصرف البحرين المركزي، وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين، وبورصة الكويت، وسوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية. خلال شهر مارس ٢٠٢٤، باعت الشركة الأم ٢٥٪ (١٧٨,٦١٠,٢٨٢ سهماً) من حصتها في خليجي بنك ش.م.ب إلى شركة نجم الجنوب للاستثمارات ذ.م.م، وهي شركة شبه حكومية. لاحقاً، أعادت الشركة الأم شراء تلك الأسهم في سبتمبر ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، في مايو ٢٠٢٤، باعت الشركة الأم ٦,١١٪ (٦٩,٠٥٧,٣٩٩ سهماً) من حصتها إلى المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية.

تخضع أنشطة البنك لرقابة مصرف البحرين المركزي، وإشراف هيئة رقابة شرعية، لضمان إتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية على الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، والمنتجات الاستثمارية المهيكلة، وتسهيلات تمويل المشاريع التي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

البيانات المالية الموحدة تتضمن نتائج للبنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%)		طبيعة العمل
		٢٠٢٣	٢٠٢٤	
صروح المحدودة	جزر الكايمن	٧٥,٧٠٪	٧٥,٧٠٪	لإنشاء وبيع العقارات في "تلل المها"
إنش إنش هوتيل بروتيز ذ.م.م*	البحرين	٨٦,٠٠٪	-	قطاع الضيافة
صكوك خليجي بنك من الفئة الأولى	جزر الكايمن	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	إصدار صكوك إضافية من الفئة الأولى

* خلال السنة، قامت المجموعة بالتخارج من استثمارها في شركة إنش إنش هوتيل بروتيز ذ.م.م.

٢. بيان الإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي للأمر التي لا تشملها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، تسترشد المجموعة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

٣. أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، والأوراق المالية المهيكلة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، باعتبارها العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك، مقربة إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤. استخدام الأحكام والتقديرات الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. إن الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٢٨).

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، ماعدا التغييرات الناتجة عن اعتماد المعايير التالية ما عدا التغيير في القطاعات التشغيلية (إيضاح ٣٤) وتلك الناتجة عن اعتماد المعايير التالية:

(i) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة السارية المفعول ابتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (١) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (١) المعدل - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في ٢٠٢١. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١) السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم (١) يتوافق مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية. بعض التعديلات الجوهرية على المعيار ذات العلاقة بالمجموعة هي: (أ) تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛ (ب) تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛ (ج) تم الإفصاح عن الحركة في صندوق الزكاة والصدقات ضمن الإفصاحات في المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة.

خلال الفترة، قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (١) المعدل، ونتيجة لذلك، تم عمل التغييرات التالية على البيانات الأساسية للمجموعة:

البيانات الأساسية المقدمة:

بيان الدخل الشامل
بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية
بيان التغييرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية

البيانات الأساسية الملغاة:

بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة

نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (١) المعدل، تم إعادة عرض وإعادة تصنيف بعض أرقام السنة السابقة لتكون متسقة مع عرض السنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيف هذه على صافي الربح، أو مجموع الموجودات، أو مجموع المطلوبات، أو مجموع حقوق الملكية المعلن للمجموعة سابقاً. بالإضافة لذلك، اختارت المجموعة عرض بيان الدخل، وبيان الدخل الشامل كيانين منفصلين. لأغراض عرض أرقام المقارنة في بيان الدخل والإسناد المتعلقة بشبه حقوق الملكية، احتفظ البنك بسياسات تخصيص الأصول وإسناد الدخل والمصروفات كما هو معمول به للفترات المعنية. وخلال الفترة الحالية، تم تعديل بعض سياسات إسناد الإيرادات والمصروفات إلى مساهمين شبه حقوق الملكية، بما يتماشى مع التوضيحات التي أدخلها معيار المحاسبة المالية رقم (١) المعدل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ii) **المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد** تسري المعايير الجديدة التالية والتعديلات على المعايير للسنوات المالية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٤ مع خيار التطبيق المبكر. غير أن المجموعة لم تطبق أيًا من هذه المعايير مبكراً.

(١) **معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)** أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة ٢٠٢٤. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "شبه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. يوفر المعيار المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وشبه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لشبه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٢) **معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) - الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة** أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) - الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقابلية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسئوليات ائتمانية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ii) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد (يتبع)

(٣) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) - تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) - تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات أخرى عدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٤) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٨): الهدايا والجوائز الترويجية

يحدد هذا المعيار متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية المطبقة على الهدايا والجوائز الترويجية التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية. ويصنفها المعيار إلى (أ) الهدايا الترويجية التي يتم فيها الاستحقاق الفوري؛ (ب) الجوائز الترويجية التي يتم الإعلان عنها مسبقاً ليتم منحها في تاريخ مستقبلي؛ (ج) برامج الولاء التي يتم فيها تراكم الالتزام على مدى الفترة.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(أ) أساس التوحيد

(١) دمج العمليات

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما تستوفي مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها تعريف الأعمال التجارية، ويتم نقل السيطرة إلى المجموعة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، وهي الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحقوق غير المسيطرة وأي حصة سابقة محتفظ بها على صافي الموجودات الملموسة وغير الملموسة القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتكبدة. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي. يتم تسجيل أي أرباح شراء مساومة فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أ) أساس التوحيد (يتبع)

(١) دمج العمليات (يتبع)

يتم قياس أي مقابل طاريء بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طاريء والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طاريء آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطاريء في الربح أو الخسارة.

(٢) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي تلك (بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة) التي يسيطر عليها البنك. تسيطر المجموعة على المنشأة إذا، و فقط إذا كان لديها (أ) السلطة على الأعمال التجارية (ب) التعرض، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة؛ و (ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يفترض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت، قد توجد السيطرة من خلال (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها؛ (ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ (ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع)؛ (د) حقوق التصويت المحتملة؛ أو (هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها لما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وشبه حقوق الملكية.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. جوائز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة الأمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائد متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

الحصص غير المسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية من صافي الأصول القابلة للتحديد للشركة المستحوذة كما في تاريخ الاستحواذ. يتم احتساب التغييرات في حصة المجموعة في الشركة التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية.

أموال تحت الإدارة

تقوم المجموعة بصفتها مؤتمن بإدارة وتوجيه الموجودات المحتفظ بها في صناديق ائتمانية وأدوات استثمارية أخرى نيابة عن المستثمرين. لا يتم تضمين البيانات المالية لشركة الأغراض الخاصة في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة. إيضاح رقم ٢٩ يشمل معلومات عن الأصول الائتمانية تحت إدارة المجموعة. لا يتم تضمين هذه الموجودات والدخل الناتج عنها في البيانات المالية للمجموعة لأنها ليست موجودات للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٣) الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية

حصص المجموعة في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلا من حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية.

يتم احتساب هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، شاملة تكاليف المعاملة، ويتم تعديل القيمة الدفترية لاحتساب حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والنتيجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبيّنة في إيضاح رقم ٥ (ط-٣).

(٤) معاملات تم إستيعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستيعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستيعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستيعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

(ب) معاملات بالعملة الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل")، وقد حدد البنك البحرينى كعملة وظيفية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة الدفترية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة الأخرى هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ أ).

(١) التصنيف

تقوم المجموعة بفصل استثماراتها إلى الفئات التالية:

(١) أدوات حقوق الملكية - هي استثمارات تبرهن القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع مطلوباتها، وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية، وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية.

(٢) أدوات الدين

أدوات الدين النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام مالي/دين مثل المرابحة مستحقة الدفع.

أدوات الدين غير النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام غير مالي، مثل السلع (سلم أو استصناع) أو أصول حق الاستخدام (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمات إجارة) سيتم تقديمها في المستقبل.

تصنف المجموعة استثماراتها عند الاحتساب المبدئي إما: أ) بالتكلفة المطفأة، أو ب) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين:

- إذا كان الأستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالأستثمارات لتحويل التدفقات النقدية لحين استحقاق الأداة؛
- ويمثل الأستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يتم قياس الأستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا كان يستوفي الشرطين التاليين:

- إذا كان الأستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحويل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأستثمار؛ و
- يمثل الأستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف (يتبع)

تصنيف لا رجعة فيه عند الاحتساب المبدئي

عند الاحتساب المبدئي، قد تتخذ المنشأة قراراً لتصنيف استثمار معين كما يلي:

(أ) أداة حقوق ملكية، والتي كان سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل – لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في حقوق الملكية؛

(ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى – كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو خفض القياس أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ من قياس الأصول أو المطلوبات المترابطة، أو أدوات شبيهة حقوق الملكية، أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة. وسيخضع ذلك للمتطلبات الشرعية فيما يتعلق بإسناد وتوزيع مثل هذه الأرباح على أصحاب المصلحة المعنيين.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً، ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما إنقضاء حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً احتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذلك بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وذلك في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل الموحد، ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بشبه حقوق الملكية. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة لتلك الاستثمارات والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية، إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس استثمارات الدين، عدا تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي، بعد طرح أي مخصصات للإنخفاض في القيمة.

يتم اتباع مبادئ القياس التالية:

أ. قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الإحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأس مالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

ب. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الإحتساب المبدئي يكون عادة سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومضاعفات السوق لأدوات مماثلة.

قد يتكون بعض أو جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج غير قابلة للرصد في السوق، ولكن يتم تقديرها بناءً على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الاستثمارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس (يتبع)

ب. قياس القيمة العادلة (يتبع)

تنطوي تقديرات القيمة العادلة على أوجه عدم يقين ومسائل تحتاج أحكام جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية (مثل استمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية). وإنه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الأحيان على البيانات المالية للشركات المستثمر فيها، وعلى التقديرات من قبل إدارات هذه الشركات، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل خاصية الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن فيه طلب دفع هذا المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الذي حدث فيه التغيير.

د) عقود التمويل

عقود التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة، وعقود تمويل قائمة على الإيجار (موجودات إجارة). يتم احتساب عقود التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإخفاض في القيمة، إن وجدت.

تعديل عقود التمويل

إذا تم تعديل شروط عقود التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من عقود التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب عقود التمويل الأصلية واحتساب عقود التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب عقود التمويل، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

(١) تمويلات مرابحة (عقود قائمة على التداول)

المرابحة هي عقد يقوم بموجبه أحد الطرفين ("البائع") ببيع أصل إلى الطرف الآخر ("المشتري") بسعر التكلفة، زائداً الربح وعلى أساس الدفع المؤجل، بعد أن يكون البائع قد اشترى الأصل بناءً على وعد المشتري بشرائه على أساس المرابحة. يتكون سعر البيع من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه. يتم دفع سعر البيع (التكلفة زائداً مبلغ الربح) من قبل المشتري إلى البائع على أساس التقسيط على فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة أن تتصرف إما كبائع أو كمشتري، حسب الحالة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(د) عقود التمويل (يتبع)

(٢) تمويلات مضاربة (عقود قائمة على المشاركة)

المضاربة هي عقد بين طرفين، حيث يقوم بموجبه أحد الطرفين (رب المال) بتقديم مبلغ معين من الأموال (رأس مال المضاربة) للطرف الآخر (المضارب). ثم يقوم المضارب بعد ذلك باستثمار رأس مال المضاربة في مشروع أو نشاط معين مستخدماً خبرته وتجربته مقابل حصة محددة متفق عليها مسبقاً في الربح الناتج. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة تقصيره أو إهماله أو مخالفته لأي من شروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن الخسارة يتحملها رب المال. وبموجب عقد المضاربة، يجوز للمجموعة أن تتصرف إما بصفتها مضارباً أو رب المال، حسب الحالة. تتضمن عقود التمويل الخاصة بالمجموعة شروطاً توفر معدل ربح فعلي بناءً على شروط السداد المتفق عليها.

(٣) موجودات الإجارة (عقود قائمة على التأجير)

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير (كهبة)، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم احتساب الإستهلاك باستخدام معدلات تقلل بشكل منهجي تكلفة الأصول المؤجرة على مدى فترة الإيجار في نمط المنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول (عادة ما تكون مشابهة لطريقة الربح الفعلي). تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. خسارة الإنخفاض في القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية للموجودات القيمة القابلة للإسترداد المقدرة. يتم احتساب خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل، إن وجدت. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الاعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد تقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

(٤) الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة هي موجودات ضعيفة ائتمانياً عند الاحتساب المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاحتساب المبدئي. نتيجة لذلك، لا تحمل الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة مخصصاً لانخفاض القيمة عند الاحتساب المبدئي. المبلغ المحتسب كمخصص خسارة بعد الاحتساب المبدئي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة منذ الاحتساب المبدئي للموجودات.

(هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى البنك على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

(و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك (باستثناء هامش الحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

(ز) استثمارات عقارية

عقار استثماري

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض غير محدد وعقارات مؤجرة لطرف ثالث. الأرض لا يتم إستهلاكها.

عقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت ليتم شطب تكلفة الموجودات على مدى العمر الافتراضي المقدر لها والذي يتراوح كالتالي:

المباني	لغاية ٢٥ سنة
الأثاث والتجهيزات	٣ إلى ٥ سنوات
أجهزة الكمبيوتر	٣ إلى ٥ سنوات
المركبات	٣ إلى ٥ سنوات
الفنادق	لغاية ٤٠ سنة
معدات أخرى	٣ إلى ٥ سنوات

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الافتراضية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً، في تاريخ كل تقرير.

ط) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك؛
- إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- عقود التمويل؛
- استثمار في الصكوك - أدوات دين (التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل)؛ و
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- موجودات مالية أخرى

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ بيان المركز المالي؛
- الموجودات المالية الأخرى التي لم تتعرض لمخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لاداعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلاع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً. (إيضاح رقم ٣٨)

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسهيل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- الموجودات المالية مستحقة من ٩٠ يوماً أو أكثر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ط) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

(أ) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي A- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز. تعتبر الكيانات المرجحة بالمخاطر بنسبة صفر بالمائة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة

المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة

المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- عقود التمويل غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- عقود التمويل منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- الموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشائها والتي انخفضت قيمتها عند الاحتساب المبدئي. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة الثالثة).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ط) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

(١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة ٩٠ يوماً أو أكثر؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المصدر سيعمل إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وموجودات الإجارة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم إدراج الخسارة على الالتزامات المالية غير المسحوبة وعقود الضمانات المالية ضمن بند المطلوبات الأخرى. بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم الاعتراف بمخصص الخسارة في بيان المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الأصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الكشف عن مخصص الخسارة ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار.

(٢) إنخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والمقاسة بالفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. خسائر الإنخفاض في قيمة أدوات حقوق الملكية والمحتسبة سابقاً في بيان الدخل، يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

(٣) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية و عقارات قيد التطوير المبينة أعلاه في ٥(ج)) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقعة إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقعة إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تعيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقعة إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقعة إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تعيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقعة إستردادها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ي) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (يتبع)

تقوم المجموعة بعمل تقييم لانخفاض قيمة عقاراتها الاستثمارية بشكل دوري باستخدام مقيمين خارجيين مستقلين لتقييم العقار. تقدر القيمة العادلة بناءً على القيمة السوقية للعقار إما باستخدام طريقة مقارنة المبيعات أو على أساس تقدير القيمة المتبقية، أو تكلفة الاستبدال، أو القيمة السوقية للعقار، مع الأخذ في الاعتبار لحالتها المادية الحالية. العقارات الاستثمارية للمجموعة توجد في البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. نظراً لضطراب سوق العقارات، والمعاملات العقارية الغير متكررة، فإنه من المحتمل بناءً المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة العقارات الاستثمارية قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الأصول خلال السنة المالية القادمة نتيجة للتغيرات الجوهرية في الافتراضات المستخدمة في مثل هذه التقييمات.

(ك) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

(ل) شبه حقوق الملكية

تمثل شبه حقوق الملكية أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب شبه حقوق الملكية المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال. تتضمن أصول شبه حقوق الملكية مُضاربة غير مقيدة وصناديق وكالة مختلطة في مجموعة المضاربين بالبنك.

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على شبه حقوق الملكية. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى شبه حقوق الملكية بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب شبه حقوق الملكية. تتحمل المجموعة مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

تخصص المجموعة مخصصاً جماعياً على أصحاب المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لشبه حقوق الملكية وعلى حقوق ملكية المساهمين، ومخصصاً محدداً على حقوق ملكية المساهمين فقط. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين شبه حقوق الملكية وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر شبه حقوق الملكية بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها تجاه إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات، إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب شبه حقوق الملكية. إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات شبه حقوق الملكية، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بوعاء حسابات الاستثمار غير المقيدة. أصحاب شبه حقوق الملكية تشمل حسابات استثمار تشاركية (حسابات الاستثمار غير المقيدة).

(م) موجودات تحت الإدارة

تشمل الأصول الخاضعة للإدارة الأموال المقدمة من قبل حاملي حسابات الاستثمار المقيد، ويتم قياس ما يعادلها باستخدام سياسات محاسبية مماثلة للمجموعة وتديرها المجموعة كمدير استثمار بناءً على عقد المضاربة أو عقد الوكالة. تقتصر حسابات الاستثمار المقيدة حصرياً على الاستثمار في مشاريع / أصول محددة وفقاً لتوجيهات أصحاب حسابات الاستثمارات. الأصول المحتفظ بها بهذه الصفة لا تُعتبر أصولاً للمجموعة في القوائم المالية الموحدة، كما هو موضح في بيان الأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ن) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم احتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم احتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

(س) أسهم الخزينة

يتم احتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية شراء أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

(ع) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني، والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال البنك المدفوع.

(ف) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب إيراد عقود التمويل على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب إيراد موجودات الإجارة (الإجارة المنتهية بالتملك) باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب الأرباح والخسائر المتعلقة بحصة المجموعة في معاملات تمويل المشاركة والمضاربة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيته (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب إيراد الإستصناع وهامش الربح المرتبط به باستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب إيراد من الصكوك وأوراق مالية مهيكلية وكذلك إيرادات ومصروفات الإيداعات باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب إيراد الإيجار بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

يتم احتساب أرباح بيع الإستثمار في أدوات حقوق الملكية والأوراق المالية المهيكلية في تاريخ التداول ووقت إلغاء احتساب الإستثمارات في الأوراق المالية. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية في تاريخ التداول والمقابل المستلم أو المستحق.

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

يتم احتساب الدخل من بيع العقارات في وقت البيع على أنه الفرق بين القيمة الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ص) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنَّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

(ق) الزكاة

تقوم المجموعة باحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٩) "الزكاة"، وباستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بحساب و بإخراج الزكاة استناداً إلى أرصدة الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة المؤهلة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة باحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية وإخطارهم بها. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم احتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات. بما أن الزكاة غير مطلوبة بموجب القانون أو بموجب وثائق الدستور الخاصة بالبنوك، فإن البنك يعتبر نفسه وكيلًا لدفع الزكاة بالنسبة عن مساهميه، وأي مبلغ مدفوع فيما يتعلق بالزكاة يتم تعديله ضمن حقوق مساهمي البنك.

(ر) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم احتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة الالتزام قانوني أو حكومي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الالتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام اشتراكات محددة" بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى استُجقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل كما في تاريخ بيان المركز المالي. تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم احتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

اعتباراً من ١ مارس ٢٠٢٤، يتعين على جميع أصحاب العمل المقيمين في البحرين تقديم مساهمات شهرية فيما يتعلق بتعويض الموظفين الأجانب إلى المؤسسة الوطنية للتأمينات الاجتماعية، الذين سيكونون مسؤولين عن تسوية تعويضات مغادرة موظفين الأجانب في وقت انتهاء الخدمة. تظل أي التزام تعويضي قبل ١ مارس ٢٠٢٤ وفي انتظار التحويل إلى التأمينات الاجتماعية في الفترات اللاحقة التزاماً على الشركة.

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام اشتراكات محددة، ويتم احتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى استُجقت.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ر) منافع الموظفين (يتبع)

(٣) برنامج حوافز الموظفين السنوية المؤجلة

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطرًا جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى ٣ سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدراج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصرف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع. بصورة عامة، يتم احتساب القيمة العادلة لترتيبات المدفوعات القائمة على الأسهم المسددة بحقوق الملكية الممنوحة للموظفين كمصرفات، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية، على مدى فترة استحقاق هذه المكافآت. يتم تسوية المبلغ المحتسب كمصرف ليعكس عدد المكافآت التي من المتوقع أن يتم استيفاء شروط الخدمة ذات الصلة وشروط الأداء غير السوقية المتعلقة بها، بحيث يكون المبلغ المحتسب في النهاية على أساس عدد المكافآت التي تستوفي شروط الخدمة ذات الصلة وشروط الأداء غير السوقية كما في تاريخ الاستحقاق.

بالنسبة لمكافآت المدفوعات القائمة على الأسهم ذات الشروط غير المتعلقة بالاستحقاق، يتم قياس القيمة العادلة للمدفوعات القائمة على الأسهم لتعكس هذه الشروط، وليس هناك أي تسوية للفروقات بين النتائج المتوقعة والفعلية. تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع.

ش) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ت) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

ث) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

خ) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن تقديرها بطريقة موثوقة، مع احتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ذ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع وحسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. يتم تقديم مساهمة سنوية للبرنامج ويتم إحتسابها كمصرف عند استحقاقها.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المؤهلة التي يُحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستيعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ض) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. تصنف العقارات المستردة غير المعروضة للبيع والتي لم يتم بيعها لأكثر من إثنا عشر شهراً على أنها استثمار في العقارات بناءً على الاستخدام المقصود منها.

(ظ) تمويل لأجل من مؤسسات مالية

تمويل لأجل من مؤسسات مالية يمثل قرضاً تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة، والذي تم احتسابه بتاريخ نشوءه، ويظهر بالتكلفة المطفأة. يتم الاعتراف بالمصروفات على هذه العقود على أساس الفترة الزمنية مع طريقة الربح الفعلي.

(أ) العقود المرهقة

يتم احتساب مخصص للعقود المرهقة عندما تكون المنافع المتوقعة التي ستحصل عليها المجموعة من العقد أقل من التكلفة الحتمية للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإنهاء العقد أو صافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد، أيهما أقل.

ب (ب) الإجارة

تحديد الإجارة

عند بداية العقد، تقيّم المجموعة ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إجارة. تعتبر الاتفاقية عقد إجارة، أو تحتوي على صيغة إجارة، إذا كان العقد ينقل أصل حق الانتفاع (لكن ليس السيطرة) من أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي متفق عليه. بالنسبة لعقود الإجارة التي تحتوي على عدة مكونات، تقوم المجموعة باحتساب كل مكون إجارة ضمن العقد بصورة منفصلة عن مكونات عدا الإجارة (على سبيل المثال رسوم الخدمة، ورسوم الصيانة، ورسوم التصنيع، إلخ).

القياس

بالنسبة للعقد الذي يحتوي على مكون إجارة، أو مكونات إجارة أو عدا إجارة إضافية، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكونات الإجارة، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل، والسعر الإجمالي المستقل المقدر لمكونات عدا الإجارة التي يمكن للمؤجر، أو لمزود مائل، فرضها على المستأجر بتاريخ بداية العقد، يجب على المستأجر احتساب أصل حق الانتفاع من الأصل وصافي التزام الإجارة.

(أ) أصل حق الانتفاع:

عند الاحتساب المبدئي، يقيس المستأجر أصل حق الانتفاع من الأصل بالتكلفة، والذي يتكون مما يلي:

- التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع؛
- التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة من قبل المستأجر؛ و
- تكاليف تفكيك وإزالة الأصل المعني.

يتم تخفيض التكلفة المبدئية بالقيمة النهائية المتوقعة للأصل المعني. إذا لم تكن التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع قابلة للتحديد استناداً إلى طريقة التكلفة الأساسية (على وجه الخصوص في حالة الإجارة التشغيلية)، من الممكن تقدير التكلفة الأولية بتاريخ البدء استناداً إلى القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع/ المستحق (أي مجموع إيجارات الإجارة) مقابل أصول حق الانتفاع، بموجب معاملة مماثلة. في وقت التطبيق، قدرت المجموعة بأن القيمة العادلة لأصول حق الإلتفاع تساوي صافي التزام الإجارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ب ب) الإجارة (يتبع)

القياس (يتبع)

١) أصل حق الانتفاع (يتبع):

بعد تاريخ البدء، يقوم المستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، معدلة لأثر أي تعديل أو إعادة قياس للإجارة.

تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الانتفاع من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الافتراضي لأصل حق الانتفاع، على أساس منهجي يعكس نمط الاستفادة من منافع أصل حق الانتفاع. المبلغ القابل للإطفاء يتكون من أصل حق الانتفاع مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت.

تقوم المجموعة بتحديد فترة الإجارة، بما في ذلك الفترة التعاقدية المُلزمة، بالإضافة لفترات اختيارية محددة معقولة، بما في ذلك:

- فترات التمديد، إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و/أو
- خيارات الإنهاء، إذا كان البنك على يقين معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدماً من إجمالي التزامات الإجارة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لانخفاض القيمة بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة" لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع منخفض القيمة، ولاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة. تقييم انخفاض القيمة يأخذ بالاعتبار قيمة الخردة، إن وجدت. أي التزامات ذات علاقة، بما في ذلك وعود شراء الأصل المعني، تؤخذ بالاعتبار هي الأخرى تماشياً مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة".

يتكون صافي التزام الإجارة من إجمالي التزام الإجارة، زائداً تكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل). يجب احتساب إجمالي التزام الإجارة مبدئياً بإجمالي مبلغ إيجارات الإجارة المستحقة لفترة الإجارة. تتكون الإيجارات المستحقة من الدفعات التالية لحق الانتفاع من الأصل المعني خلال فترة الإجارة:

- دفعات إجارة ثابتة، مطروحاً منها أي حوافز مستحقة القبض؛
- دفعات إجارة متغيرة، شاملة الإيجارات التكميلية؛
- دفعات الإجارة الإضافية، إن وجدت، لإلغاء عقد الإجارة (إذا كان شرط الإجارة يعكس ممارسة المستأجر لخيار الإلغاء).

دفعات الإجارة المتغيرة هي تلك التي تعتمد على مؤشر أو معدل، مثل الدفعات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك، أو الأسواق المالية، أو المعدلات المعيارية التنظيمية، أو التغيرات في معدلات الإيجار في السوق. دفعات الإيجار التكميلية هي إيجارات مشروطة بنود معينة، كرسوم الإيجار الإضافية بعد تقديم خدمات إضافية أو تكبد تكاليف جوهرية للإصلاح أو الصيانة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لم يكن لدى المجموعة أي عقود تحتوي على دفعات إيجار متغيرة أو تكميلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ب ب) الإجارة (يتبع)

القياس (يتبع)

(١) أصل حق الانتفاع (يتبع):

بعد تاريخ البدء، تقيس المجموعة صافي التزام الإجارة من خلال:

- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة)؛
- تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزام الإجارة ليعكس دفعات الإجارة المدفوعة؛
- إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة تقييم أو التعديلات على عقد الإجارة، أو لتعكس دفعات الإجارة المعدلة.

تكلفة الإجارة المؤجلة يتم إطفائها للدخل على مدى فترات الإجارة على أساس زمني متناسب، باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة باحتساب ما يلي في بيان الدخل:

- إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة؛ و
- دفعات الإجارة المتغيرة (التي لم يتم تضمينها بالفعل في قياس التزام الإجارة) عند ومتى حصلت الأحداث/الظروف المسببة.

تعديلات عقد الإجارة

بعد تاريخ البدء، تحتسب المجموعة التعديلات على عقد الإجارة كما يلي:

- تغير في فترة الإجارة: إعادة احتساب وتعديل أصل حق الانتفاع، والتزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة؛ أو
- تغير دفعات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة فقط، بدون أي تأثير على أصل حق الانتفاع.

يعتبر التغيير في عقد الإجارة كمكون إجارة جديد ليتم احتسابه كإجارة جديدة للمستأجر، إذا كان التغيير ينقل الحق لاستخدام الأصل المعني القابل للتحديد، ويتم زيادة دفعات الإجارة بما يقابل أصل حق الانتفاع الإضافي، معاً.

بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي الشروط المبينة أعلاه، تعتبر المجموعة أن الإجارة كإجارة معدلة كما في تاريخ السريان، وتحتسب معاملة إجارة جديدة. تقوم المجموعة بإعادة حساب التزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة، وأصل حق الانتفاع، وإلغاء احتساب معاملة وأرصدة الإجارة الحالية.

المصرفات المتعلقة بالأصل المعني

المصرفات التشغيلية المتعلقة بالأصل المعني، بما في ذلك المصرفات التعاقدية المتفق على تحملها من قبل البنك، يتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها. بالنسبة لمصرفات الإصلاح والصيانة الجوهرية، والتكافل، والمصرفات الأخرى العرضية المتعلقة بملكية الأصل المعني (إذا تم تكبدها من قبل المستأجر بصفته وكيل) فإنه يتم تقييدها كذمم مدينة من المؤجر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ب ب) الإجارة (يتبع)

احتساب الإعفاءات والمعالجة المحاسبية المبسطة للمستأجر

اختارت المجموعة عدم تطبيق متطلبات احتساب وقياس الإجارة لاحتساب أصل حق الانتفاع وصافي التزام الإجارة لما يلي:

- الإجارة قصيرة الأجل؛ و
- الإجارة التي يكون في الأصل المعني ذي قيمة منخفضة.

من الممكن تطبيق إعفاء الإجارة قصيرة الأجل على فئة كاملة من الأصول المعنية التي تملك نفس الخصائص والمرافق التشغيلية. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق إعفاء إجارة الأصول منخفضة القيمة إلا على الأصول / معاملات الإجارة الفردية، وليس على أساس المجموعة/الجمع.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
		نقد
٣,٠٨١	٣,٧٢٩	أرصدة لدى البنوك
٤٤,٣٧٤	٥,٤٩١	أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي:
		- حساب الإحتياطي
٢٨,٣٩٢	٣١,٩٥٨	- حساب جاري
٤٠,٥٣٧	٨٩٢	أرصدة أخرى قصيرة الأجل
-	٦٣,٣٧٦	يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة
(١)	-	
١١٦,٣٨٣	١٠٥,٤٤٦	

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية. تمثل الأرصدة الأخرى قصيرة الأجل الأرصدة ذات آجال الاستحقاق في ٧ أيام أو أقل.

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
		قائمة على التداول:
		إجمالي ودائع المراهبات المستحقة
١١٤,٥١٧	٦٥,٥٣٢	حسابات هامشية
٩,٨١٠	٥,٦٠١	يُطرح: أرباح مؤجلة على مرابحة
(١٣٣)	(١١٥)	يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة
(٤)	(١)	
١٢٤,١٩٠	٧١,٠١٧	

نداء الهامش مقابل التمويل لأجل من المؤسسات المالية / أدوات نوع الدين - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التأخر غير متاح للأغراض التشغيلية اليومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٨. استثمارات في صكوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
		أدوات دين - بالتكلفة المطفأة
٤٠٠,٠١٢	٤١٩,٢٦٧	- صكوك مُسعرة *
١,٣١٧	١,٣١٧	- صكوك غير مُسعرة
(١,٦١٧)	(٢,٠٩٦)	يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة
		أدوات دين - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٦٤,٧٣٧	٥٤,٥٠٢	- صكوك مُسعرة **
		أدوات ملكية - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٥٨,٢٩٧	٢٩,١٤٩	- صكوك مُسعرة
٥٢٢,٧٤٦	٥٠٢,١٣٩	

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، من أصل صكوك سيادية بقيمة ٣٦٠,٢٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣٥٧,٣٣٤ ألف دينار) وصكوك شركات بقيمة ٥٩,٠٦٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤٢,٧٧٨ ألف دينار)، تم رهن ٢٧٢,٠٢٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٧١,٥٢٠ ألف دينار بحريني) مقابل تمويل لآجل من مؤسسات مالية بقيمة ٢٤٥,٥٢٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٦٤,٣٦٢ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح (١٦)).

** بلغ احتياطي خسائر القيمة العادلة ٤,٨٩٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٦,٤٠٤ ألف دينار بحريني) منها ٤ آلاف دينار بحريني تتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة (٢٠٢٣: ٢٩ ألف دينار بحريني).

٩. عقود التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٣٥٢,٦٦٧	٤٩١,٢٩٧	مربحة (صافي من الأرباح المؤجلة)*
٧,٧٥٣	٦,٨١٨	مضاربة
٢١٠,٨١٨	٢٤٤,٠٤٣	موجودات الإجارة (إيضاح ٩، ١)
٥٧١,٢٣٨	٧٤٢,١٥٨	إجمالي عقود التمويل
(٣٢,٩٥١)	(٢,٩٩١)	يطرح: مخصص إنخفاض القيمة
٥٤٨,٢٨٧	٧٣٩,١٦٧	صافي عقود التمويل

* تظهر ذمم عقود تمويل المربحات المدينة صافي أرباح مؤجلة تبلغ ١٥,٧١٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ١٥,٣٣١ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩. عقود التمويل (يتبع)

٩,١ الحركة في موجودات الإجارة هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
		التكلفة
		في ١ يناير
٢٤٦,٩٤٤	٢٧١,٣٣١	إضافات خلال السنة
٤٤,٣٦٥	٤٨,٧٤٦	سداد خلال السنة
(١٩,٩٧٨)	(٥,٩٨٤)	كما في نهاية الفترة
٢٧١,٣٣١	٣١٤,٠٩٣	
		الإستهلاك / الإطفاء المتراكم
		في ١ يناير
٥٨,٤٧٩	٦٠,٥١٣	مخصص السنة
٢٢,٨٢٢	٢٣,٦١٦	سداد خلال السنة
(٢,٧٨٨)	(١٤,٠٧٩)	كما في نهاية السنة
٦٠,٥١٣	٧٠,٠٥٠	
٢١٠,٨١٨	٢٤٤,٠٤٣	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر

٩,٢ الحد الأدنى المستحق للإيجار (باستثناء الأرباح المستقبلية) إجمالاً هو كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٥,٣٧٢	١٩,٠٧١	مستحق خلال سنة واحدة
٢٧,٨٧١	٢٤,٢٠٥	مستحق في غضون سنة إلى خمس سنوات
١٧٧,٥٧٥	٢٠١,١٢٧	مستحق بعد خمس سنوات
٢١٠,٨١٨	٢٤٤,٤٠٣	

٩,٣ الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢٤	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الإئتماني المشتري أو الناشئ*	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	١,٧٠٩	٥,٧١٧	١٥,٢٠٠	٣٢٥	٢٢,٩٥١
صافي الحركة بين المراحل	٣,٤٤٢	(٤,٢٢٤)	٧٨٢	-	-
صافي المخصص	(٤,٢١٨)	٢,٨٧١	٢,٦٥٢	١٢٧	١,٤٣٢
شطب	-	-	(٣,٣٩٢)	-	(٣,٣٩٢)
تسويات	-	-	-	-	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٩٣٣	٤,٣٦٤	١٥,٢٤٢	٤٥٢	٢٠,٩٩١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدينaires البحرينية

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٩. عقود التمويل (يتبع)

٩,٣ الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي (يتبع):

٢٠٢٣	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ*	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٥,٣٣٠	٤,٣٦١	١٢,٢٤٣	٦٢١	٢٢,٥٥٥
صافي الحركة بين المراحل	(٧٠٦)	٢٢٢	٤٨٤	-	-
صافي المخصص	(٢,٩١٥)	١,١٣٤	٣,٤٥٢	(٢٩٦)	١,٣٧٥
شطب	-	-	(٩٠)	-	(٩٠)
تسويات	-	-	(٨٨٩)	-	(٨٨٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٧٠٩	٥,٧١٧	١٥,٢٠٠	٣٢٥	٢٢,٩٥١

* يتم الاحتساب المبدئي للأصول المنخفضة ائتمانياً أو المنشأة بقيمتها العادلة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً لأي تغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة أو المبالغ القابلة للاسترداد المتوقعة. هذه الأصول مدرجة حالياً بنسبة ١٧، ٢٤٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٥٪) مقارنة بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة. على أساس تراكمي، تم تسجيل الموجودات المنخفضة في القيمة (المرحلة ٣ والضعف الائتماني المشتري أو الناشئ) بنسبة ٣٩، ٦٩٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤٢، ٦٤٪) مقارنة بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة.

١٠. استثمارات في اوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
		أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية
		بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - سندات مركبة
١٤,٩٠٠	١٤,٧٩٦	في ١ يناير
٥١٦	٣٧١	أرباح مستحقة
(٦٣١)	(١٥,١١٨)	استرداد
١	(٤٩)	تغيرات القيمة العادلة
١٤,٧٩٦	-	
٢٣,٧٧٤	٢٠,٨٩٥	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أوراق مالية غير مسعرة*

* تشمل حصة البنك في أدوات حقوق ملكية بقيمة دفترية تبلغ لاشيء دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥,٨٤٤ دينار بحريني) خلال الفترة، حيث أن سندات الملكية القانونية الخاصة بها باسم طرف ثالث محتفظ به لمصلحة البنك.

١١. استثمارات في عقارات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٦٨,٦٤٣	٧,٧٧٤	عقارات للتطوير
٢٩,١٤٤	٣٢,٠٦٤	استثمارات عقارية*
٩٧,٧٨٧	٣٩,٨٣٨	

* تشمل حصة البنك في ٣ أراضى ومبنى بقيمة دفترية تبلغ ١٩,٤٠٨ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٢,٣٣٤ دينار بحريني) حيث أن سندات الملكية القانونية الخاصة بها باسم طرف ثالث محتفظ به لمصلحة البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١١. استثمارات في عقارات (يتبع)

(١) عقارات للتطوير
تتكون العقارات للتطوير بشكل أساسي من عقارات قيد الإنشاء في مملكة البحرين، وهي عبارة عن شقق سكنية تم استردادها.

(٢) استثمارات عقارية
الاستثمارات العقارية تتكون من قطع أراضي في مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لغرض الاستفادة من الزيادة في قيمتها.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كانت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ٣٤,٥٣٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣٦,٤٨٨ ألف دينار بحريني)، تم تحديدها من قبل مقيم عقارات مستقل استناداً إلى منهجية مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها ضمن المستوى ٢ من تراتبية القيمة العادلة. بناءً على تقييم الإدارة، لا توجد مؤشرات على انخفاض القيمة كما في نهاية السنة؛ وبالتالي، لم يتم أخذ مخصص لانخفاض القيمة بالاعتبار.

١٢. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٢٤,٥٢٢	٢٤,٦٨٩	في ١ يناير
-	٣,١٢٨	إضافات
(٣٩٩)	(٢٠,٧٩٧)	بيع
١,٤٩١	-	احتساب شركة زميلة عند إلغاء توحيد الشركة التابعة
(٩٢٥)	(٥٠٤)	الحصة في خسائر السنة
٢٤,٦٨٩	٦,٥١٦	في ٣١ ديسمبر

حصة الملكية الفعلية

نشاط العمل	حصة الملكية الفعلية		دولة التأسيس	الإسم
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
عقارات قيد التطوير	%٣٠,٠٠	%٣٠,٠٠	مملكة البحرين	شركة المشاريع العقارية كبيتال
قطاع الضيافة	%٥٠,٠٠	-	مملكة البحرين	فنادق العرين ذ.م.م.*
الإحتفاظ بعقارات	%٣٧,٠٠	%٣٧,٠٠	جزر الكايمن	أملاك الـ
الإحتفاظ بعقارات	-	%٣١,٢٨	مملكة البحرين	سيف أم الحصم العقارية ذ.م.م.**

* خلال السنة، قامت المجموعة ببيع حصتها في شركة فنادق العرين ذ.م.م من خلال اتفاقية تمويل.

** خلال السنة، استحوذت المجموعة على أسهم في شركة زميلة كتسوية عينية للتعرض للتمويل. يتم الاحتفاظ بالأسهم حالياً باسم طرف ثالث لمصلحة البنك النافعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بالآلاف الدنانير البحرينية

١٢.

استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (يتبع)

المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة التي تم احتسابها وفقاً لطريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة، والتي لم يتم تعديلها لنسبة الملكية التي تمتلكها المجموعة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٧٩,٦٣٣	١٦,٦٦٣	إجمالي الموجودات
٣٣,٨١٦	٤١٨	إجمالي المطلوبات
٢,٢٤٥	٣٧	إجمالي الإيرادات
(١,٥٩٢)	١٠	إجمالي صافي الربح / الخسارة

١٣.

موجودات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
١,٠١١	٥,٤٦٥	موجودات مستردة
٥,٦٠١	٦,٤٢٨	ربح مستحق على صكوك
٨,٨١٢	٧,٤١٢	ذمم مدينة من عملاء *
١,٣٧٨	١,٠٦٩	حق استخدام الأصول
٥٨٥	٨٠٣	مصرفات مدفوعة مقدماً
٣٤٥	٤٥٤	مستحق من الاستثمارات
٨,٥٤٥	٣,٩١٨	ذمم مدينة أخرى
٢٦,٢٧٧	٢٥,٥٤٩	

* تتعلق بالذمم المدينة من العملاء عند التسوية العينية لتعرضات التمويل من المرحلة الثالثة. لغاية تاريخ نهاية السنة، لم تكتمل عملية نقل الضمانات العقارية، ومع ذلك، فقد تم تحويل حق الانتفاع إلى البنك.

فيما يلي مزيد من التفاصيل المتعلقة بحق استخدام الأصل:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٤٩٩	١,٣٧٨	الرصيد كما في ١ يناير
١,٢٨٧	٨١	أصول حق الاستخدام الإضافية للسنة، صافي
(٤٠٨)	(٣٩٠)	رسوم الإطفاء للسنة
١,٣٧٨	١,٠٦٩	كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١٤. عقارات ومعدات

٢٠٢٣ الإجمالي	٢٠٢٤ الإجمالي	أعمال قيد التنفيذ	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث و تجهيزات	
						التكلفة
١٤,٠٦٦	١٤,٨٥٩	٩١٧	٧٠٨	٧,٠١٠	٦,٢٢٤	في ١ يناير
٧٩٦	٩٩٠	٥٠١	١	٤٧٩	٩	إضافات
(٣)	-	-	-	-	-	استبعادات
-	-	(٨٢)	١٩	٥٠	١٣	تحويل
١٤,٨٥٩	١٥,٨٤٩	١,٣٣٦	٧٢٨	٧,٥٣٩	٦,٢٤٦	في ٣١ ديسمبر
						الإستهلاك المتراكم
١٠,٦٣٥	١١,٣٧٠	-	٥٨٢	٦,٠٩٢	٤,٦٩٦	في ١ يناير
٧٣٥	٩١٧	-	٣٣	٥٢١	٣٦٣	إستهلاك السنة (إيضاح ٢٥)
-	-	-	-	-	-	استبعادات
١١,٣٧٠	١٢,٢٨٧	-	٦١٥	٦,٦١٣	٥,٠٥٩	في ٣١ ديسمبر
						صافي القيمة الدفترية في
	٢,٥٦٢	١,٣٣٦	١١٣	٩٢٦	١,١٨٧	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٢,٤٨٩		٩١٧	١٢٦	٩١٨	١,٥٢٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٥. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
١٢٩,٣٥٥	١٦٠,٠٩٥	أفراد
٧٧,١٦٣	١٦٩,٧٢٠	مؤسسات غير مالية
٢٠٦,٥١٨	٣٢٩,٨١٥	

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة، وتظهر صافي أرباح مؤجلة بقيمة ٦,١٥٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٦,٦٤٧ ألف دينار بحريني).

١٦. تمويل لأجل من مؤسسات مالية

تمثل تسهيلات مرابحة لأجل بمبلغ ٢٤٥,٥٢٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٦٤,٣٦٢ ألف دينار بحريني) مضمونة بالرهن على صكوك بمبلغ ٢٧٢,٠٢٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٧١,٥٢٠ ألف دينار بحريني) (إيضاح ٨). يبلغ متوسط معدل التمويل لأجل ٥,٩٥٪ سنوياً (٢٠٢٣: ٦,١١٪ سنوياً) بمتوسط فترات استحقاق / إعادة تسعير يصل إلى ستة أشهر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١٧. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٨,٦٠١	٥,٧٠٦	أرباح مضاربات مستحقة
٥,٧٦٠	٥,٧٣٨	ذمم دائنة إلى المستثمرين*
١,٣٤٥	١,٠٤٢	صافي مطلوبات الإجارة
٢٤٤	٢٧٦	مقدم مستلم من عملاء
٣٨٤	٣٥٢	أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع**
١,٢٩٦	١,١٩٦	ذمم دائنة للموظفين (إيضاح ١٧,١)
٢٧	٢٧	مستحقات عقود إستصناع
٥,١٧٢	٦,٢٦٥	ذمم دائنة أخرى ومصرفات مستحقة**
٢٢,٨٢٩	٢٠,٦٠٢	

* تتعلق بالتسوية النقدية مع المستثمرين على حساب إعادة الهيكلة (إيضاح ١٢).
** يتضمن مخصص إنخفاض القيمة على إلتزامات وضمائم مالية بمبلغ ٧٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٦١ ألف دينار بحريني). خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم تحويل مبلغ ٧٧٩ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٨٦ ألف دينار بحريني) إلى صندوق الزكاة والأعمال الخيرية، وتم استخدام مبلغ ٨١١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ٧٢٤ ألف دينار بحريني) من الصندوق. (راجع إيضاح ٣٣).

فيما يلي تفصيل صافي مطلوبات الإجارة حسب تحليل تاريخ الاستحقاق:

صافي مطلوبات الإجارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
صافي مطلوبات الإجارة	الإجارة المؤجلة	إجمالي مطلوبات الإجارة	تحليل الاستحقاق
٣٨٢	(٥)	٣٨٧	أقل من سنة واحدة
٦٦٠	(٣٩)	٦٩٩	من سنة إلى خمس سنوات
١,٠٤٢	(٤٤)	١,٠٨٦	المجموع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
صافي مطلوبات الإجارة	الإجارة المؤجلة	إجمالي مطلوبات الإجارة	تحليل الاستحقاق
٣٩٢	(١٥)	٤٠٧	أقل من سنة واحدة
٩٥٣	(٧١)	١,٠٢٤	من سنة إلى خمس سنوات
١,٣٤٥	(٨٦)	١,٤٣١	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١٧,١. مزايا هاية خدمة الموظفين
دركة المخصص على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٢٣٧	٣٤٥	كما في ١ يناير ٢٠٢٤
١٠٩	١١٣	المصاريف خلال السنة
(١)	(٨٦)	المدفوع خلال السنة
-	(١٣)	احتياطي القيمة العادلة العائد لشبه حقوق الملكية
٣٤٥	٣٥٩	كما في ٣١ ديسمبر

** وفقاً للتغييرات في نظام مزايا نهاية الخدمة للموظفين الأجانب التي قدمتها المؤسسة الوطنية لتأمينات الجتماعية (SIO) والتي سارية اعتباراً من ١ مارس ٢٠٢٤، يُطلب من أصحاب العمل دفع مساهمات نهاية الخدمة الشهرية إلكترونياً من خلال بوابة SIO بالنسبة للموظفين الأجانب. ستكون الهيئة العامة للضمان الاجتماعي مسؤولة عن تسوية تعويضات مغادرة الموظفين الأجانب عند انتهاء خدمتهم. أي التزامات تعويضات قبل ١ مارس ٢٠٢٤ والتي لم تُحوّل إلى الهيئة في الفترات اللاحقة تظل مسؤولية الشركة.

إجمالي عدد الموظفين في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
١٦٣	١٧٤	البحرينيين
٧	١١	الأجانب
١٧٠	١٨٥	

١٨. شبه حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٥٣٥,٦٦٢	٥١٩,٩٣٦	قائمة على المشاركة
-	(٧٤٠)	مضاربة
٥٣٥,٦٦٢	٥١٩,١٩٦	احتياطي القيمة العادلة العائد لشبه حقوق الملكية

وخلال السنة، ونتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المعياري القياسي رقم (١)، بدأت المجموعة في تخصيص بدلات انخفاض القيمة الجماعية في حسابات المرحلتين ١ و ٢ لشبه حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٨. شبه حقوق الملكية (يتبع)

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٢٨,٣٩٢	٣١,٩٥٨	حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٨٣,٨٦٣	٦٧,٤٣٨	أدوات مصنفة كاستثمارات دين - صكوك
٣٧٨,٨١٣	٣٩١,٧١٢	عقود التمويل
٢٦,٨٩٣	١١,٦٣٠	استثمارات في الأوراق المالية
١٧,١٩٨	١٦,٤٥٨	استثمارات عقارية
٥٠٣	-	موجودات أخرى
٥٣٥,٦٦٣	٥١٩,١٩٦	

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: لا شيء).

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة إلى وعاء شبه حقوق الملكية. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة لحقوق الملكية. لا يتم تخصيص المبالغ المستردة من الأصول المالية المتعثرة لحاملي شبه حقوق الملكية.

يتم تخصيص الأرباح المكتسبة فقط من مجموعة الموجودات الممولة من شبه حقوق الملكية بين حقوق ملكية حاملي الأسهم و شبه حقوق الملكية. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على شبه حقوق الملكية.

خلال السنة، حققت الموجودات المخصصة لحسابات شبه حقوق الملكية عائدا بنسبة ٤,٩٦٪، تم توزيع ٤,٠٤٪ منها على اصحاب حسابات الاستثمارية، وتم الاحتفاظ بالرصيد كرسوم مضارب.

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الدخل المخصص لشبه حقوق الملكية ٢٤,٠٠٪ (٢٠٢٣: ٢٨,١٣٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع شبه حقوق الملكية. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٤٠,٤٤٪ (٢٠٢٣: ٣٨,٤٤٪) على هيئة هبة أو بتخفيض حصة المضارب.

لا تشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من شبه حقوق الملكية يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك لأغراض إدارة السيولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بالآلاف الدنانير البحرينية

١٨. شبه حقوق الملكية (يتبع)
توزيع الموجودات حسب الملكية كما يلي:

٢٠٢٣		٢٠٢٤		
شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلًا مشتركاً)	ممولة ذاتياً	شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلًا مشتركاً)	ممولة ذاتياً	
-	٨٧,٩٩١	-	٧٢,٤٨٨	أرصدة لدى البنوك
٢٨,٣٩٢	-	٣١,٩٥٨	-	حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي
-	١٢٤,١٩٠	-	٧١,٠١٧	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٨٣,٨٦٣	٤٣٨,٨٨٣	٦٧,٤٣٨	٤٣٤,٧٠١	أدوات دين - صكوك
٣٧٨,٨١٣	١٦٩,٤٧٤	٣٩١,٧١٢	٣٢٩,٤٥٥	عقود التمويل
٢٦,٨٩٣	١١,٦٧٧	١١,٦٣٠	٩,٢٦٥	استثمارات في أوراق مالية
١٧,١٩٨	٨٠,٥٨٩	١٦,٤٥٨	٢٣,٣٨٠	استثمارات في عقارات
-	٢٤,٦٨٩	-	٦,٥١٦	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٥٠٣	٢٥,٧٧٤	-	٢٥,٥٤٩	موجودات أخرى
-	٣,٤٨٩	-	٢,٥٦٢	عقارات ومعدات
٥٣٥,٦٦٢	٩٦٦,٧٥٦	٥١٩,١٩٦	٩٧٦,٩٣٣	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١٨. شبه حقوق الملكية (يتبع)

التالي توزيع شبه حقوق الملكية حسب الاستحقاق

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٢٣٩,٠٥٩	١٨٧,٢٩٤	حسابات توفير
١٩٥,٤٨٢	٢١٠,٦٣٩	حسابات الاستثمار من شهر إلى ستة أشهر
٦٤,٥٤٦	١٠٦,١٧٦	حسابات الاستثمار من ستة إلى اثني عشر شهراً
٣٦,٥٠٤	١٥,١٤٠	حسابات الاستثمار من سنة إلى سنتين
٧١	٦٩٧	حسابات الاستثمار من سنتين إلى ثلاث سنوات
٥٣٥,٦٦٢	٥١٩,٩٣٦	المجموع

١٩. رأس المال

قرر المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٤ تحويل ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة إسمية ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهم عادي بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل منها، ما يمثل ٢٥٪ من رأس المال الصادر والمدفوع للبنك. ونتيجة لذلك، زاد رأس المال الصادر والمدفوع إلى ١,١٣٠,٤٤١ ألف سهم بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم (باستثناء ٤٧,٥٨ ألف سهم خزينة).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
		المصرح به:
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
		الصادر والمدفوع بالكامل:
٨٤,٧٨٣	١١٣,٠٤٤	١,٣٤٠,٤٤٠,٧١٢ سهم عادي (٢٠٢٣: ٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهم) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٧٣٪	٣٢٢	٧٦,١٣٩,٠٥٢	أقل من ١٪
٤,٢١٪	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	١٪ إلى أقل من ٥٪
٦,١١٪	١	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	٥٪ إلى أقل من ١٠٪**
٨٢,٩٥٪	١	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	٥٠٪ وأكثر
١٠٠٪	٣٢٥	١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢	

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١٩. رأس المال (يتبع)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٣٤%	٣٣١	٥٣,٧٣٥,٨٤١	أقل من ١%
٢,٦٤%	٢	٢٢,٤٠٣,٢١١	١% إلى أقل من ٥%
٥,٦١%	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	١٠% إلى أقل من ١٠% **
٨٥,٤١%	١	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	٥٠% وأكثر
١٠٠%	٣٣٥	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤	

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	
٨٢,٩٥%	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٦,١١%	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	البحرين	المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري وشركة سيكو ش.م.ب نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	
٨٥,٤١%	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٥,٦١%	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	البحرين	خليجي بنك ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

١٩,١. اعتمادات مقترحة

يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بقيمة ٥ فلس للسهم الواحد أو ٥% (٢٠٢٣: لا شيء) من القيمة الإسمية بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و ٥% من رأس المال المدفوع مدفوعة نقداً بمبلغ قدره ٥,٤١٤ ألف دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: لا يوجد ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢. مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٤٧,٢٢٢	-	مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)
٤٧,٢٢٢	-	

في ٢٠٢٠، قام البنك بإصدار مضاربة دائمة (أوراق مالية من الفئة الأولى الإضافية المتوافقة مع إطار مع بازل ٣) بقيمة اسمية ١٥٩ مليون دولار أمريكي (٦٠ مليون دينار بحريني).

خلال السنة، قامت المجموعة باسترداد وتحويل أوراق مالية من رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (راجع إيضاح رقم ١٩)، ودفعت توزيعات أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى لحامليها بمبلغ لا شيء ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني).

٢١. إيرادات من استثمارات في أوراق مالية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
-	٥,٧٩٢	ربح من استبعاد شركة زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢,١٤٥	٣٧١	الدخل من الأوراق المالية الاستثمارية
١	-	أرباح القيمة العادلة
١,١٧٣	(٤٩)	(خسارة) / ربح من استبعاد أوراق مالية استثمارية
٥٣	٤٤	دخل أرباح الأسهم
٣,٣٧٢	٦,١٥٨	

٢٢. إيرادات من استثمارات في عقارات، صافي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٤,٩٢٤	١,٨٢٠	ربح من استبعاد استثمارات في عقارات
(٥٤٩)	(١٢)	إيرادات الإيجار، صافي
٤,٣٧٥	١,٨٠٨	

خلال السنة، قامت المجموعة ببيع أسهم في شركة تابعة مقابل ربح بمبلغ ١,٧ مليون دينار بحريني. ونتيجة لعملية البيع، تم إلغاء احتساب حصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بمبلغ ٨ مليون دينار بحريني.

٢٣. رسوم وإيرادات أخرى، صافي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٨٤٨	١,٥٦٣	إيرادات الرسوم
١,٣١٤	١,٤٦٢	أرباح صرف العملات الأجنبية
٣,١٩٩	٤,١٤٧	استردادات
١,٤٤٨	١١٨	أخرى
٦,٨٠٩	٧,٢٩٠	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٤. تكلفة الموظفين

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٥,٥٣٧	٥,٩١٤	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٩١٣	١,٠٤٥	مصرفات تأمينات إجتماعية
١٠٩	١١٣	مكافآت نهاية الخدمة
٥٩	٥٥	مصرفات الموظفين الأخرى
٦,٦١٨	٧,١٢٧	

٢٥. مصرفات تشغيلية أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
١,٠٦٧	١,٤٠٨	رسوم مهنية
١,١١٧	٢,٢٢٣	مصرفات قنوات التوزيع
١,٠٨٢	١,١٣١	مصرفات تقنية المعلومات
٤٤٦	٧٤١	صافي تكلفة الإجارة
٥٨٢	٣٩٧	مصرفات مجلس الإدارة
٧٣٥	٩١٧	مصرفات استهلاك (إيضاح ١٤)
١,٠٧٤	٦٥٧	تكاليف إعلانات وتسويق
٣٦٢	١٧	تكلفة المباني
١٩٤	٢٤٧	مصرفات الاتصالات
١,٧٦٥	١,٦٤٩	مصرفات تشغيلية أخرى
٨,٤٢٤	٩,٣٨٧	

٢٦. مخصصات الإنخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
١,٣٧٥	١,٤٣٢	عقود التمويل (إيضاح ٩)
٩٨	٤٨٦	استثمارات في صكوك بالتكلفة المطفأة (إيضاح ٨)
(٥)	(٤)	استثمارات في صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (إيضاح ٨)
٣	(٤)	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية (إيضاح ٦ و ٧)
(٢)	١٤	إلتزامات و ضمانات مالية (إيضاح ٣٩)
١,٤٦٩	١,٩٢٤	

٢٧. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

في سنة ٢٠٢٤، أسست المجموعة صندوق ائتمان، تحت إسم صندوق ائتمان موظفي المصرف الخليجي التجاري ("صندوق الائتمان")، للاحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام.

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوي بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. نظام حوافز الموظفين بالأسهم (يتبع)

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة البنك بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة. تبدأ منح الأسهم للموظفين بموجب شروط البرنامج اعتباراً من عام ٢٠٢٥.

٢٨. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة.

١. الأحكام

وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الإحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح (٥) (ي) (١) وإيضاح (٣٧).

مخصص انخفاض القيمة على محفظة التمويل بالتكلفة المطفأة عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة، أخذت المجموعة بالإعتبار تطلعات الإقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحتفظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي.

منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR)، وتعريف التعثر كلها تظل متسقة مع تلك المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تمت إعادة تقييم مُدخلات النموذج، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الإقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقيق العواقب الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي. تم معايرة نماذج المجموعة بشكل دوري لإعتبار الأداء السابق ومتغيرات الإقتصاد الكلي التطلعية كمدخلات.

تأخذ المجموعة بالإعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالإعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة، أو على المدى الطويل.

أ. تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه : (١) كاستثمار في أدوات دين نقدية أوغير نقدية تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالتكلفة المطفأة، أو (٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يستند تصنيف كل استثمار على تقييم نموذج العمل من قبل الإدارة، ويخضع لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (ج) (١)).

ب. انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - (راجع إيضاح رقم ٥ (ي) (٢)).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

٢. التقديرات

(أ) الإخفاض في قيمة عقود التمويل المحتسبة بالتكلفة المطفأة

- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم ٥ (ي) وإيضاح (٣٧).
- الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التفقات النقدية القابلة للاسترداد.

(ت) قياس القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية غير المسعر (المستوى الثالث) - راجع إيضاح رقم ٥ (ج) (٣) وإيضاح رقم ٣٧.

تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية) إيضاح رقم ٥ (ح)، (ك) (و) إيضاح (١١).

٢٩. أموال تحت الإدارة

تقدم المجموعة إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية للكيانات الاستثمارية التابعة لها، والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن هذه الكيانات. لا يتم تضمين الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يتم الاعتراف بأي إيرادات أو نفقات من الأصول المدارة خلال السنة. وفي تاريخ التقرير، كان لدى المجموعة أموال مدارة صافي قيمة أصول قدرها ١٥٨,٩٣٠ الف دينار بحريني (٢٠٢٣: ١٥٩,١١٠ الف دينار بحريني).

٣٠. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدر على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لا شيء (٢٠٢٣: لا شيء)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة.

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٣٤١	٣٥٣	مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
١,٥٥٥	١,٨٦٧	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٩٣	٨٨	منافع ما بعد التوظيف

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٤٨٠	٥٦٠	الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كمكافآت

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)
فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخريين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الموجودات				
عقود التمويل	-	٣,٩٩٥	٢٣,٠٩١	٢٧,٠٨٦
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٥١٦	-	-	٦,٥١٦
استثمارات في صكوك	-	-	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧
موجودات أخرى	-	-	٦٦	٦٦
المطلوبات وشبه حقوق الملكية				
إيداعات من مؤسسات مالية، وغير مالية وأفراد	-	٢,٤٣٩	٦١,٩٠٨	٦٤,٣٤٧
حسابات جارية للعملاء	٦٩٩	٣٥٠	١٣,٦٨٧	١٤,٧٣٦
مطلوبات أخرى	-	٥٦٠	-	٥٦٠
شبه حقوق الملكية	٣١٨	٢,١٤٧	٢٩,٨٥٥	٣٢,٣٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخريين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الموجودات				
عقود التمويل	-	٤,٢٤٥	٢٣,٢٠٦	٢٧,٤٥١
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٦٨٩	-	-	٢٤,٦٨٩
استثمارات في صكوك	-	-	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧
موجودات أخرى	-	-	٥٦٨	٥٦٨
المطلوبات وشبه حقوق الملكية				
إيداعات من مؤسسات مالية، وغير مالية وأفراد	-	٢,١١٢	٤٣,٥٤١	٤٥,٦٥٣
حسابات جارية للعملاء	١,١٢٠	٦	١١,٠٢١	١٢,١٤٧
مطلوبات أخرى	-	٤٨٠	-	٤٨٠
شبه حقوق الملكية	٣٣٥	١,٨٩٥	١٢٦,٥٢٠	١٢٨,٧٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٤	شركات زميلة	هيئة الرقابة الشرعية	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الإيرادات					
	-	٢٢٤	٢,٠٤٤	٢,٢٦٨	إيراد من عقود التمويل
٥,٧٩٢	-	-	-	٥,٧٩٢	أرباح من استثمارات في أوراق مالية
					حصة الخسارة من استثمارات محتسبة
(٥٠٤)	(٥٠٤)	-	-	(٥٠٤)	بطريقة حقوق الملكية
	-	-	٢,٣٩٤	٢,٣٩٤	إيراد من صكوك
	-	-	-	-	رسوم وإيرادات أخرى، صافي
المصروفات					
	-	١٠٥	٥,٨٣٧	٥,٩٤٢	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
١٨	٨٤	٣,٩٥٢	-	٤,٠٦٠	صافي الدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية
	-	١,٩٥٦	-	١,٩٥٦	تكلفة الموظفين
	-	٤٠٥	-	٤٠٥	مصروفات أخرى

خلال السنة، تم تحويل ما نسبته ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة اسمية تبلغ ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهماً عادياً بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لكل سهم، والتي تمثل ٢٥٪ من رأس مال البنك الصادر والمدفوع. بالإضافة لذلك، قرر المساهمون الموافقة على استرداد نسبة ٥٣٪ المتبقية من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٣١,٧٣٩ ألف دينار بحريني نقداً.

قامت المجموعة ببيع حصتها في شركة إتش إتش هوتيل بروبرتيز ذ.م.م. وشركة فنادق العرين ذ.م.م من خلال اتفاقية تمويل خلال السنة.

بالإضافة إلى ذلك، تم خلال السنة دفع مبلغ ٤٣٨ ألف دينار بحريني لأطراف ذوي علاقة، فيما يتعلق بالتبرعات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٣	شركات زميلة	هيئة الرقابة الشرعية	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخريين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصى فيها	الإجمالي
الإيرادات					
-	-	٢٩٨	٣,٢١٨	٣,٥١٦	إيراد من عقود التمويل
-	-	-	-	-	أرباح من استثمارات في أوراق مالية
(٩٢٥)	(٩٢٥)	-	-	(٩٢٥)	حصة الخسارة من استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
-	-	-	٢,١٩٤	٢,١٩٤	إيراد من صكوك
-	-	-	٣,٥٢٣	٣,٥٢٣	رسوم وإيرادات أخرى، صافي
المصروفات					
-	-	١٠٢	٤,٣٩٤	٤,٤٩٦	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
١٤	٩٤	-	٥,٣٧٥	٥,٤٨٣	صافي الدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية
-	-	١,٦٤٨	-	١,٦٤٨	تكلفة الموظفين
-	-	٤٤٥	-	٤٤٥	مصروفات أخرى

٣١. العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأسهم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

٢٠٢٣	٢٠٢٤	العائد الأساسي لكل سهم
٩,٠٠٣	١٠,٥٠٣	الربح العائد لمساهمي الشركة الأم للسنة
(٦,٠٠٠)	-	مطروحا: الأرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
٣,٠٠٣	١٠,٥٠٣	الربح العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم ليحتساب العائد الأساسي و المخفّض لكل سهم للسنة
٨٠٠,٢٤٢	١,٠١٦,٤٤٧	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بعد طرح أسهم الخزينة (بالتلاف)
٣,٧٥	١٠,٣٣	العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (بالفلس)

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفّصة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٣٢. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى التزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان التزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. بيان القطاعات (يتبع)

استثمارات (يتبع)

يتم قياس أداء كل قطاع بناءً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم استخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاوّل أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. لا تستخدم المجموعة أي آلية لتحويل التسعير بين قطاعاتها. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانياتها التقديرية.

تزاوّل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٦ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	١٠٠,٤٤٦	-	١٠٠,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	(٤٣)	٧١,٠٦٠	-	٧١,٠١٧
استثمارات في صكوك	-	٥٠٢,١٣٩	-	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	-	٧٢١,١٦٧	-	٧٢١,١٦٧
استثمارات في أوراق مالية	٢٠,٨٩٥	-	-	٢٠,٨٩٥
استثمارات في عقارات	٣٩,٨٣٨	-	-	٣٩,٨٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٥١٦	-	-	٦,٥١٦
موجودات أخرى	٥,٩٥٣	٦,٩٣٣	١٢,٦٦٣	٢٥,٥٤٩
عقارات ومعدات	-	-	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢
إجمالي موجودات القطاع	٧٣,١٥٩	١,٤٠٦,٧٤٥	١٦,٢٢٥	١,٤٩٦,١٢٩
إيداعات من مؤسسات مالية	-	١٣٤,٩٧١	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٣٣٩,٨١٥	-	٣٣٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	٢٤٥,٥٢٦	-	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	(٤٣)	١١٧,٤١٥	-	١١٧,٣٧٢
مطلوبات أخرى	٥,٨٣١	٧,٥٣٧	٧,٢٣٤	٢٠,٦٠٢
إجمالي مطلوبات القطاع	٥,٧٨٨	٨٣٥,٢٦٤	٧,٢٣٤	٨٤٨,٢٨٦
شبه حقوق الملكية	-	٥١٩,١٩٦	-	٥١٩,١٩٦
موجودات تحت الإدارة	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. بيان القطاعات (يتبع)

٢٠٢٤	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
إيراد من عقود التمويل	-	٤٧,٨٣٤	-	٤٧,٨٣٤
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٧,٧٣٣	-	٧,٧٣٣
إيراد من صكوك	-	٢٤,٩٩٣	-	٢٤,٩٩٣
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٦,٢٧٨	-	-	٦,٢٧٨
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	(٥٠٤)	-	-	(٥٠٤)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	(١٢)	٨,٩٩٠	-	٨,٩٧٨
مطروحاً: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٢٩,٩٠٤)	-	(٢٩,٩٠٤)
مصروفات تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	(١٥,٤٤٨)	-	(١٥,٤٤٨)
إجمالي إيرادات القطاع	٥,٧٦٢	٤٤,١٩٨	-	٤٩,٩٦٠
تكلفة الموظفين	٧١٣	٢,٨٥١	٣,٥٦٣	٧,١٢٧
مصروفات تشغيلية أخرى	١١٤	٢,٩٠٥	٦,٣٦٨	٩,٣٨٧
إجمالي مصروفات القطاع	٨٢٧	٥,٧٥٦	٩,٩٣١	١٦,٥١٤
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٤,٩٣٥	٣٨,٤٤٢	(٩,٩٣١)	٣٣,٤٤٦
مخصص الإنخفاض في القيمة، صافي	(٤٨٢)	(١,٤٤٢)	-	(١,٩٢٤)
مطروحاً: صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية	-	(٢١,٠١٩)	-	(٢١,٠١٩)
نتائج القطاع	٤,٤٥٣	١٥,٩٨١	(٩,٩٣١)	١٠,٥٠٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. بيان القطاعات (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	١	١١٦,٣٨٢	-	١١٦,٣٨٣
إيداعات لدى مؤسسات مالية	(٩)	١٢٤,١٩٩	-	١٢٤,١٩٠
استثمارات في صكوك	-	٥٢٢,٧٤٦	-	٥٢٢,٧٤٦
عقود التمويل	-	٥٤٨,٢٨٧	-	٥٤٨,٢٨٧
استثمارات في أوراق مالية	٣٨,٥٧٠	-	-	٣٨,٥٧٠
موجودات محتفظ بها للبيع	-	-	-	-
استثمارات عقارية	٩٧,٧٨٧	-	-	٩٧,٧٨٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٦٨٩	-	-	٢٤,٦٨٩
موجودات أخرى	٤,١٣٤	٦,١٠٦	١٦,٠٣٧	٢٦,٢٧٧
عقارات ومعدات	-	-	٣,٤٨٩	٣,٤٨٩
إجمالي موجودات القطاع	١٦٥,١٧٢	١,٣١٧,٧٢٠	١٩,٥٢٦	١,٥٠٢,٤١٨
إيداعات من مؤسسات مالية	-	٢٣٧,٧٧٣	-	٢٣٧,٧٧٣
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٢٠٦,٥١٨	-	٢٠٦,٥١٨
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	٢٦٤,٣٦٢	-	٢٦٤,٣٦٢
حسابات جارية للعملاء	(٩)	٧٧,٨٨٩	-	٧٧,٨٨٠
مطلوبات أخرى	٦,٢٨٥	٩,٧٨٠	٦,٧٦٤	٢٢,٨٢٩
إجمالي مطلوبات القطاع	٦,٢٧٦	٧٩٦,٣٢٢	٦,٧٦٤	٨٠٩,٣٦٢
شبه حقوق الملكية	-	٥٣٥,٦٦٢	-	٥٣٥,٦٦٢
موجودات تحت الإدارة	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. بيان القطاعات (يتبع)

٢٠٢٣	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
إيراد من عقود التمويل	-	٤٠,٢٢٢	-	٤٠,٢٢٢
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٤,٨١٩	-	٤,٨١٩
إيراد من صكوك	-	٢٩,٥٩٩	-	٢٩,٥٩٩
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٣,٣٧٢	-	-	٣,٣٧٢
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	(٩٢٥)	-	-	(٩٢٥)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	٤,٠٦٢	٧,١٢٢	-	١١,١٨٤
مطروحاً: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٣٠,٤٩٣)	-	(٣٠,٤٩٣)
مصروفات تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	(١٠,٦٦٢)	-	(١٠,٦٦٢)
إجمالي إيرادات القطاع	٦,٥٠٩	٤٠,٦٠٧	-	٤٧,١١٦
تكلفة الموظفين	٦٦٢	٢,٦٤٧	٣,٣٠٩	٦,٦١٨
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٥٨	٢,٢٠٠	٥,٩٦٦	٨,٤٢٤
إجمالي مصروفات القطاع	٩٢٠	٤,٨٤٧	٩,٢٧٥	١٥,٠٤٢
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٥,٥٨٩	٣٥,٧٦٠	(٩,٢٧٥)	٣٢,٠٧٤
مخصص الإنخفاض في القيمة، صافي	(٩٣)	(١,٣٧٦)	-	(١,٤٦٩)
مطروحاً: صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية	-	(٢١,٥٥٨)	-	(٢١,٥٥٨)
نتائج القطاع	٥,٤٩٦	١٢,٨٢٦	(٩,٢٧٥)	٩,٠٤٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد استحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وعقود التمويل، وتمويلات لأجل، وشبه حقوق الملكية باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد استحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
٩٠,٣١٠	٦,٣٥٢	٨,٤٠٢	٣٨٢	-	-	١٠٥,٤٤٦
٧١,٠١٧	-	-	-	-	-	٧١,٠١٧
٢٧,١٢٤	٣١٤,١٧٨	٣٢,٨٧٧	٨٦,٤٤٠	٤١,٥٢٠	-	٥٠٢,١٣٩
٦٥,٣٨٧	٧٦,٢٥٥	٣٨,٩٦٦	١٣٢,٩٢٤	٤٠٧,٦٣٥	-	٧٢١,١٦٧
-	-	-	-	٢٠,٨٩٥	٢٠,٨٩٥	٢٠,٨٩٥
-	-	-	-	٣٩,٨٣٨	٣٩,٨٣٨	٣٩,٨٣٨
-	-	-	-	٦,٥١٦	٦,٥١٦	٦,٥١٦
٥,١١٢	٢,٣٤٢	٢٩٥	١٢,١٣٤	٥,٦٦٦	-	٢٥,٥٤٩
-	-	-	-	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢
٢٥٨,٩٥٠	٣٩٩,١٢٧	٨٠,٥٤٠	٢٣١,٨٨٠	٥٢٥,٦٣٢	-	١,٤٩٦,١٢٩
المطلوبات						
٩٥,٠٩٥	٣٨,١٩١	١,٦٨٥	-	-	-	١٣٤,٩٧١
١٠١,٧٣٦	٤٠,١٩٦	١٥,٩٨٥	١٥٠	١٧١,٧٤٨	-	٣٢٩,٨١٥
-	-	-	٢٤٥,٥٢٦	-	-	٢٤٥,٥٢٦
٥٦,٠٣٣	٩٧٤	١,٨٣١	٣,٦٦٣	٥٤,٨٧١	-	١١٧,٣٧٢
١٣,٣٣٧	٢,٠٠٨	١,١٤٥	١,٧٦٦	٢,٣٥٦	-	٢٠,٦٠٢
٢٦٦,١٩١	٨١,٣٦٩	٢٠,٦٤٦	٢٥١,١٠٥	٢٢٨,٩٧٥	-	٨٤٨,٢٨٦
١٩٩,٨٢٩	٣٠,٦٤٣	٢٨,٠٦٤	٤٦,٢٨٧	٢١٤,٣٧٣	-	٥١٩,١٩٦
-	-	-	-	١,٥٣٣	-	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
١٠٣,٧٢٧	٢,٢٦٥	٨,٦٦٢	٧٢٩	-	-	١١٦,٣٨٣
١٢٤,١٩٠	-	-	-	-	-	١٢٤,١٩٠
٣٣١,٥٥٣	-	-	-	٩٤,٦٣٨	٩٦,٥٥٥	٥٢٢,٧٤٦
٥٧,٣٠٩	١١,٧٨٦	٦٩,٢٠١	١١٨,٧٨٥	٢٩١,٢٠٦	٥٤٨,٢٨٧	١,٠٠٩
-	-	-	-	١٤,٧٩٦	٢٣,٧٧٤	٣٨,٥٧٠
-	-	-	-	-	٩٧,٧٨٧	٩٧,٧٨٧
-	-	-	-	-	٢٤,٦٨٩	٢٤,٦٨٩
٤,١٦٥	-	-	-	٢١,١٠٣	١,٠٠٩	٢٦,٢٧٧
-	-	-	-	-	٣,٤٨٩	٣,٤٨٩
٦٢,٩٤٤	١٥,٠٥١	٧٧,٨٦٣	٢٥٠,٠٥١	٥٣٨,٥٠٩	١,٥٠٢,٤١٨	١,٥٠٢,٤١٨
المطلوبات						
١٧٨,٦٥٥	٤,٢١٤	١٢,٦٩٧	٦,٢٠٧	-	-	٢٣٧,٧٧٣
٢٤,٦٠٥	١٥,٤١٨	٥٣,٥١٣	٢٢٢	-	-	٢٠٦,٥١٨
-	-	-	-	٢٦٤,٣٦٢	-	٢٦٤,٣٦٢
٥,٤٢٨	٩,٥٧٩	-	٥,٢٤١	٥٧,٦٣٢	٧٧,٨٨٠	١٤٠,١٠
١٤,٠١٥	٣,٥١١	٣,١٧٩	٢,١٢٤	-	-	٢٢,٨٢٩
٢٢٢,٧٠٣	٦٨,٧٢٢	٦٩,٣٨٩	٢٧٨,١٥٦	١٧٠,٣٩٢	٨٠٩,٣٦٢	٨٠٩,٣٦٢
٣٦,٧٦٦	١٤,٦١٦	٢٧,٢٩٨	١٠,٠٢٥	٤٤٦,٩٥٧	٥٣٥,٦٦٢	٣٦,٧٦٦
-	-	-	-	١,٥٣٣	-	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. تمركز الموجودات والمطلوبات وشبه حقوق الملكية وموجودات تحت الإدارة

(أ) القطاع الصناعي

بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	الحكومية / السيادية	أخرى	المجموع	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الموجودات					
١٠٥,٤٤٦	-	-	-	١٠٥,٤٤٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧١,٠١٧	-	-	-	٧١,٠١٧	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٠٢,١٣٩	٢٠,١٧٧	٣٤٩,٥٨٨	-	٥٣٢,٧٠٤	استثمارات في صكوك
٧٢١,١٦٧	٢٨٧,٠٣٢	١١٣,١٥٩	-	١,١٢١,٣٥٨	عقود التمويل
٢٠,٨٩٥	٥,٤٣٢	-	-	٢٦,٣٢٧	استثمارات في أوراق مالية
٣٩,٨٣٨	-	-	-	٣٩,٨٣٨	استثمارات عقارية
٦,٥١٦	-	-	-	٦,٥١٦	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢٥,٥٤٩	١٧,٢٦٥	١٧	-	٤٢,٨٣١	موجودات أخرى
٣,٥٦٢	٣,٥٦٢	-	-	٧,١٢٤	عقارات ومعدات
١,٤٩٦,١٢٩	٣٣٣,٤٦٨	٤٦٢,٧٦٤	-	٢,٢٩٢,٣٦١	إجمالي الموجودات
المطلوبات					
١٣٤,٩٧١	-	-	-	١٣٤,٩٧١	إيداعات من مؤسسات مالية
٣٢٩,٨١٥	٢٠,٠٨٩	٦٧,٩٢٨	-	٤١٧,٨٣٢	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٢٤٥,٥٢٦	-	٤٨,٩٥٧	-	٢٩٤,٤٨٣	تمويل لتُجل من مؤسسات مالية
١١٧,٣٧٢	١١١,١٢٥	٢,١٠٠	-	٢٣٠,٦٠٧	حسابات جارية للعملاء
٢٠,٦٠٢	٢,٦٠٢	-	-	٢٣,٢٠٤	مطلوبات أخرى
٨٤٨,٢٨٦	٣٣١,٨١٦	١١٨,٩٨٥	-	١,٣٩٩,٠٨٧	إجمالي المطلوبات
٥١٩,١٩٦	٤٢٧,٩٨٠	٤٣,٠٠١	-	٩٨٩,١٧٧	شبه حقوق الملكية
١,٥٣٣	-	-	-	١,٥٣٣	موجودات تحت الإدارة
٧٣,٩٥٠	٦١,٠٩٨	-	-	١٣٥,٠٤٨	إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. مركز الموجودات والمطلوبات وشبه حقوق الملكية وموجودات تحت الإدارة (يتبع)

(أ) القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	الحكومية / السيادية	أخرى	المجموع
الموجودات					
١١٦,٣٨٣	١١٦,٣٨٣	-	-	-	١١٦,٣٨٣
نقد وأرصدة لدى البنوك					
١٢٤,١٩٠	١٢٤,١٩٠	-	-	-	١٢٤,١٩٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية					
٥٢٢,٧٤٦	٦٤,٥٤٦	٧٧,١٢٥	٣٥٧,٢٣٤	٢٢,٨٤١	٥٢٢,٧٤٦
استثمارات في صكوك					
٥٤٨,٢٨٧	٢,٨٥٣	٢٧٧,١٣٩	٤٠,٤٠٦	٢٢٧,٨٨٩	٥٤٨,٢٨٧
عقود التمويل					
٣٨,٥٧٠	١٤,٧٩٦	١٧,٨٥٨	-	٥,٩١٦	٣٨,٥٧٠
استثمارات في أوراق مالية					
٩٧,٧٨٧	-	٩٧,٧٨٧	-	-	٩٧,٧٨٧
استثمارات عقارية					
٢٤,٦٨٩	-	٢٤,٦٨٩	-	-	٢٤,٦٨٩
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية					
٢٦,٢٧٧	٦٩٨	٥,٢٣٠	-	٢٠,٢٤٩	٢٦,٢٧٧
موجودات أخرى					
٣,٤٨٩	-	-	-	٣,٤٨٩	٣,٤٨٩
عقارات ومعدات					
١,٥٠٢,٤١٨	٣٢٣,٤٦٦	٤٩٩,٩٢٨	٣٩٧,٦٤٠	٢٨١,٢٨٤	١,٥٠٢,٤١٨
إجمالي الموجودات					
المطلوبات					
٢٣٧,٧٧٣	٢٣٧,٧٧٣	-	-	-	٢٣٧,٧٧٣
إيداعات من مؤسسات مالية					
٢٠٦,٥١٨	١,٥١٨	-	٢,٧٨٦	٢٠٢,٢١٤	٢٠٦,٥١٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد					
٢٦٤,٣٦٢	٢١٦,٣٦٢	-	٤٨,٠٠٠	-	٢٦٤,٣٦٢
تمويل لئجل من مؤسسات مالية					
٧٧,٨٨٠	٣٥٢	٣,٧٣٢	١,٧٧٤	٧٢,١٢٢	٧٧,٨٨٠
حسابات جارية للعملاء					
٢٢,٨٢٩	-	٣٩٦	-	٢٢,٤٣٣	٢٢,٨٢٩
مطلوبات أخرى					
٨٠٩,٣٦٢	٤٥٦,٠٠٥	٤,١٢٨	٥٢,٤٦٠	٢٩٦,٧٦٩	٨٠٩,٣٦٢
إجمالي المطلوبات					
٥٣٥,٦٦٢	٦٦,١٤٨	٦٢,٦٤٣	٦٥,٣٤٤	٣٤١,٥٢٧	٥٣٥,٦٦٢
شبه حقوق الملكية					
١,٥٣٣	-	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣
موجودات تحت الإدارة					
٥٨,٢٦٥	٢٤٥	١١,٠٥٢	-	٤٦,٩٦٨	٥٨,٢٦٥
إلتزامات وضمائم مالية					

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. تمركز الموجودات والمطلوبات وشبه حقوق الملكية وموجودات تحت الإدارة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠١,٧٨١	٣,٦٢٣	-	٤٢	-	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٢,٠٠٥	٢٨,٠١٢	-	-	-	٧١,٠١٧
استثمارات في صكوك	٤٤٧,٦٣٧	٥٤,٥٠٢	-	-	-	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	٧١٥,١٠٦	٦,٠٦١	-	-	-	٧٢١,١٦٧
استثمارات في أوراق مالية	١٧,٧٤٤	-	-	-	٣,١٥١	٢٠,٨٩٥
استثمارات عقارية	٣٩,٨٣٨	-	-	-	-	٣٩,٨٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٥١٦	-	-	-	-	٦,٥١٦
موجودات أخرى	٢٥,٣٠٤	٥٩	٣٠	١٥٥	١	٢٥,٥٤٩
عقارات ومعدات	٣,٥٦٢	-	-	-	-	٣,٥٦٢
إجمالي الموجودات	١,٤٠٠,٤٩٣	٩٢,٢٥٧	٣٠	١٩٧	٣,١٥٢	١,٤٩٦,١٢٩
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٣٤,٩٧١	-	-	-	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٢٦,٧٨٨	٣,٠٢٧	-	-	-	٣٢٩,٨١٥
تمويل لتُجل من مؤسسات مالية	٢١١,١٠٧	٣٤,٤١٩	-	-	-	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	٩٨,٠٠١	١٩,٣٠٧	-	٦٤	-	١١٧,٣٧٢
مطلوبات أخرى	٢٠,٦٠٢	-	-	-	-	٢٠,٦٠٢
إجمالي المطلوبات	٧٩١,٤٦٩	٥٦,٧٥٣	-	٦٤	-	٨٤٨,٢٨٦
شبه حقوق الملكية						
	٤٦٥,٦٥٤	٥٢,٠٠٦	-	١,٥٢٨	٨	٥١٩,١٩٦
موجودات تحت الإدارة						
	١,٥٣٣	-	-	-	-	١,٥٣٣
إلتزامات و ضمانات مالية						
	٧٤,٥٤٤	-	-	-	-	٧٤,٥٤٤

يتم قياس التمركز حسب الموقع لعقود التمويل بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦. تركز الموجودات والمطلوبات وشبه حقوق الملكية وموجودات تحت الإدارة (يتبع)

(ب) التركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
١٠٨,٠٢٦	٨٦٣	٧,٤٦٣	٣١	-	-	١١٦,٣٨٣
نقد وأرصدة لدى البنوك						
١٠٤,٠٧٤	٢,١١٦	-	-	-	-	١٢٤,١٩٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية						
٤٤١,٢٣٨	٨١,٥٠٨	-	-	-	-	٥٢٢,٧٤٦
استثمارات في صكوك						
٥٤٢,٢٤٦	٦,٠٤١	-	-	-	-	٥٤٨,٢٨٧
عقود التمويل						
١٩,٥٣٤	١٤,٧٩٦	-	-	-	٤,٢٤٠	٣٨,٥٧٠
استثمارات في أوراق مالية						
٩٧,٧٨٧	-	-	-	-	-	٩٧,٧٨٧
استثمارات عقارية						
٢٤,٦٨٩	-	-	-	-	-	٢٤,٦٨٩
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية						
٢٦,٢٣٢	١٥	-	-	٢٩	١	٢٦,٣٧٧
موجودات أخرى						
٣,٤٨٩	-	-	-	-	-	٣,٤٨٩
عقارات ومعدات						
١,٣٦٧,٣١٥	١٢٢,٣٣٩	٧,٤٦٣	٦٠	٤,٢٤١	-	١,٥٠٢,٤١٨
إجمالي الموجودات						
المطلوبات						
٢٣٧,٧٧٣	-	-	-	-	-	٢٣٧,٧٧٣
إيداعات من مؤسسات مالية						
٢٠١,٦٣٠	٤,٨٨٨	-	-	-	-	٢٠٦,٥١٨
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد						
٢١٤,٨٠٥	٤٩,٥٥٧	-	-	-	-	٢٦٤,٣٦٢
تمويل لئجل من مؤسسات مالية						
٥٦,٥٣٧	١٠,٨١٦	-	-	١٠,٥٣٧	-	٧٧,٨٨٠
حسابات جارية للعملاء						
٢٢,٨٢٩	-	-	-	-	-	٢٢,٨٢٩
مطلوبات أخرى						
٧٣٣,٥٧٤	٦٥,٢٦١	-	-	١٠,٥٣٧	-	٨٠٩,٣٦٢
إجمالي المطلوبات						
٥٠٠,١٩٦	٢٨,٨٧٦	-	-	١,٥٩٠	-	٥٣٥,٦٦٢
شبه حقوق الملكية						
١,٥٣٣	-	-	-	-	-	١,٥٣٣
موجودات تحت الإدارة						
٥٨,٢٦٥	-	-	-	-	-	٥٨,٢٦٥
التزامات و ضمانات مالية						

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيم العادلة للصفوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٤١٩,٢٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ٤٠٠,٠١٢ ألف دينار بحريني) ٤١١,٢٢٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣٨٦,٧٦٠ ألف دينار بحريني).

القيمة العادلة المقدره للأدوات المالية الأخرى للمجموعة (ما عدا الذمم المدينة، والتي تظهر بمبالغها التعاقدية) لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية، وذلك بسبب طبيعتها قصيرة الأجل.

(ب) تراتبية القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُدرجة المشمولة في المستوى الأول والقابلة للرصد على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على بيانات السوق القابلة للرصد (مُدخلات غير قابلة للرصد)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	-	-
صفوك دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	٥٤,٥٠٢	-	٥٤,٥٠٢
صفوك حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	٢٩,١٤٩	-	٢٩,١٤٩
أوراق حقوق ملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	٢٠,٨٩٥	٢٠,٨٩٥
	-	٨٣,٦٥١	٢٠,٨٩٥	١٠٤,٥٤٦

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	١٤,٧٩٦	-	١٤,٧٩٦
صفوك دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	٦٤,٧٣٧	-	٦٤,٧٣٧
صفوك حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	٥٨,٢٩٧	-	٥٨,٢٩٧
أوراق حقوق ملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	٢٣,٧٧٤	٢٣,٧٧٤
	-	١٣٧,٨٣٠	٢٣,٧٧٤	١٦١,٦٠٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٧. القيمة العادلة (يتبع)

(ب) ترتيبية القيمة العادلة (يتبع)
يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات المقاسة باستخدام مُدخلات المستوى الثالث:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
		في ١ يناير
١٨,٧٣٨	٢٣,٧٧٤	تغيرات القيمة العادلة في حقوق الملكية
(٦٢٣)	(٩٩٣)	مشتريات
٥,٩٣٢	-	بيع
(٢١٦)	-	تسويات
(٥٧)	(٥٧)	
٢٣,٧٧٤	٢٢,٧٢٤	في ٣١ ديسمبر

٣٨. إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة

تعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها ل أدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي تتخذها المجموعة لقياس وإدارة المخاطر، وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجان مختلفة تتولى مسئولية إدارة المخاطر العامة المتعلقة بالمجموعة. تقوم هذه اللجان أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجان من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار (مخاطر الائتمان والاستثمار)، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، ومسئوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتبناها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإبداعات لدى مؤسسات مالية، ومن عقود التمويل، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمرکز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار. يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الائتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: إطار إدارة مخاطر الائتمان، ومخففات مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.
- عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة ائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الإلتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسؤولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الإلتزام بها.
- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد 5 مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسة.
- إدارة التمرکزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنوع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكّن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الإلتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية رأس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقاييسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، ورأس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.
- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظه الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتمساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية رأس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.
- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة ٩٠ يوماً أو أكثر يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر عن السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتمساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- مقاييس القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

الإدارة التصحيحية

جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم اخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتمل أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أو السيولة، أو السمعة، أو تكاليف الفرض البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحويل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة، وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي الموحدة. يظهر الحد الأقصى للتعرض الإجمالي للمخصصات، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام المعاوضة الرئيسية واتفاقيات الضمانات.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض ٢٠٢٣	إجمالي الحد الأقصى للتعرض ٢٠٢٤	
		موجودات
١١٦,٣٨٤	١٠٥,٤٤٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
١٣٤,١٩٤	٧١,٠١٨	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٢٤,٣٦٣	٥٠٤,٢٣٥	استثمارات في صكوك
٥٧١,٢٣٨	٧٤٣,١٥٨	عقود التمويل
٩,٧٠٤	٩,٣٧٦	موجودات أخرى*
١,٣٤٥,٨٨٣	١,٤٣٢,٢٣٣	مجموع
		التزامات وضمونات مالية
٥٨,٢٦٥	٧٣,٩٥٠	
١,٤٠٤,١٤٨	١,٥٠٦,١٨٣	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

لا تحمل الموجودات الأخرى أي خسائر ائتمانية متوقعة لغرض الاعتراف بسبب انخفاض تصنيفها الائتماني.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

٢٠٢٤ ديسمبر	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
عقود التمويل				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	٥٧,٧٠٢	٥٧,٧٠٢
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	٩,٩٥٢	٩٠٣	-	١٠,٨٥٥
درجة ٤ - ٦ مرضية	٥٧,٨٦٠	١٧,٨٢٦	-	٧٥,٦٨٦
درجة ٧ قائمة المراقبة	٦٤	٨,٧٧٦	-	٨,٨٤٠
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٥٩,٢٧٩	١٠,١٦٩	-	٦٩,٤٤٨
٣٠ - ٦٠ يوماً	٨,٣٩٤	٨,١٣٧	-	١٦,٥٣١
٦٠ - ٩٠ يوماً	٢٠٣	٩,١٩٩	-	٩,٤٠٢
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	١٩٦,٤١٨	٦,٢١٦	-	٢٠٢,٦٣٤
درجة ٤ - ٦ مرضية	٣٤٥,٦١٧	٣٧,٣٦٣	-	٣٨٢,٩٨٠
درجة ٧ قائمة المراقبة	٣,٤٦١	-	-	٣,٤٦١
إجمالي القيمة الدفترية				
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩٣٣)	(٤,٣٦٤)	(١٥,٦٩٤)	(٢٠,٩٩١)
صافي القيمة الدفترية				
١١٢,٤٣٩	٦٦,٧٢٠	٤٢,٠٠٨	-	٧٢١,١٦٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمارات في الصكوك				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٨	١,٣١٨
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	٥٠٢,٩١٧	-	-	٥٠٢,٩١٧
درجة ٤ - ٦ مرضية	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	٥٠٢,٩١٧	-	١,٣١٨	٥٠٤,٢٣٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧٧٨)	-	(١,٣١٨)	(٢,٠٩٦)
صافي القيمة الدفترية	٥٠٢,١٣٩	-	-	٥٠٢,١٣٩
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	١٧٦,٤٦٤	-	-	١٧٦,٤٦٤
درجة ٤ - ٦ مرضية	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	١٧٦,٤٦٤	-	-	١٧٦,٤٦٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١)	-	-	(١)
صافي القيمة الدفترية	١٧٦,٤٦٣	-	-	١٧٦,٤٦٣
التزامات و ضمانات مالية				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	٦	٦
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	٥٦,٠٤٢	٩٥	-	٥٦,١٣٧
درجة ٤ - ٦ مرضية	١٧,٧٢٥	٨٢	-	١٧,٨٠٧
درجة ٧ تحت المراقبة	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	٧٣,٧٦٧	١٧٧	٦	٧٣,٩٥٠
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦٧)	(٢)	(٥)	(٧٤)
صافي القيمة الدفترية	٧٣,٧٠٠	١٧٥	١	٧٣,٨٧٦
مجموع صافي القيمة الدفترية	١,٣٦٤,٧٤١	٦٦,٨٩٦	٤٢,٠٠٩	١,٤٧٣,٦٤٦

* تشمل تسهيلات خاضعة لفترة تسكين بمبلغ ١٠,٧٦٨ دينار بحريني.
 ** يشمل ١,٥٠٦ دينار بحريني للموجودات الضعيفة إئتمانياً المشتراة أو المنشأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
عقود التمويل				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	**٤٧,٧٨٢	٤٧,٧٨٢
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	١,٨٩٠	١,٥٠٠	-	٣,٣٩٦
درجة ٤ - ٦ مرضية	١٧,٤٨٢	٤٧,١٣٠	-	٦٤,٦١٢
درجة ٧ قائمة المراقبة	١,٣٠٩	١٠,٨٩٧	-	١٢,٢٠٦
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١٩,٣٨٦	١٠,٤٨٤	-	٢٩,٨٧٠
٣٠ - ٦٠ يوماً	١,٠١١	٢٣,٥٥٩	-	٢٤,٥٧٠
٦٠ - ٩٠ يوماً	٢٨٥	٢٥,٤٨٩	-	٢٥,٧٧٤
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	١٨٦,٧٩٦	٤,٤٠٦	-	١٨٦,٧٩٦
درجة ٤ - ٦ مرضية	٢٥٤,٨٥٠	٣٢,٩١٣	-	٢٥٤,٨٥٠
درجة ٧ قائمة المراقبة	٧٧	١,٥١٩	-	١,٥٩٦
إجمالي القيمة الدفترية	٤٢٥,٠٨٦	٩٨,٣٧٠	٤٧,٧٨٢	٥٧١,٢٣٨
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٧٠٩)	(٥,٧١٦)	(١٥,٥٢٦)	(٢٢,٩٥١)
صافي القيمة الدفترية	٤٢٣,٣٧٨	٩٢,٦٥٣	٣٢,٢٥٦	٥٤٨,٢٨٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمارات في الصكوك				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٨	١,٣١٨
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	٥٢٣,٠٤٥	-	-	٥٢٣,٠٤٥
إجمالي القيمة الدفترية	٥٢٣,٠٤٥	-	١,٣١٨	٥٢٤,٣٦٣
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٩٩)	-	(١,٣١٨)	(١,١١٧)
صافي القيمة الدفترية	٥٢٢,٧٤٦	-	-	٥٢٢,٧٤٦
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	٢٤٠,٥٧٨	-	-	٢٤٠,٥٧٨
إجمالي القيمة الدفترية	٢٤٠,٥٧٨	-	-	٢٤٠,٥٧٨
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥)	-	-	(٥)
صافي القيمة الدفترية	٢٤٠,٥٧٣	-	-	٢٤٠,٥٧٣
التزامات و ضمانات مالية				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	-	-
درجة ١ - ٣ مخاطر منخفضة	٣٦,٣٧٣	-	-	٣٦,٣٧٣
درجة ٤ - ٦ مرضية	١٩,٩٧٥	١,٩١٨	-	٢١,٨٩٣
درجة ٧ تحت المراقبة	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	٥٦,٣٤٧	١,٩١٨	-	٥٨,٢٦٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٩)	(٣٦)	(٦)	(٦١)
صافي القيمة الدفترية	٥٦,٣٢٨	١,٨٨٢	(٦)	٥٨,٢٠٤
مجموع صافي القيمة الدفترية	١,٢٤٣,٠٢٤	٩٤,٥٣٦	٣٢,٢٥٠	١,٣٦٩,٨١٠

* تشمل تسهيلات خاضعة لفترة تسكين بمبلغ ٣,٥٢٤ دينار بحريني.

** يشمل ١,٤٧٥ دينار بحريني للموجودات الضعيفة إئتمانياً المشتراة أو المنشأة.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للاداء المالية وموجودات الإجارة قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لداعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلق، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية (يتبع)

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
٣. مؤشرات نوعية.
٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر عن السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات.

بناءً على نصيحة لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر عن السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر عن السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية.

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً من ٣٠ يوماً أو أكثر. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد قلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المُقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المُقترض على سداد التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملَ نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والادخ بالاعتبار للاحتتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تبايناً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل نمو الائتمان المحلي، حجم الواردات من السلع والخدمات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

العقود المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية لعقود التمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل.

عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.
- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التمويل مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر عن السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

العقود المالية المعدلة (يتبع)

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

بشكل عام، يعد التسامح مؤشراً نوعياً على زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وقد يشكل توقع التسامح دليلاً على أن التعرض ضعيف ائتمانياً/متعثر في السداد (راجع إيضاح ٥). يحتاج العميل إلى إثبات سلوك جيد في الدفع بشكل مستمر على مدى فترة من الزمن (٣ أشهر لعملاء التجزئة و٦ أشهر للشركات بما يتماشى مع وحدة إدارة المخاطر بموجب المجلد ٢ الصادر عن مصرف البحرين المركزي) قبل أن لا يعد التعرض منخفض القيمة ائتمانياً/ في حالة التخلف عن السداد أو يعتبر احتمال التعثر قد انخفض بحيث يتم قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر عن السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر عن السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاستنتاج احتمالية حدوث التعثر عن السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر عن السداد.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر عن السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر عن السداد باستخدام مناهج مختلفة تشمل واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد و التخفيضات التنظيمية على الضمانات لحساب مقدار الخسارة في حال التعثر عن السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر عن السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، و ضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر عن السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المضمونة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣) المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١)	
٢٤,٦٣٤	١٧,١٦٢	٥,٤٤٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤
-	(٣٥٢)	(٣,٦٧٤)	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً
-	(٢٧٠)	٣٨٢	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية
-	١,٩١٥	(١,٤٧٤)	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ضعيفة ائتمانية
-	١,٢٩٣	(٤,٧٦٦)	صافي التحويلات
١,٩٢١	١,٩٥٥	(٣,٧٢٦)	صافي إعادة قياس مخصص الخسائر
(٣,٣٩٥)	(٣,٣٩٥)	-	شطب
-	-	-	تسديدات
٢٣,١٦٠	١٧,٠١٥	٤,٣٦٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣) المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١)	
١	-	-	ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
٢,٠٩٦	١,٣١٨	-	استثمارات في صكوك (إيضاح ٨)
٢٠,٩٩٠	١٥,٦٩٣	٤,٣٦٤	عقود التمويل (إيضاح ٩)
٧٤	٥	٢	التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ٣٩)
٢٣,١٦١	١٧,٠١٦	٤,٣٦٦	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثنى عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثنى عشر شهراً (المرحلة١)	
٢٤,١٤٤	١٤,١٨٨	٤,٣٦٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣ ٥,٥٩٤
-	(٣٣٠)	(١,٢٧٨)	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثنى عشر شهراً
-	(٥٦)	١,٧٧٦	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية (١,٧٢٠)
-	-	(٢٢٧)	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ضعيفة ائتمانية (٨٧٢)
-	٧١٣	٢٧١	صافي التحويلات (٩٨٤)
١,٤٦٩	٢,٩٢٨	١,١١٩	صافي إعادة قياس مخصص الخسائر (٢,٥٧٨)
(٩٠)	(٩٠)	-	شطب -
(٨٨٩)	(٨٨٩)	-	تسديدات -
٢٤,٦٣٤	١٦,٨٥٠	٥,٧٥٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ٢,٠٣٢

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثنى عشر شهراً (المرحلة١)	
٥	-	-	ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية ٥
١,٦١٧	١,٣١٨	-	استثمارات في صكوك (إيضاح ٨) ٢٩٩
٢٢,٩٥١	١٥,٥٢٦	٥,٧١٦	عقود التمويل (إيضاح ٩) ١,٧٠٩
٦١	٦	٣٦	التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ٣٩) ١٩
٢٤,٦٣٤	١٦,٨٥٠	٥,٧٥٢	٢,٠٣٢

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة على إفتراض عدم مقدرتها على التحصيل الكلي أو الجزئي لمبلغ الأصل والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و ٩ و ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بالنظر لعوامل مختلفة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بعقود التمويل التي إنقضت موعداً إستحقاق أرباحها أو دفعات المبالغ الأصلية التعاقدية ولكن تعتقد المجموعة بأنه من غير المناسب احتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءً على توقعاتها بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر و/ أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

خلال السنة، بلغ مجموع التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٤٠,٧٧٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ٣١,٧٣٣ ألف دينار بحريني) منها ٢٩,٧٨٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ١٨,٠٧٦ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير متأخرة وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. تتطلب الشروط المعاد التفاوض بشأنها عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه و/ أو سداد جزء من مبلغ التمويل و/ أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

مخصصات الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قامت المجموعة بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم تحديدها نظراً للظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب اجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما يكون للمجموعة توقعات معقولة بأن الاصل المالي غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. مع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المتخلفة السداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ لا شيء ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ٩٠ ألف دينار بحريني) والتي كانت منخفضة القيمة بالكامل. قامت المجموعة باسترداد ٤,١٤٧ ألف دينار بحريني مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة (٢٠٢٣: ٣,١٩٩ ألف دينار بحريني).

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بعقود التمويل على هيئة رهن/ رهن على الممتلكات، أو أوراق مالية مدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيم بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها عندما يوضع القرض في قائمة المراقبة، ويتم مراقبة القرض عن كثب. غالباً لا يتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تقدير القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم اعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الضمانات (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل
مقابل موجودات منخفضة القيمة					
١٢,٤٨٨	٨,١٨٧	٤,٣٠١	٢٩,٤٢٤	٦,٦٠٠	٢٢,٨١٩
٧٤٤	-	٧٤٤	٤٨٨	-	٤٨٨
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة					
٧٢,٠٧٤	١٢,٨٤٣	٥٩,٢٣١	٤٩,٣١٣	٢٤,٩٨٢	٢٤,٣٣١
٥,٢٣٩	-	٥,٢٣٩	٥,٨٣٥	-	٥,٨٣٥
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة					
٢٧٢,٠١٧	١٤٠,٨٩٠	١٣١,١٢٧	٢٧٤,١٣٢	١١٦,٨٩٨	١٥٧,٢٣٤
٨,٤٨٢	-	٨,٤٨٢	٢٢,١٣٠	-	٢٢,١٣٠
٣٧٢,٠٤٤	١٦٢,٩٢٠	٢٠٩,١٢٤	٣٨١,٣٢٢	١٤٨,٤٨٥	٢٣٢,٨٣٧

لتحليل تمرکز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم (٣٦)

تقوم المجموعة بمراقبة تمرکز مخاطر الائتمان لعقود التمويل حسب القطاع والموقع الجغرافي.

الجدول التالي يبين تحليل تمرکزات مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			التمرکز القطاعي
الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	
٢,٨٥٣	-	٢,٨٥٣	٤٩,٦٧٧	-	٤٩,٦٧٧	القطاع المصرفي والمالي
٢١٩,٦٢٥	١٨٠,٢٨٦	٣٩,٣٣٩	٢٤٢,٦٨٣	١٩٨,٠٠٠	٤٤,٦٨٣	عقارات
٥٧,٥١٤	-	٥٧,٥١٤	٢٨,٦١٦	-	٢٨,٦١٦	إنشاءات
٦٠,٢٢٠	-	٦٠,٢٢٠	٦٤,٦٨٨	-	٦٤,٦٨٨	تجارة
١٠,٤٢٧	-	١٠,٤٢٧	١٢,٣٥٨	-	١٢,٣٥٨	تصنيع
٣٩,٤٢٠	-	٣٩,٤٢٠	٣٥,١٨٥	-	٣٥,١٨٥	مستهلكين
١٥٨,٢٢٨	٢٦,٣٨٢	١٣١,٨٤٦	٢٨٧,٩٦٠	٤١,٨٤٧	٢٤٦,١١٣	أخرى
٥٤٨,٢٨٧	٢٠٦,٦٦٨	٣٤١,٦١٩	٧٢١,١٦٧	٢٣٩,٨٤٧	٤٨١,٣٢٠	إجمالي القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في الوفاء بالتزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية أو موجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود الائتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالتزاماتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

إدارة مخاطر السيولة

تهدف المجموعة من خلال إدارتها للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد التزاماتها عند حلول أجلها، سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمجموعة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أدناه.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المجموعة بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمجموعة، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان احتفاظ المجموعة بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة وضع السيولة على نحو يومي. تمتلك المجموعة خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم اختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ اختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً تستخدمه المجموعة لإدارة مخاطر السيولة. ليحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويل لأجل من مؤسسات مالية وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى شبه حقوق الملكية.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع (الإيضاح رقم ٣٥).

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً تقويمياً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة للزمة السيولة.

تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يتعين على البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت نسبة تغطية السيولة للبنك ١٨٢,٠٢٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣٤٠,٧٠٪).

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة البنك، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ بمحفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للبنك، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتحويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يتطلب من البنك الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت نسبة التمويل المستقر للبنك ١٠٠,٣٤٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٠٢,٥٤٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كانت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			بدون تاريخ استحقاق محدد
	أكثر من سنة واحدة	٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	
				التمويل المستقر المتاح:
				رأس المال:
١٣٧,٧٩٥	٦,٥٨١	-	-	رأس المال التنظيمي
-	-	-	-	أدوات رأسمالية أخرى
				ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:
٣٤,٥٢١	٣٢٧	١١,١٢٤	٢٤,٨٧٠	ودائع مستقرة
٣٨٠,٧٨٥	٨,٢٥٢	١٠١,٩٥٨	٣١١,٩٦٧	ودائع أقل استقراراً
				تمويلات بالجملة:
-	-	-	-	ودائع تشغيلية
٢٨٤,٣٤٦	٥١,٠١٩	٧٥,٠٠٠	٧٣٣,٤٥٩	تمويلات أخرى بالجملة
				مطلوبات أخرى:
-	-	-	-	نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات
-	-	-	٢٢,١٦١	جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه
٨٣٧,٤٤٧	٦٦,١٨٠	١٨٨,٠٨٢	١,١٢٢,٤٥٦	مجموع التمويل المستقر المتاح
				التمويل المستقر المطلوب:
١٩,٦١٢	-	-	-	مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة
				تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:
-	-	-	-	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول
٢٠,٢٨٢	-	-	١٣٥,٢١٢	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية
٤٣٣,٧٩٤	٤٥٢,٨٧٠	٣٦,٨٦١	٨٦,٤٢٤	تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:
٤١,٥٦١	٦٣,٩٤٠	-	-	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
				رهونات سكنية غير متعثرة، منها:
٧٠,٣٩٦	١٠٨,٣٠٢	-	-	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
١٣٦,١٦٩	١١١,٠١٢	-	٣٣,٧٣٥	أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
١١٠,٩٨٦	-	-	-	جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
٣,٨٢١	-	-	-	بنود خارج الميزانية العمومية
٧٩٥,٠٦٠	٦٧٢,١٨٣	٣٦,٨٦١	٢٤٥,٣٧٢	مجموع التمويل المستقر المطلوب
٪١٠٠,٣٤				نسبة صافي التمويل المستقر (%)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تحتسب نسبة صافي التمويل المستقر حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			بدون تاريخ استحقاق محدد
	أكثر من سنة واحدة	٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	
				التمويل المستقر المتاح:
				رأس المال:
١٦٣,٧٧٦	٨,٥٤٦	-	-	١٠٠,٢٣٠
				رأس المال التنظيمي
-	-	-	-	-
				أدوات رأسمالية أخرى
				ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:
٧١,٥٩٤	١,٤٢٠	١٣,٧٥٣	٦٠,١١٥	-
				ودائع مستقرة
٢٤٧,٩٢٤	١٤,٩٠٤	٦٤,٠٩٤	١٩٤,٨١٧	-
				ودائع أقل استقراراً
				تمويلات بالجملة:
-	-	-	-	-
				ودائع تشغيلية
٢٧٤,٨٢٦	٨٩,٩٩٧	١٠٤,٧٨٥	٧٧٩,٤٠٦	-
				تمويلات أخرى بالجملة
				مطلوبات أخرى:
				نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات
-	-	-	٢٣,٩٥٦	-
				جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه
٧٥٨,١٢١	١١٤,٨٦٧	١٨٢,٦٣٢	١,٠٥٨,٢٩٣	١٠٠,٢٣٠
				مجموع التمويل المستقر المتاح
				التمويل المستقر المطلوب:
				مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة
٢١,٨٨٤	-	-	-	٤٦٨,٤١٢
				تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:
				تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول
-	-	-	-	-
				تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية
٢٣,٨١٤	-	-	١٥٨,٧٥٩	-
				تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:
٣٠٧,٢٢٦	٢٩٩,٧٧٩	٢٨,٩٨٠	٨٨,٥١٧	-
				بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
١٩,٥٢٠	٣٠,٠٣١	-	-	-
				رهونات سكنية غير متعثر، منها:
-	-	-	-	-
				بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
٥٢,٢٨٣	٨٠,٤٣٦	-	-	-
				أوراق مالية/صكوك غير متعثر وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
٢١٣,١٩٣	٨٤,٨٨٩	-	٤١,٧٥٢	١١٥,٢٥٦
				جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
١٠١,٣٨٣	-	-	-	١٠١,٣٨٣
				بنود خارج الميزانية العمومية
٢,٩٩٠	-	-	-	٥٩,٧٩٨
٧٣٩,٣٥٥	٤٩٠,٦١٥	٢٨,٩٨٠	٢٨٩,٠٢٨	٧٤٤,٨٤٩
				مجموع التمويل المستقر المطلوب
٪١٠٢,٥٤				نسبة صافي التمويل المستقر (٪)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المجموعة، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات البنك لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٣٤,٣٩٣	-	-	-	-	١٣٤,٣٩٣
استثمارات في صكوك	٦٤,٧٨٢	-	٨٦,٨٧٨	١١٠,٩٠٤	٢٣٩,٥٧٥	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	٤١,٢٣٣	١٣,٧٦٤	٩,٤٢٠	٦٦,٧٦٤	٥٨٩,٩٨٦	٧٢١,١٦٧
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٢٤٠,٤٠٨	١٣,٧٦٤	٩٦,٢٩٨	١٧٧,٦٦٨	٨٢٩,٥٦١	١,٣٥٧,٦٩٩
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٩٥,٩٥٥	٣٨,١٩١	١,٦٨٥	-	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٨٤,٠٠٢	٥٤,٠٩١	٨٢,٣٨٠	٩,٣٤٢	-	٣٢٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	-	-	٢٤٥,٥٢٦	-	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	١,٠٤٣	-	-	-	-	١,٠٤٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٣٤,٨٢٦	٦١,٥١٢	١٠٦,٩٥٤	١٥,٩٠٤	-	٥١٩,١٩٦
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٦١٤,٩٦٦	١٥٣,٧٩٤	١٩١,٠١٩	٢٧٠,٧٧٢	-	١,٢٣٠,٥٥١
فجوة معدل هامش الربح	(٣٧٤,٥٥٨)	(١٤٠,٠٣٠)	(٩٤,٧٢١)	(٩٣,١٠٤)	٨٢٩,٥٦١	١٢٧,١٤٨
فجوة معدل الربح التراكمي	(٣٧٤,٥٥٨)	(٥١٤,٥٨٨)	(٦٠٩,٣٠٩)	(٧٠٢,٤١٣)	١٢٧,١٤٨	١٢٧,١٤٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

يتم حالياً إجراء مراجعة وإصلاح أساسي للمقاييس الرئيسية لمعدلات الأرباح على مستوى العالم، وهناك عدم يقينية فيما يتعلق بتوقيت والمنهجيات الانتقالية لتحل محل معدلات الربح المعروضة بين البنوك (LIBOR)، بمعدلات بديلة. تم إيقاف معظم معدلات LIBOR ومعدلات ما بين البنوك الأخرى بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وتم استبدالها بمعدلات مرجعية بديلة معينة، باستثناء بعض معدلات LIBOR بالدولار الأمريكي، حيث تم تأجيل إيقافها لغاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٣. إن عملية الانتقال من معدل LIBORs تغطي معظم وحدات العمل وإدارات الدعم للمجموعة.

وتعكف المجموعة على تنفيذ أداة تمكنها من تنفيذ توصيات لجنة الأصول والخصوم ومصرف البحرين المركزي والوكالة الدولية لإدارة الأسواق المالية فيما يتعلق بالاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدلات الربح للنفقات الجديدة والعقود القديمة بما يتماشى مع ممارسات السوق حيث تتم العملية الآن يدوياً.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
بما يعادلها	بما يعادلها	
١,٠٠٩,٤٠٨	١,٠٩٥,٢٤٩	دولار أمريكي*
(٣٣١,٥٢٧)	(١٤٠,٥٦٩)	عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*
(٧٠٠)	٥٢	يورو
٥,٥٠٤	٥,٠١٩	دولار أسترالي
٣,٧٧٤	٣,٦٠٢	دينار كويتي
(٨٣٦)	(٥٥٥)	جنيه إسترليني
١٥	٤٦	روبية هندية

(*) لا توجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إقرارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملة دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المجموعة إلى الإرتفاع أو الإخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
بما يعادلها	بما يعادلها	
±٣٥	±٣	يورو
±٢٧٥	±٢٥١	دولار أسترالي
±١٨٩	±١٨٠	دينار كويتي
±٤٢	±٢٨	جنيه إسترليني
±١	±٢	روبية هندية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الائتمان على أدوات الدين بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمجموعة.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسَعَّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغيير في قيمتها. (راجع الإيضاح رقم ٢٨) والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم انخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لهذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والائتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأسيس مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على قسم إدارة المخاطر. لدى المجموعة سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكملت المجموعة تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في أقسام المجموعة لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. ستقوم المجموعة بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. تستخدم المجموعة برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. تهدف المجموعة على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المجموعة بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المجموعة التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١). تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) صكوك المضاربة الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، وهي دائمة وذات خاصية امتصاص / تحويل الخسارة.

• الفئة الثانية لرأس المال

وتتضمن الأدوات الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل، وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

• الفئة الثانية لرأس المال (يتبع)

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم البنك الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

يتم تصنيف عمليات البنك على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر البنك، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمّنة و الغير مضمّنة في البيانات المالية.

ولمواجهة تأثير جائحة الكورونا (كوفيد ١٩)، سمح مصرف البحرين المركزي بإضافة إجمالي خسارة التعديل والخسارة الائتمانية المتوقعة الإضافية البالغة ١٠,٠٨٣ ألف دينار بحريني للفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠ إلى رأس المال الإضافي من الفئة الأولى للسنوات الثلاث التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣.

فيما يلي بيان لرأس مال المجموعة التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٥٦٧,٢٣٠	٦٠٤,١٤٥	إجمالي التعرضات الموزونة بالمخاطر
		الفئة الأولى لرأس المال
١٠٨,٠٠٨	١٣١,٢١٤	- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية
-	-	- يطرح: التعديلات التنظيمية
١٠٨,٠٠٨	١٣١,٢١٤	فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية
٤٧,٢٢٢	-	فئة إضافية (١)
٦,٠٣٦	٦,١٤٥	الفئة الثانية لرأس المال
١٦١,٢٦٦	١٣٧,٣٥٩	إجمالي رأس المال التنظيمي
٪٢٨,٤٣	٪٢٢,٧٤	إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
٪٣٤٠,٣٧	٪١٨٢,٠٢	معدل تغطية السيولة
٪١٠٢,٥٤	٪١٠٥,٣٤	معدل صافي التمويل المستقر
٪١٣,٥٢	٪١١,١١	معدل الرفع المالي

قامت المجموعة بالالتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليها من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياستها في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة. جميع الأرباح الموزعة تخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدينار البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٩. الإلتزامات والمطلوبات الطارئة

فيما يلي بيان بالإلتزامات المجموعة التي تم التعاقد عليها ضمن سياق الأعمال الإعتيادية:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٤٢,٩٣٠	٣٥,٧٨٢	الإلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *
١٥,٣٣٥	٣٨,٧٦٢	ضمانات مالية
٥٨,٢٦٥	٧٤,٥٤٤	

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الإلتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم تسجيل مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ ١٤ ألف دينار بحريني (٢٠٢٣: ٢ ألف دينار بحريني) على حساب مخاطر الإلتزام على هذه الإلتزامات والمطلوبات المحتملة.

الإلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمجموعة. من عادة المجموعة نقل إلتزامات الأداء هذه إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

قضايا ومطالبات

في سياق العمل الاعتيادي، يقوم البنك برفع قضايا ضد عملاءه ويقوم عملاء البنك والمستثمرين برفع قضايا ضد البنك. الإدارة القانونية للمجموعة تعمل مع مستشار قانوني داخلي ومستشار قانوني خارجي اعتماداً على طبيعة القضايا. يتم إجراء تقييم دوري للنتائج المحتملة لهذه القضايا، ويتم إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بهذه النتائج.

٤٠. المسؤولية الإجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بمسؤولياتها الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٤١. الحد الأدنى للضريبة العالمي

خليجي بنك ش.م.ب. (المصرف) هو جزء من مجموعة شركات متعددة الجنسيات ("MNE")، والتي يقع مقر شركتها الأم وتعمل في مملكة البحرين. قامت السلطات الضريبية في مملكة البحرين بإصدار ورسن المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ ("قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية") في ١ سبتمبر ٢٠٢٤ فرض الحد الأدنى للضريبة الإضافية المحلي على الدخل الخاضع للضريبة على المنشآت المقيمة في البحرين التابعة للمجموعة للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥.

ووفقاً لتقييم المجموعة لقابلية تطبيق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية، فقد قدرت المجموعة وخُصت إلى أنها لا تنطبق عليها أحكام قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية في البحرين أو لقواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل قواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ("القواعد العالمية"). السبب وراء هذا الاستنتاج هو أنه ليس لديها إجمالي إيرادات سنوية موحدة تتجاوز ٧٥٠ مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع السابقة. وبناءً على ذلك، لا يتوقع البنك أن يكون خاضعاً لقانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية في البحرين أو لقواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل قواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسنة المالية القادمة.

٤٢. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

KHALEEJI

إفصاحات عامة
(حسب مبادئ مصرف البحرين المركزي)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

إفصاحات عامة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٣: الإفصاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي ازدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

المقدمة

تم إعداد هذه الإفصاحات العامة وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتوضيح الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية و الفئة الأولى الإضافية ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ٢١,٧٢٪ ونسبة ٢١,٧٢٪ ونسبة ٢٢,٧٤٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). يوجد لدى البنك ٣ شركات تابعة، وهي ليست جوهرياً للبنك. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة ورأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات استثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

٢ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمل المسموح به. يقوم البنك بمراجعة وإعادة تحديد الرغبة في المخاطرة وفقاً لخطط الأعمال المتطورة مع الأخذ في الاعتبار التقلبات في الظروف الاقتصادية والسوقية والتوقعات المستقبلية. كما يقوم البنك بشكل دوري بتقييم مدى تحمله لفئات معينة من المخاطر من حيث هيكل الحدود لمختلف المخاطر واستراتيجيته لإدارة هذه المخاطر يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

الهدف من إدارة المخاطر لكل مجال من مجالات المخاطر هو تبني أفضل الممارسات على النحو المنصوص عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية والالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي. يهدف البنك إلى حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، وبالتالي، تحسين عوائد مساهمي البنك، مع الحفاظ على تعرضه للمخاطر ضمن معايير محددة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإعداد تقارير مختلفة عن المخاطر ويساعد مجلس الإدارة والمجلس في مراقبة وإدارة هذه الحدود. قام قسم إدارة المخاطر أيضاً بتنفيذ العديد من أدوات إدارة المخاطر ونظام للمساعدة في هذا التمرين.

أنشأ البنك لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار لمساعدة الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتهما المتعلقة بمخاطر الائتمان. تتمثل الأهداف الرئيسية لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار في مراجعة المعاملات والموافقة عليها ضمن صلاحياتها التقديرية. كما أنها مسؤولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان للبنك وكذلك توجيه استراتيجية الائتمان للبنك.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسئولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

٢ مهمة إدارة المخاطر (يتبع)

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسئولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس منتظم.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر كانت فعالة طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

١-٣ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

٢-٣ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

يحدد برنامج الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال متطلبات رأس المال الاقتصادي من المخاطر الرئيسية التالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر الاستثمار، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر التركيز، ومخاطر السمعة، والمخاطر الأخرى مثل المخاطر الاستراتيجية. يقوم البنك أيضاً بإجراء اختبارات الضغط على محافظ المخاطر المختلفة باستخدام سيناريوهات متعددة بأسلوب استشرافي مع الأخذ في الاعتبار توقعات واستراتيجيات نمو الأعمال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول التالي الصلة بين بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة (بيان المركز المالي المحاسبي) وبيان المركز المالي التنظيمي.

مرجع	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	
الموجودات			
	١٠٠,٤٤٦	١٠٠,٤٤٦	نقد و ارصدة لدى البنوك
أ	-	-	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢و١)
	-	-	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٧١,٠١٨	٧١,٠١٧	إيداعات لدى مؤسسات مالية
ب	-	(١)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢و١)
	٧٢٦,٤٦٤	٧٢١,١٦٧	عقود تمويلية
ج	-	(٥,٢٩٧)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢و١)
	-	-	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٥٠٢,٩١٧	٥٠٢,١٣٩	استثمارات في الصكوك
د	-	(٧٧٨)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢و١)
	٢٢,٧٢٦	٢٠,٨٩٥	استثمارات في أوراق مالية
	-	(١,٨٣١)	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
هـ	-	-	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢و١)
	-	-	المتعلقة باستثمارات غير جوهرية في منشآت مالية
و	-	-	منها تسويات في راس المال المتعلقة بالاستثمار في منشآت مالية حيث الملكية أقل من ١٠٪ من راس مال اللاسهم العادية الصادرة (المبلغ فوق ١٠٪ CET1a)
	٢٢,٧٢٦	٢٠,٨٩٥	المتعلق بالاستثمارات الأخرى
	٣٩,٨٣٨	٣٩,٨٣٨	استثمارات عقارية
	-	-	أي من عقارات قيد التطوير لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٦,٥١٦	٦,٥١٦	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
	-	-	أي من استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٢٥,٥٧٩	٢٥,٥٤٩	موجودات أخرى
	-	(٣٠)	أي من الموجودات الأخرى لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢	عقارات و معدات
	١,٥٠٤,٠٦٦	١,٤٩٦,١٢٩	اجمالي الموجودات

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد (يتبع)

مرجع	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	
المطلوبات			
	١٣٤,٩٧١	١٣٤,٩٧١	إيداعات من مؤسسات مالية
	٣٣٩,٨١٥	٣٣٩,٨١٥	إيداعات من مؤسسات غير مالية و أفراد
	٢٤٥,٥٢٦	٢٤٥,٥٢٦	قروض لأجل
	١١٨,٤٦٧	١١٧,٣٧٢	حسابات جارية للعملاء
	-	(١,٠٩٥)	أي من الحسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٢٢,٠٩٢	٢,٦٠٢	مطلوبات أخرى
ز	-	٦٩	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢و١)
	-	(١,٥٥٩)	أي من مطلوبات لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٨٥٠,٨٧١	٨٤٨,٢٨٦	اجمالي المطلوبات
حقوق اصحاب حسابات الاستثمار			
	٥١٩,١٩٦	٥١٩,١٩٦	
	-	-	أي من حسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)
حقوق الملكية			
ح	١١٣,٠٤٤	١١٣,٠٤٤	رأس المال
ط	١٣,٤٦٠	١٣,٤٦٠	إحتياطي قانوني
ي	(٦,٢٥٤)	(٦,٢٥٤)	أسهم الخزينة
ك	(٥,٨١٦)	(٥,٨١٦)	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
ل	١٦,٧٨١	١٣,٦٢٦	أرباح مستبقة قبل خسائر التعديلات
	(٣,٣٦١)	-	يطرح: خسائر التعديلات بعد خصم المنحة الحكومية والخسائر الائتمانية المتوقعة المرجعة
	١٣,٤٢٠	١٣,٦٢٦	أرباح مستبقة
	-	٢٠٦	أي من أرباح مستبقة لشركة تابعة (شركة تجارية)
	١٢٧,٨٥٤	١٢٨,٠٦٠	إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم
أ+ب+ج+د+هـ-ز	٦,١٤٥	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢و١)
	-	٥٨٧	حصة غير مسيطرة
	١,٥٠٤,٠٦٦	١,٤٩٦,١٢٩	إجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الإستثمار و حقوق الملكية

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات		
١.	رأس المال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة الى فائض الأسهم ذات الصلة	١٠٦,٧٩٠ ح+ي
٢.	أرباح مستبقة	٣٠,٢٤٠ ط+ل
٣.	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	(٥,٨١٦)
٤.	لا يمكن تطبيقه	-
٥.	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية عن الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة CET1)	-
٦.	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية	١٣١,٢١٤
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية: التعديلات التنظيمية		
٧.	تعديلات التقييم التحوطية	-
٨.	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية)	-
٩.	موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف خدمة الرهن العقاري (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	-
١٠.	موجودات الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروقات المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية)	-
١١.	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	-
١٢.	نقص المخصصات للخسائر المتوقعة	-
١٣.	ربح التوريق للبيع (كما هو موضح في الفقرة ٥٦٢ من إطار عمل بازل ٢)	-
١٤.	لا يمكن تطبيقه	-
١٥.	صافي موجودات المعاشات التقاعدية المحددة الاستحقاقات	-
١٦.	الاستثمارات في الأسهم الخاصة	-
١٧.	الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية	-
١٨.	الاستثمارات في رأس المال من البنوك والمؤسسات المالية والتأمين التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	-
١٩.	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	٩
٢٠.	حقوق خدمة الرهن العقاري (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	-
٢١.	موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪، صافي الالتزامات الضريبية)	-
٢٢.	المبلغ الذي يتجاوز ١٥٪	-
٢٣.	منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للبيانات المالية	-
٢٤.	منها: حقوق خدمة الرهن العقاري	-
٢٥.	منها: أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة	-
٢٦.	التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف البحرين المركزي	-
٢٧.	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بسبب عدم كفاية المستوى الإضافي ١ والمستوى ٢ لتغطية الخصومات	-
٢٨.	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس مال الأسهم العادية فئة ١	-
٢٩.	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (CET1)	١٣١,٢١٤

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات	
٣٠.	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
٣١.	ومنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبية المطبقة
٣٢.	منها: تصنف كمتطلبات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها
٣٣.	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة قابلة للتخلص التدريجي من المستوى الإضافي ١
٣٤.	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ (وأدوات CET1 غير مدرجة في الصف 0) صادرة عن الشركات التابعة والمحفوظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة AT1)
٣٥.	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي
٣٦.	رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية
رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية	
٣٧.	الاستثمارات في رأس المال الإضافي فئة ١ الخاصة
٣٨.	مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١
٣٩.	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للكيان (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٤٠.	استثمارات جوهريّة في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)
٤١.	التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف بحرين المركزي
٤٢.	يتم تطبيق التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١ نظرًا لعدم كفاية رأس المال فئة ٢ لتغطية الخصومات
٤٣.	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١
٤٤.	رأس المال الإضافي من الفئة ١ (AT1)
٤٥.	رأس المال من الفئة ١ (AT1 + CET1 = T1) ١٣١,٢١٤
رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات	
٤٦.	ادوات مؤهلة من المستوى الثاني مباشرة بالإضافة إلى فائض المخزون
٤٧.	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة والتي تخضع للتخلص التدريجي من الفئة ٢
٤٨.	أدوات المستوى ٢ (وأدوات CET1 و AT1 غير المدرجة في الصفوف ٥ أو ٣٤) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة المستوى ٢)
٤٩.	منها: أدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي
٥٠.	المخصصات ٦,١٤٥
٥١.	رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية ٦,١٤٥

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية	
٠٢.	الاستثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة
٠٣.	عمليات تبادل متبادلة في أدوات الفئة ٢
٠٤.	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٠٥.	استثمارات جوهريّة في البنوك الرأسمالية والكيانات المالية والتأمين الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)
٠٦.	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة
٠٧.	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢
٠٨.	رأس المال من الفئة ٢ (T٢)
٠٩.	إجمالي رأس المال (T٢ + TC = T١)
١٠.	إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر
نسب رأس المال وإحتياطات	
١١.	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٢١,٧٢٪
١٢.	رأس المال فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٢١,٧٢٪
١٣.	مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٢٢,٧٤٪
١٤.	متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية والى متطلبات المخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر) ٩٪
١٥.	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للمحافظة على رأس المال ٢,٥٪
١٦.	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية لا ينطبق
١٧.	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية لا ينطبق
١٨.	المستوى ١ من الأسهم العادية متاح لتلبية المخزون الاحتياطي (كنسبة مئوية من الأصول الموزونة للمخاطر) ٢١,٧٢٪
الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (حيث تختلف عن اتفاقية بازل ٣)	
١٩.	نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي ٩,٠٪
٢٠.	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي ١٠,٥٪
٢١.	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي ١٢,٥٪
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به للخصم (قبل أوزان المخاطر)	
٢٢.	استثمارات غير جوهريّة في رأس المال لمؤسسات المالية الأخرى
٢٣.	استثمارات جوهريّة في الأسهم العادية لمؤسسات المالية
٢٤.	حقوق خدمة الرهن (صافي اللتزامات الضريبية)
٢٥.	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (صافية من اللتزامات الضريبية ذات صلة)

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦,١٤٥	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لنهج موحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	٧٦.
٦,٤٨١	الحد الأقصى للإدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة في فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	٧٧.
-	لا ينطبق	٧٨.
-	لا ينطبق	٧٩.
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تطبق فقط بين ١ يناير ٢٠١٩ و ١ يناير ٢٠٢٣)		
لا ينطبق	الحد الحالي CET1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	٨٠.
لا ينطبق	المبلغ المستبعد من CET1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	٨١.
لا ينطبق	الحد الحالي على الصكوك AT1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	٨٢.
لا ينطبق	المبلغ المستبعد من AT1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	٨٣.
لا ينطبق	الحد الحالي على أدوات T2 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	٨٤.
لا ينطبق	المبلغ المستبعد من T2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	٨٥.

٥-٣ المنشآت القانونية الغير موحدة لإعتبارات تنظيمية

أ المنشآت القانونية التي يتم تضمينها في النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تُستثنى من النطاق التنظيمي للتوحيد

معلومات مُستخرجة من البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (بآلاف الدنانير البحرينية)		تصنيف المنشأة حسب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي		إسم المنشأة القانونية
إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الموجودات	طريقة معالجة البنك للإعتبارات التنظيمية	منشأة تجارية	صروح المحدودة
٢,٣٥٧	٢,٥١١	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	المصرف الخليجي التجاري للفئة الأولى المحدودة
٠,٠٩	٤	موزونة المخاطر	صندوق	

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٦-٣ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

١.	المُصدّر	خليجي بنك ش.م.ب
٢.	الرمز التعريفي	KHALEEJI
٣.	القوانين المطبقة على الأدوات	جميع القوانين والأنظمة التي تنطبق في مملكة البحرين
المعالجة التنظيمية		
٤.	قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
٥.	قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة ما بعد الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
٦.	مؤهلة لأساس فردي / موحد / موحد وفردى	الموحد والفردى
٧.	نوع الأداة (يتم تحديد النوع حسب كل إختصاص)	أسهم ملكية
٨.	المبلغ الذي تم إحتسابه في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، كما في أحدث تاريخ لبيان المركز المالي)	١١٣ مليون دينار بحريني
٩.	القيمة الإسمية للأداة	٠,١٠٠ دينار بحريني
١٠.	التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية
١١.	تاريخ الإصدار الأصلي	متنوع
١٢.	مستمر أو مؤرّخ	مستمر
١٣.	تاريخ الإستحقاق الأصلي	لا وجود للإستحقاق
١٤.	الإستدعاء من قبل المصدّر بعد موافقة الجهات الرقابية	لا
١٥.	تاريخ إستدعاء إختياري، تواريخ إستدعاء إحتماالية ومبلغ الإسترداد	لا ينطبق
١٦.	تواريخ إسترداد لاحقة، إذا ينطبق	لا ينطبق
كوبونات / أرباح أسهم		
١٧.	كوبونات / أرباح أسهم ثابتة أو متغيرة	أرباح أسهم كما تم الإقرار عليه من قبل المساهمين
١٨.	معدل الكوبون وأي مؤشر ذو علاقة	لا ينطبق
١٩.	وجود مؤشر لإيقاف أرباح الأسهم	لا ينطبق
٢٠.	إختياري بالكامل / إختياري جزئياً أو إلزامي	إختياري بالكامل
٢١.	وجود زيادة في معدل الربح أو حافز آخر للإسترداد	لا
٢٢.	غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي
٢٣.	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل
٢٤.	العامل المؤدّي للتحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٥.	تحويل كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٦.	سعر التحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٧.	تحويل إلزامي أو إختياري، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٨.	نوع الأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٢٩.	المصدّر للأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق
٣٠.	ميزة تخفيض القيمة	لا
٣١.	العامل المؤدّي لتخفيض القيمة، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق
٣٢.	تخفيض كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق
٣٣.	تخفيض دائم أو مؤقت، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق
٣٤.	وصف آلية تخفيض القيمة، في حال التخفيض المؤقت	لا ينطبق
٣٥.	الترتيب في التبعية حسب هيكل التصفية (تحديد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرة)	لا ينطبق
٣٦.	الميزات الإنتقالية غير المطابقة	لا
٣٧.	إذا كان الجواب نعم، تحديد الميزات غير المطابقة	لا ينطبق

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	رأس المال المؤهل
	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
١١٣,٠٤٤	أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل
٦,٢٥٤	مطروحاً: أسهم خزينة
١٣,٤٦٠	إحتياطي قانوني
٦,٢٧٧	أرباح مستبقة
(٥,٨١٦)	احتياطي آخر
١٠,٥٠٣	صافي الربح التراكمي الحالي المرحلي
١٣١,٢١٤	إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
-	يُطرح: استثمارات في أسهم ذاتية
-	يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية > ١٠٪ من رأس المال العادي المُصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية أ)
١٣١,٢١٤	إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية
	مصادر رأس مال أخرى
-	الفئة الأولى الإضافية
٦,١٤٥	المخصصات العامة لخسائر التمويلات - (الفئة الثانية)
٦,١٤٥	إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال المتاح
١٣٧,٣٥٩	إجمالي رأس المال
	أصول موزونة المخاطر
٥١٨,٩٠١	تعرضات موزونة لمخاطر الائتمان
٨,٧٢٥	تعرضات موزونة لمخاطر السوق
٧٦,٥١٩	تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل
٦٠٤,١٤٥	إجمالي الأصول موزونة المخاطر
٪٢١,٧٢	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية)
٪٢١,٧٢	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى)
٪٢٢,٧٤	معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الائتمان لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان باستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المضمّنة والغير مضمّنة في بيان المركز المالي بناءً على نوع الطرف الآخر، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءً ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدينار البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

التعرضات	أصول موزونة المخاطر [١]		متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)		التصنيف التعرضات
	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	
	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	
مستحقات نقدية	٣,٧٢٩	-	-	-	
أصول سيادية	٣١,٩٥٨	-	-	-	
شركات القطاع العام التي تعامل كأصول سيادية	٧٩,٨٦١	-	١٩,٥١٦	١٩,٥١٦	
بنوك	٦٩,٨٩٥	-	٢٧,٥١١	٢٧,٥١١	
شركات	٤٢١,١٧٥	٥٢٨,٩٨٩	١٤٢,٢٩٥	١٥١,٤٧٥	
محفظة التجزئة التنظيمية	٥,٣٧٠	٣٧,٨٨٧	١,٢٠٨	٢٤,٣٨٨	
رهن عقاري	-	١٠٠,٩١٨	-	٣٥,٣٢١	
تسهيلات متأخرة	-	٣٤,٨٠٧	-	٤٩,١٨٣	
إستثمارات في الملكية/صكوك	-	٥,٤٦٤	-	٨,١٩٦	
عقارات مملوكة	٢٨,٠٨٨	٦٤,٠٨٠	٨,٤٢٦	٣٥,٩٩٢	
موجودات أخرى	-	١٥,٣٩٠	-	١٥,٣٩٠	
مخاطر إئتمانية	٤٨٦,٥٩١	١,٣٦٤,٥٤٦	١٥١,٩٢٩	٣٦٦,٩٧٢	
مخاطر السوق	-	٨,٧٢٥	-	٨,٧٢٥	
مخاطر التشغيل	-	٧٦,٥١٩	-	٧٦,٥١٩	
الإجمالي	٤٨٦,٥٩١	١,٤٤٩,٧٩٠	١٥١,٩٢٩	٤٥٢,٢١٦	

١ إحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٢ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ألف ١٢٧,٣٩٩ دينار بحريني.

٣ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ٣٣,٦٠٥ ألف دينار بحريني.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان

١-٤ إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بالالتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات وتعرضات لدى المؤسسات المالية،
- موجودات التمويل،
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك.

يتبع البنك تصنيف مصرف البحرين المركزي لمخاطر الائتمان لغرض احتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه).

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم اعتماد حدود الائتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الاعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والاقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة طلبات التسهيلات الائتمانية والتعليق عليها قبل اعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والاعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات اقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك و/أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إخرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٢-٤ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الائتمان ومتوسط تعرضات الائتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

إجمالي / متوسط تعرضات الائتمان	إجمالي التعرضات		
	متوسط التعرضات ^١	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧١,١٦٠	٧٣,٤٨٨	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٩٥,٧٩٣	٧١,٠١٨	٧١,٠١٨
عقود تمويلية	٦٦٢,٢٥٤	٣٣٤,٥٢٣	٧٢٦,٤٦٤
إستثمارات في صكوك	٥٢٤,٠٦٣	٤٣٥,٧٠٨	٥٠٢,٩١٧
إستثمارات في أوراق مالية	٥٦,١٩٣	١١,٠٩٦	٢٢,٧٢٦
موجودات محتفظ بها للبيع	-	-	-
إستثمارات عقارية	٣٧,٧٩٠	٢٣,٣٨٠	٣٩,٨٣٨
عقارات قيد التطوير	-	-	-
إستثمارات في شركات زميلة	٢١,٤٨٧	٦,٥١٦	٦,٥١٦
موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات)	٣٢,٠٨٠	٢٩,١٤١	٢٩,١٤١
إجمالي التعرضات الممولة	١,٥٠٠,٨٢٠	٩٨٤,٨٧٠	٥١٩,١٩٦
ضمانات مالية	١٤,٩٢٢	٣٨,٧٦٢	٣٨,٧٦٢
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	٣٣,١٢٤	٣٥,١٨٨	٣٥,١٨٨
إجمالي التعرضات الغير ممولة	٤٨,٠٤٦	٧٣,٩٥٠	٧٣,٩٥٠

١ تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمركز مخاطر الائتمان

١-٣-٤ التوزيع الجغرافي

لإفصاح عن التوزيع الجغرافي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٦ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٢-٣-٤ التوزيع الصناعي / القطاعي

لإفصاح عن التوزيع الصناعي / القطاعي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٦ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٣-٣-٤ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثمين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لا تسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. يستعرض الإيضاح رقم ٣٠ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ التوزيع المفصل.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية

تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال ("CA Module") المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصومات).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الائتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي 10٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة 20٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة 80٪.

للاستثمارات في المؤسسات المالية التي تبلغ نسبة الملكية فيها أقل من 10٪ من رأس المال العادي المصدر، تخضع بنسبة 100٪ من المبلغ الذي يتجاوز 10٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية للخصم من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (أ).

يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	تعرضات تتجاوز الحد
حد التعرض الفردي	استثمار	٣٢,٢٢٢	23,61%	١١,٦١٨
التعرض للجهة المسيطرة	تمويل	٨,١٢٤	5,91%	٨,١٢٤

٥-٣-٤ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

يوضح الجدول التالي تسهيلات التمويل لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

الطرف الآخر	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية	المخصص بآلاف الدنانير البحرينية	الصافي بآلاف الدنانير البحرينية
الطرف الآخر #١	٤,٠٣٢	٣,٥١١	٥٢١

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمرکز مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٣-٤ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الائتمان ومن استثمار في صكوك

توفر سياسة البنك إرشادات بشأن المدة المناسبة لعملاء الشركات والأفراد. تتم مراجعة هذه الإرشادات على أساس دوري. يراقب البنك باستمرار ملف الاستحقاق المتبقي لأصوله للتأكد من أن أي عدم تطابق مع استحقاق مطلوباته يتم الاحتفاظ به ضمن الحدود المقبولة. يوضح الجدول أدناه ملف الاستحقاق التعاقدية المتبقي حسب نوع عقد تمويل المحفظة الائتمانية للبنك والاستثمار في الصكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ سنوات	أكثر من ٢٠ سنة	الإجمالي
محفظة الائتمان:										
عقود مرابحة	٣٩,٨٩٧	١٦,٩٩٦	٥٧,٤٢٩	٢٩,٧٠١	٨٢,٥٤٦	١٢٣,١٠٤	١١٤,١٢٥	٧,٨٨٠	٧٩٤	٤٧٢,٤٧٢
عقود مضاربة	١٠	٢٠٨	١٥	٤٢٥	٨,١٨٩	-	-	-	-	٨,٨٤٧
عقود إستصناع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عقود إجارة	٣,٤٨٣	٤,٧٩٣	١٨,٨١٠	٨,٨٣٩	٤٢,١٩٠	٣٣,٨٣٥	٦٣,٩٠٨	٥٠,٧٦٣	١٣,٢٢٦	٢٣٩,٨٤٨
الإجمالي	٤٣,٣٩٠	٢١,٩٩٧	٧٦,٢٥٤	٣٨,٩٦٥	١٣٢,٩٢٥	١٥٦,٩٣٩	١٧٨,٠٣٣	٥٨,٦٤٣	١٤,٠٢٠	٧٢١,١٦٧
الإستثمار في صكوك	٤٧,٤٥٩	٢٤,٨٧٩	-	١٧٨,٢١٢	٩٣,٢٩٥	٨٨,٠٨١	٤١,٠٦٤	-	٢٩,١٤٩	٥٠٢,١٣٩
الإجمالي الكلي	٩٠,٨٤٩	٤٦,٨٧٦	٧٦,٢٥٤	٢١٧,١٧٧	٢٢٦,٢٢٠	٢٤٥,٠٢٠	٢١٩,٠٩٧	٥٨,٦٤٣	٤٣,١٦٩	١,٢٢٣,٣٠٦

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الائتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض إحتساب رأس المال التنظيمي، تشمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثل مؤسسات غير مالية.

يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

قسم إدارة المخاطر يقدم مراجعة مستقلة للعمليات الاستثمارية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

المبلغ	معلومات عن الإستثمارات في الملكية
٢٢,٧٢٦	ملكية خاصة
٣٢٢	إيراد من أوراق استثمارية
٤٤	إيراد أرباح الأسهم، صافي
٥,٧٩٢	احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض إحتساب كفاية رأس المال بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي.

إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة المخاطر		تكلفة رأس المال (نسبة ١٢,٥٪)		الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية في سجلات البنك
أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	
-	٥,٤٣٢	-	٨,١٤٨	١,٠١٩	-	غير مدرجة
١١,٦٣٠	٥,٦٦٤	٣,٤٨٩	٥,٦٦٤	٧٠٨	٤٣٦	إستثمارات في شركات عقارية غير مدرجة
-	-	-	-	-	-	إستثمارات في صناديق غير مصنفة - غير مدرجة
-	-	-	-	-	-	جميع الإستثمارات العقارية
١١,٠٩٦	١١,٦٣٠	٣,٤٨٩	١٣,٨١٢	١,٧٢٧	٤٣٦	الإجمالي

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، للإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظه الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطات الخسارة (المخصصات).

مراجعة المخاطر الذاتية تحدد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، والخسارة الائتمانية المتوقعة. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية رأس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناءً على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له، و/أو عند المراجعة الدورية. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الائتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءً على معايير واضحة ضمن سياسة الائتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان بصورة ربع سنوية.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناءً على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

يعتمد البنك على تصنيفات إئتمان / مخاطر للمؤسسات المالية، حيث يتم تصنيفها عموماً بواسطة مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية، كما هو موضح في الإرشادات التالية:

- سيستخدم البنك التصنيفات التي يتم إصدارها من مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية والتي يتم الموافقة عليها من قبل مصرف البحرين المركزي فقط. تشتمل هذه المؤسسات حالياً على ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش، كاييتال إنتلجنس، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. يُرجى الرجوع إلى جدول التصنيفات المُبيّن أدناه لمزيد من التوضيح؛
- سيتم استخدام التصنيفات باستمرار لأغراض تقييم المخاطر من مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية مختارة؛
- إذا كان هناك تقييمان من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، فسيتم تطبيق الوزن الأعلى للمخاطر.
- إذا كان هناك ثلاثة تقييمات أو أكثر من قبل وكالات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، تتم الإشارة إلى التقييمات المقابلة لأدنى وزن للمخاطر ويتم تطبيق أعلى من هذين الوزنين للمخاطر.
- سيستخدم البنك المصدر أو يصدر تصنيفاً محدداً وفقاً للإرشادات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. لا يستخدم البنك تصنيف مخاطر الإصدار المحدد لمؤسسات مالية غير مصنفة إلا في حالة الاستثمار المحدد في أداة التمويل تلك أو المطالبة البنكية بالتساوي مع المصدر؛
- سيتم استخدام تصنيفات العملات الداخلية لتقييم المطالبات بالعملية المحلية بينما سيتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية لتعرضات العملات الأجنبية؛
- لا يمكن استخدام التصنيف قصير الأجل للمؤسسات المالية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمطالبات طويلة الأجل غير المصنفة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤

تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

تقوم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المختلفة بإصدار رموز مرجعية مختلفة للرجوع إلى تصنيف المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية. سيتم استخدام جدول معادلة التصنيفات التالي، الذي تم إصداره من قبل مصرف البحرين المركزي ليربط تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية بتصنيفات المصرف الداخلية:

التصنيف الداخلي

الوصف	الدرجة	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	كابيتال إنتلجنس	فيتش	موديز	ستاندرد أند بورز	
درجات استثمارية	درجة أولى	AAA	AAA	AAA	Aaa	AAA	
	ممتاز	٢	AA+	AA+	AA+	Aa1	AA+
		٢	AA	AA	AA	Aa2	AA
	جيد جداً	٢	AA-	AA-	AA-	Aa3	AA-
		٣	A+	A+	A+	A1	A+
		٣	A	A	A	A2	A
		٣	A-	A-	A-	A3	A-
	جيد	٤	BBB+	BBB+	BBB+	Baa1	BBB+
		٤	BBB	BBB	BBB	Baa2	BBB
		٤	BBB-	BBB-	BBB-	Baa3	BBB-
درجات غير استثمارية	مُرْضِي	٥	BB+	BB+	BB+	Ba1	BB+
		٥	BB	BB	BB	Ba2	BB
		٥	BB-	BB-	BB-	Ba3	BB-
	مقبول	٦	B+	B+	B+	B1	B+
		٦	B	B	B	B2	B
		٦	B-	B-	B-	B3	B-
	تحت المتابعة	٧	CCC+	C+	CCC+	Caa1	CCC+
٧		CCC	C	CCC	Caa2	CCC	
٧		CCC-	C-	CCC-	Caa3	CCC-	
مُصَنَّفَة	رديء	٨	CC	D	CC	CC	
	مشكوك فيه	٩	C	-	C	C	
	خسارة	١٠	D	-	D	D	

يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣٨ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، للمزيد من التفاصيل حول تصنيف الدرجات لتعرضات الائتمان الخاصة بالبنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

1-٤

متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لا يستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك عند استحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند استحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)/المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. تعتبر التعرضات المصنفة في المرحلة ٣ منخفضة القيمة الائتمانية، ويشمل ذلك التعرضات التي تاريخ استحقاقها ٩٠ يوماً أو أكثر.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

يطبق البنك القواعد المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي، إن وجدت، والتي قد تتغير من وقت لآخر.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تحقيق الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية المستحقة من ٩٠ يوماً أو أكثر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول. (١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك - أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- استثمار في الصكوك - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض لمخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز أو ما يعادلها وفقاً لوكالات التصنيف الخارجية المقبولة الأخرى.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤

متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والائتمانية الحالية.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٥ (ك) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٨ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة (المرحلة ٣) والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة

الإجمالي	أوروبا	دول مجلس التعاون	
منخفضة القيمة:			
٢٥,٩٨٩	-	٢٥,٩٨٩	٣ أشهر إلى سنة
٢٧,٠٥٦	-	٢٧,٠٥٦	سنة إلى ٣ سنوات
٤,٦٥٧	-	٤,٦٥٧	أكثر من ٣ سنوات
٥٧,٧٠٢	-	٥٧,٧٠٢	
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة للمرحلة ٣			
١٥,٥٢٦	-	١٥,٥٢٦	في ١ يناير ٢٠٢٤
٧٨٢	-	٧٨٢	صافي التحويل
٢,٧٧٨	-	٢,٧٧٨	مخصص خلال السنة
(٣,٣٩٢)	-	(٣,٣٩٢)	شطب خلال السنة
-	-	-	استبعاد
١٥,٦٩٤	-	١٥,٦٩٤	
٤٢,٠٠٨	-	٤٢,٠٠٨	القيمة الدفترية
متأخرات غير منخفضة القيمة:			
٩٥,٣٨١	-	٩٥,٣٨١	إلى ٣ أشهر
-	-	-	٣ أشهر إلى سنة
-	-	-	أكثر من سنة
٩٥,٣٨١	-	٩٥,٣٨١	
٥,٢٩٧	-	٥,٢٩٧	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و ٢

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٦-٤ ١-٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

١-٦-٤-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة (المرحلة ٣) والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة (يتبع)

بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة:			
-	٢٠,٢٦٠	٥,٧٣٩	٢٥,٩٨٩
-	١٣,٩٤٥	١٣,١١١	٢٧,٠٥٦
-	٣٧٣	٤,٢٨٥	٤,٦٥٧
-	٣٤,٥٧٧	٢٣,١٢٥	٥٧,٧٠٢
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة			
٦٠٣	٤,٩٤٩	٩,٩٧٤	١٥,٥٢٦
-	٨٥٨	(٧٦)	٧٨٢
(٣٣٥)	(٩٤٤)	٤,٠٥٧	٢,٧٧٨
(٢٦٨)	(٢,٦٨٧)	(٤٣٧)	(٣,٣٩٢)
-	-	-	-
-	٢,١٧٦	١٣,٥١٨	١٥,٦٩٤
-	٣٢,٤٠١	٩,٦٠٧	٤٢,٠٠٨
متأخرات غير منخفضة القيمة:			
-	٤٠,٦٢٩	٥٤,٧٥٢	٩٥,٣٨١
-	-	-	-
-	-	-	-
-	٤٠,٦٢٩	٥٤,٧٥٢	٩٥,٣٨١
-	٩٥٠	٤,٣٤٧	٥,٢٩٧
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و ٢			

٧-٤ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٨ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٨-٤ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء إحتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، البنك ليس معرض لأي التزامات قانونية جوهرية محتملة ناجمة عن إجراءات قانونية معلقة. واستناداً لتقديرات الإدارة، لا توجد مطلوبات محتملة ناشئة عن هذه الإجراءات القانونية المعلقة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاءه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة، البنك يتم احتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم تحويل مبلغ ١١ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لا يعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الائتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

نوع الضمان	مرابحة	وكالة	إستصناع	إجارة	قيمة الضمان ^١	إجمالي التعرض ^٢	نسبة التغطية %	النسبة من إجمالي %
عقارات	٣٦٦,٦٦١	-	-	٢٨٦,٦٣١	٦٥٣,٢٩٢	٤٣٢,٦٠٢	١٠١%	٩٣%
أوراق مالية مدرجة	-	-	-	-	-	-	٠%	٠%
أوراق مالية غير مدرجة	-	-	-	-	-	-	٠%	٠%
ضمانات بنكية	-	-	-	-	-	-	٠%	٠%
ضمانات نقدية	٣٦,٨٣٤	-	-	١,٦٩٩	٣٨,٥٣٣	٤٢,٠١٥	٩٢%	٥%
أخرى	٨,٧٩١	-	-	-	٨,٧٩١	١٠,٤٦٠	٨٤%	١%
غير مضمونة	-	-	-	-	-	٢٥٧,٠٨١	٠%	٠%
الإجمالي	٤١٢,٢٨٦	-	-	٢٨٨,٣٣٠	٧٠٠,٦١٦	٧٤٢,١٥٨		

١ تمثل قيم الضمان بناءً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءً على سياسة البنك للتقييم شاملةً للضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.

٢ تشمل هذه المبالغ على إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في القيمة تبلغ ٢٠,٩٩١ ألف دينار بحريني.

يتم احتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمد عليها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالتاليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيمين المعتمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم الائتمان بالإشراف على عملية التقييم باستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الائتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لا تعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم احتسابها صفرًا لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتملك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان (يتبع)

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. ليقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواءاً كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. قام البنك بطلب بعض الإعفاءات الرأسمالية لتقليل مخاطر الائتمان وذلك حسب القسم ٧-٤ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض احتساب معدل كفاية رأس المال فلم يتم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

١١-٤ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

عقد التمويل	التعرض		أصول موزونة لمخاطر الائتمان		متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)	
	أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حسابات التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حسابات التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حسابات التمويل
مرايحة	٣٧٨,٤٥٠	١٠١,٣٤٩	١٦٦,٠٨٢	١١٦,٤٧٧	٢٠,٧٦٠	١٤,٥٦٠
موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٣,٤٩١	٢٢٦,٣٥٦	٩٤,١٣٤	٧,٩٨٢	١١,٧٦٧	٩٩٨
مشاركة	-	-	-	-	-	-
مضاربة	-	٦,٨١٨	-	-	-	-
وكالة	-	-	-	-	-	-
إستصناع	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	٣٩١,٩٤١	٣٣٤,٥٢٣	٢٦٠,٢١٦	١٢٤,٤٥٩	٣٢,٥٢٧	١٥,٥٥٨

٥ مخاطر السوق

١-٥ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تؤثر إيرادات البنك أو تؤثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محافظ للمتاجرة ومحافظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواءاً في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات والتعرض للصكوك، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً احتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح كتاب البنك والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. يعتمد تسعير الصكوك على معايير تسعير السوق المقبولة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣٨ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٥ مخاطر السوق (يتبع)

٢-٥ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

الحد الأدنى	الحد الأقصى	كما في ٣١ ديسمبر
-	-	-
-	-	-
٦٩٨	٨٠٠	٦٩٨
-	-	-
٦٩٨	٨٠٠	٦٩٨
٨,٧٢٥	١٠,٠٠٠	٨,٧٢٥
١,٠٩١	١,٢٥٠	١,٠٩١

٦ مخاطر التشغيل

١-٦ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأسلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لا يمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير. تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٣٨ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

يطبق البنك إطار عمل للتحكم في المخاطر التشغيلية ويراقب المخاطر المحتملة ويستجيب لها. الضوابط للحد من تأثير المخاطر التشغيلية تشمل على سبيل المثال لا الحصر الفصل الفعال للواجبات، وإجراءات الوصول والتفويض والتسوية، وتهيئة الموظفين وعمليات التقييم، وعملية التدقيق الداخلي.

تقع المسؤولية النهائية لإدارة المخاطر التشغيلية على عاتق مجلس الإدارة. يتم تفريغ هذا الرد إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس. يعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. قام البنك بتنفيذ ضوابط المخاطر والتقييم الذاتي وتقوم الإدارات بالإبلاغ عن الحوادث وقيم مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى وحدة المخاطر التشغيلية لرصد والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية الرئيسية في البنك.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة العمليات الأساسية، من خلال إطار عمل التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وتقارير مؤشرات المخاطر الرئيسية التشغيل للتحكم من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا وللمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٦ مخاطر التشغيل (يتبع)

٢-٦ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا توجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المُعلّقة بإستثناء ما ورد في البند ٨-٤ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٣-٦ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء، كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٤-٦ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)	٤٠,٨١٠
أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = $12,0 \times 10 \times \text{أ}$	٧٦,٥١٩
متطلبات رأس المال = $12,0 \times \text{ب}$	٩,٥٦٥

٧ مخاطر أخرى

١-٧ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية وأصول سائلة عالية الجودة لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها، بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالنقد، والصكوك وذلك لضمان توفّر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والحسابات الجارية والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٦٤,١١%	٥٩,١٢%	٦٠,٨٦%	٦٦,٧٧%	٥٦,٦٩%	الموجودات بين البنوك إلى المطلوبات بين البنوك
٢٤,٤١%	٢٧,٦١%	٣٤,٣٢%	٣٢,٠٨%	٢٧,١٨%	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
٣٥,٦٦%	٤١,٢٠%	٥٦,١٤%	٥٨,٧٧%	٣٦,٩٢%	الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع
٢٤,٢٢%	٢٤,٥٤%	٢٨,٥٩%	٢٩,٧٨%	٢٤,٦٦%	صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٢-٧ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح من خلال إيجاد حدود مُتفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن مراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشتمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل ٢٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد. فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق (بافتراض عدم حصول تحركات غير متناسقة في منحنيات العوائد، وبيان مركز مالي مستقر):

٢٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي

±١,٢٧٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
±١٦٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣-٧ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المُرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، وصرف العملات الأجنبية، وأسهم حقوق الملكية وأسواق الإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال التحوطات الطبيعية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التوافق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول الإبداعات بين البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك.

٤-٧ مخاطر التمرکز

تنشأ مخاطر التمرکز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بالإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركزات تشير إلى حساسية نسبية لئداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. ولإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تواجدت بعض التركزات لقليل من العملاء والتي كانت في حدود استراتيجية البنك وفي الحدود التي أقرها مجلس الإدارة ومصرف البحرين المركزي. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣-٤ و ٤-٣-٤ أعلاه.

٥-٧ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيؤثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج من الإستثمارات، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٦-٧ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولا يمكن قياسها وتحديدتها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إعتقاد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسؤولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨ إفصاحات عن المنتجات

١-٨ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشمل، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كل على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك و لجنة الإدارة بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان khalaeji.bank أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

٢-٨ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهاء محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حل هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتقادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتمزمون بها.

لدى البنك موظف مكلف بالتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حل جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحل الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية والكيانات الأخرى على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لا يضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال أو سوء التصرف من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، ويعملت دول مجلس التعاون الخليجي وعملت أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد و ٣٦ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

منذ سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إيداري جديد تحت إسم "حساب الوافر" والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحبات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من البنوك والعملاء، وقد تم الإبلاغ عنها كمطلوبات تحت إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. جميع الأموال التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة، يُطلق عليهما معاً اسم "تجمع الوكالة" يتم مزجها مع تجمع أموال البنك الممول بشكل مشترك على أساس ترتيب مضاربة أساسي معادل.

يتم استثمار هذا المجمع المختلط من الأموال في مجموعة مشتركة من الأصول بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون أي قيود فيما يتعلق بأين وكيف ولأي غرض ينبغي استثمار الأموال. بعد اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ في ١ يناير ٢٠٢٠، تم تصنيف مجموعة الوكالة الآن كجزء من مجموعة تمويل المضاربة ضمن حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار، ويتم الإبلاغ عن الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الاستثمار في حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار.

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدرراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه. لدى البنك كذلك اليات أخرى لتسوية الأرباح والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الادارة من خلال سياسات البنك مثل إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي يتم تكبدها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. تظهر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاًةً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٢١,٥٧٤	٢٥,٩٣٩	٢٩,٨٦٢	٢٨,٣٦٤	٢٤,٤١٥	دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار
١٢,٢٨٥	١١,٩٥٥	١٤,٣٤٥	٢١,٥٥٨	٢١,٠١٩	أرباح موزعة
٩,٢٨٩	١٣,٩٨٥	١٥,٥١٧	٦,٨٠٦	٣,١٤٢	رسوم المضارب*
-	-	-	-	٢٥٤	حذف وكالة*
٤٣٥,٨٨٦	٤٦٢,٩٩٩	٥٦٨,٩٨٦	٥٢٩,٢٤٣	٤٧٤,٩٨٤	كما في ٣١ ديسمبر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار ١
-	-	-	-	-	إحتياطي معادلة الأرباح
-	-	-	-	-	إحتياطي مخاطر الإستثمار
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)

١ تمثل متوسط أرصدة الحسابات.

* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار على حسب نوع عقود أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

نسبة التمويل	نوع عقد أصحاب حسابات الإستثمار
٪٤٤,٧	مضاربة شهرية ١
٪١,٨	مضاربة ٣ شهور
٪٧,٢	مضاربة ٦ شهور
٪٢٣,٧	مضاربة ١٢ شهر
٪٠,٠	مضاربة ١٨ شهر
٪٠,٧	مضاربة ٢٤ شهر
٪٠,٢	مضاربة ٣٦ شهر
٪٢١,٧	مضاربة الشخصيات الهامة
٪١٠٠,٠	الإجمالي

١ يشمل حساب التوفير، وحساب الوافر، وحسابات المضاربة تحت الطلب.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (%)					أرباح موزعة بالدينار البحريني					الفترة الزمنية للمضاربة
٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
١٧,٧	٢٢,٧	٣٦,٧	٣١,٠	٢٣,٤	٢,١٧٠	٢,٧١٢	٥,٢٦٧	٦,٦٩٣	٤,٩٢٠	شهر واحد ^١
٥,١	٧,١	٤,٢	٢,٣	١,٨	٦٣٣	٨٥٢	٥٩٧	٥٠٠	٣٧٢	٣ شهور
٥,٣	٥,٠	٢,٨	٥,٤	٧,٥	٦٥٦	٦٠١	٥٥٠	١,١٧٣	١,٥٨٦	٦ شهور
٣,٩	٢٥,٣	١٨,٥	١٨,٦	٢٥,٤	٣,٧٩٧	٣,٠٢٤	٢,٦٥٣	٤,٠٢٠	٥,٣٤٤	١٢ شهراً
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٩	٦	١٣	٤٣	٢٦	١٨ شهراً
١٠,٧	٩,٥	١٠,٥	٨,٨	١,٩	١,٣١٢	١,١٣١	١,٥٠٨	١,٨٨٧	٤٠٤	٢٤ شهراً
٠,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١٠٦	١٩	٢٢	٥٢	٤٨	٣٦ شهراً
٢٨,٩	٣٠,٢	٢٦,٠	٣٣,٤	٣٢,١	٣,٥٥٢	٣,٦١٠	٣,٧٣٥	٧,١٧١	٦,٧٤٧	مضاربة الشخصيات الهامة
٠,٤	-	-	٠,١	٧,٥	٥٠	٢,٧١٢	-	١٩	١,٥٧٢	وكالة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٢,٢٨٥	١١,٩٥٥	١٤,٣٤٥	٢١,٥٥٨	٢١,٠١٩	الإجمالي

١ تشمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

توزيع الأرباح حسب نوع منتجات حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠٢٤	٥,١٤	-	-	٠,٧١	٤,٤٣
٢٠٢٣	٥,٣٦	-	-	١,٢٩	٤,٠٧
٢٠٢٢	٥,٢٥	-	-	٢,٧٣	٢,٥٢
٢٠٢١	٥,٦٠	-	-	٣,٠٢	٢,٥٨
٢٠٢٠	٤,٩٥	-	-	٢,١٣	٢,٨٢

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

بالنسبة المئوية (%)	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
مضاربة شهرية ^١	٪١,٣٢	٪١,٤٢	٪١,٨٠	٪٢,٥٦	٪٢,٢٩
مضاربة ٣ شهور	٪٣,٢٨	٪٢,٨٠	٪٢,٧٧	٪٤,٦٩	٪٤,٧٤
مضاربة ٦ شهور	٪٣,٤٥	٪٢,٩٣	٪٢,٧١	٪٥,٣٣	٪٥,٥٤
مضاربة ١٢ شهر	٪٣,٧١	٪٣,٢٧	٪٣,٠٢	٪٤,٨٤	٪٥,٣٣
مضاربة ١٨ شهر	٪٣,٧٠	٪٣,٣٩	٪٣,٢٣	٪٤,٧٠	٪٥,٧١
مضاربة ٢٤ شهر	٪٥,٨٨	٪٣,٩٨	٪٤,٢٧	٪٥,٥٦	٪٥,٢٤
مضاربة ٣٦ شهر	٪٢,١٠	٪٣,٧٤	٪٣,٣٨	٪٤,٢٤	٪٤,٥١
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٤,١٨	٪٣,٤٠	٪٣,١٥	٪٥,٤٠	٪٥,٥٧
وكالة	٪٠,٩٦	-	-	٪٣,٣٤	٪٦,١٣

^١ يشمل حساب التوفير، وحساب الوافر، وحسابات المضاربة تحت الطلب.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الموجودات:

يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الموجودات التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الموجودات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

أنواع الموجودات	المخصصات كما في ١ يناير ٢٠٢٤	الحركة	المخصصات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	النسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٨,٣٩٢	٣,٥٦٦	٣١,٩٥٨	٪٦,١٦	٪٣٠,٣١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	-	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
موجودات التمويل:	٣٧٨,٨١٣	١٣,١٢٨	٣٩٤,٩٤١	٪٧٥,٤٩	٪٥٤,٣٥
- مريحة	٣٧٨,٨١٣	١٣,١٢٨	٣٩٤,٩٤١	٪٧٥,٤٩	٪٥٤,٣٥
- وكالة	-	-	-	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
- إستصناع	-	-	-	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
إستثمارات في صكوك	٨٣,٨٦٣	(١٦,٦٥٤)	٦٧,٢٠٩	٪١٢,٩٤	٪١٣,٣٨
إستثمارات في أوراق مالية	٢٦,٨٩٣	(١٥,٢٦٣)	١١,٦٣٠	٪٢,٢٤	٪٥١,١٨
إستثمارات عقارية	١٧,١٩٨	(٧٤٠)	١٦,٤٥٨	٪٣,١٧	٪٤١,٣١
موجودات أخرى	٥٠٣	(٥٠٣)	-	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
الإجمالي	٥٣٥,٦٦٢	(١٦,٤٦٦)	٥١٩,١٩٦		

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

تغيرات نسبة المضارب في المشاركة في الأرباح المتفق عليها عن النسبة المتعاقد عليها

٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
%٦٠,٧٢	%٥٣,٧٣	%٤٥,٠٦	%٢٨,١٣	%٢٤,٠٠	متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الإيرادات المخصصة لأصحاب حسابات الإستثمار
%٦٣,٨٩	%٦٣,٧٠	%٦٨,٥٦	%٦٦,٥٧	%٦٤,٤٤	متوسط حصة المضارب المتعاقد عليها مع أصحاب حسابات الإستثمار
%٣,١٧	%٩,٩٧	%٣٣,٥٠	%٣٨,٤٤	%٤٠,٤٤	متوسط رسوم المضارب المتنازل عنها من قبل البنك

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكله حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠٢٤.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافٍ.

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشمل سياسة البنك الخاصة بمسئوليته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات وإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

العائد السنوي (%)	عدد مرات الدفع	تاريخ إطلاق العوائد الإستثمار المتوقعة	إسم الإستثمار	التفاصيل
٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤			سفانا (ر.ب. ١)	<p>تم توزيع مستندات برنامج التخرج المُوافق عليها عن طريق كي بوينت لكل المستثمرين وعُقدت ورشة عمل فيما بعد في مكاتب البنك بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، لشرح والإجابة على أية استفسارات أو معلومات ضرورية لعمل استثمارات طلب قطع الأراضي.</p> <p>كان تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ آخر يوم لإسترداد استثمارات الطلب، بالتزامن مع يوم الإفتتاح الذي تم عقده في الطابق ٢٤ من مكاتب البنك وتم إدارته والإشراف عليه بواسطة كي بوينت وشهد عليه موظفو البنك، مما نتج عنه تخصيص ٦ قطع أراضي من أصل ١٩ قطعة. اكتمل برنامج التخرج العيني وتم عقد مزاد علني بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ لإتاحة أفضل فرصة ممكنة للمستثمرين من أجل إعادة المشاركة مرة أخرى في قطع الأراضي المتبقية. تم تعيين شركة كي بي إم جي لتدقيق كل إجراءات التخرج العيني. بعد عقد ثلاثة دورات التخصيص، ٦ قطع أراضي تم تخصيصها. بلغ إجمالي الأموال بعد المراجعة ٥,١٧٦,٢٤٦ دينار بحريني والتي شملت حصة البنك وإجمالي المبلغ المتبقي ل NS١٢ البالغ ٦,٩٧٩,٦٦٥ دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع</p> <p>تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات</p> <p>العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢٢,٢٢ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءًا من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.</p>

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)				
					٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
البوابة الشمالية (٥ ربا)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦,٠٪ من شركة شادن العقارية الإستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريبا ٣,٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإستردادي لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣٠,٠٠٠ أو أقل فإنه تم التخرج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفضلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٥,٦٢٪ كتسوية جزئية لباقي المستثمرين.	٢٠٠٨	٩٠,٦٦٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعه واحدة عند إستحقاقه	-	-	-	-	-
	خلال ديسمبر ٢٠١٨ تم الأعلان عن أرباح بلغت ٢٥٩,٥٠٠ دينار بحريني لكل المستثمرين في حسابات الإستثمار المقيدة وتم دفعها في الربع التالي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢,٩٣٨ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءاً من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.								
	درست شركة Amar خيار التخرج العيني ("EIK Scheme") كخيار تخرج. خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، أعدت Amar وثيقة عملية التخرج العيني التي تتضمن تفاصيل دقيقة عن المخطط، وعُرضت على جميع الجهات المعنية بمشروع IGB للموافقة عليها. بعد ذلك، وافقت الجهات المعنية بمشروع IGB على وثيقة عملية التخرج. سيتم تنفيذ المخطط بناءً على نتائج الموافقة على المخطط الرئيسي النهائي مع التصنيف السكني.								

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى

٩-١ هيكل نظام الحوكمة

يخضع خليجي بنك ش.م.ب. ("البنك") لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته ("قانون الشركات")، والمجلدان الثاني والسادس من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، "الأنظمة").

كما يعترف البنك بمسئوليته تجاه مساهميه وإلتزامه بتبني أفضل المعايير المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعزز قيمة البنك. كما يوفر مبادئ توجيهيه مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك وبشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة وذلك من خلال تبني أفضل معايير حوكمة الشركات ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئوليته التنظيمية والأخلاقية.

٢-٩ ميثاق قواعد السلوك

إعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تعارض المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. حيث أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين في البنك بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. وإجتنباً لتعارض المصالح يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من المداولات والقرارات التي تتعلق بالتعاملات التي تتم مع هذه المؤسسات.

٣-٩ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص البنك كونه بنكاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. وفي هذا الصدد يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم التأكيد عليه من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وقوانين مصرف البحرين المركزي. حيث تم إعداد كتيب حوكمة الشركات ليتضمن ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ونظام تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

كما يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى الوصول لأعلى معايير الحوكمة التي تحقق مصلحة مساهميه.

٤-٩ مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف عدد أعضاء مجلس إدارة البنك. حيث يتكون مجلس الإدارة الحالي من عشرة أعضاء (ستة تم تعيينهم ممثلين لمساهمين رئيسيين في البنك، وثلاثة أعضاء مستقلين تم انتخابهم من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في ٢٥ مارس ٢٠٢٤ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد)، وعضو مستقل رابع تم تعيينه بموجب نص الفقرة (أ) من المادة رقم (١٩٧) من قانون الشركات التجارية. ولا تشمل التشكيلة الحالية أي تمثيل نسائي. حيث يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء ما ورد في البند ١٦ أدناه.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس لأي مرشح جديد. ويقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق الأنظمة. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسؤوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالبنك. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسؤوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتاد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسؤوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك. هذا ويلتزم البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، التي لا تجيز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي، بحيث لا يوجد تداخل في مسؤوليات كلا الوظيفتين.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشؤون اليومية بناءً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لآخرى.

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. ويضم المجلس الحالي أربعة أعضاء مستقلين من أصل عشرة أعضاء. عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقفه الأخرى إذا تطلب الأمر، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشؤون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة ١٩٠-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠٢٤ بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع سكرتير مجلس الإدارة، ورؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وإدارة الإلتزام، التدقيق الشرعي الداخلي والإلتزام الشرعي. وفي هذا الصدد يتسلم مجلس الإدارة واللجان التابعة له من الإدارة التنفيذية وكل من إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، والإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي، تقارير دورية حول مختلف جوانب أعمال البنك.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والبنكي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

هشام أحمد الرئيس
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل وتنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٧ سنة في القطاع المالي والمصرفي.
- الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة جي اف أتش المالية - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة إنفراكورب ش.م.ب.م - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة جي إف إتش للأسهم الخاصة ش.م.ب. (مقفلة) - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة جي أف أتش بارتنرز ليمتد - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة شركة جي أف أتش كابيتال - السعودية.
- عضو مجلس إدارة شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب (مقفلة).
- عضو مجلس إدارة المجلس الأعلى للشباب و الرياضة.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البحرين - مملكة البحرين.
- حاصل على وسام العمل الوطني من الدرجة الأولى من لدن صاحب الجلالة الملك حمد من عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه.

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٥ سنة في القطاع الحكومي ومجالات إدارة المعلومات والمشاريع.

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس علوم الحاسوب من جامعة سانت إدوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

سعادة السيد / أيمن توفيق المؤيد
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠٢٤ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢١ سنة في القطاع العام والخاص.
- الأمين العام للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، بعد أن شغل منصب وزير الشباب والرياضة لما يقارب ٤ سنوات (٢٠١٨م - ٢٠٢٢م).
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (ASRY).
- رئيس مجلس إدارة صندوق الأمل.
- رئيس مجلس إدارة الغرف والنقابات ذ.م.م.
- رئيس مجلس إدارة شركة المدن الرياضية.
- رئيس مجلس إدارة "٣YZ" للإستثمار.
- رئيس مجلس رقابة وإشراف فندق كمينسكي - ألمانيا.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير إدارة الأعمال في تخصص قانون الأعمال من جامعة كامبريدج - المملكة المتحدة.
- حاصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة كنت - المملكة المتحدة.

رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر ٢٠١٨م (مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٥ سنة في القطاع الحكومي في مجالات القيادة والإدارة والإشراف على المشاريع.

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير في إدارة الأنظمة من الكلية للدراسات العليا البحرية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الدبلوم الوطني في دراسات الفضاء الجوي من كلية برونيل التقنية، المملكة المتحدة.
- شهادة في بحوث العمليات من الكلية العسكرية الملكية للعلوم بالمملكة المتحدة.
- اكمل بنجاح ورشة عمل حول مستقبل حوكمة الشركات - الجامعة الأمريكية - كلية KOGOD للأعمال.
- اكمل بنجاح ورشة عمل مبادئ إعادة الهيكلة المالية - أكاديمية التعليم التنفيذي.
- اكمل بنجاح ورشة عمل تحديات حوكمة الشركات العالمية - أكاديمية التعليم التنفيذي.
- اكمل بنجاح ورشة استراتيجية الأعمال الرقمية تسخير مستقبنا الرقمي - معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

علي مراد علي مراد
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أبريل ٢٠٢٢ (غير مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٣ سنة في القطاع المصرفي والخاص، ومجالات تحليل الائتمان، والخزينة، والصيرفة الخاصة، والاستثمار.
- مدير عام ومؤسس مشارك لشركة بينكل - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة لمجموعة جي اف اتش المالية.
- عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات كشركة جي اف اتش كابييتال السعودية، وشركة جي اف اتش بارتنرز ليمتد دبي، وشركة العرين القابضة.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس العلوم وإدارة الأعمال في التسويق من جامعة سوفولك، بوسطن، ماساتشوستس - الولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠٢٤م (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار.
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق لشركة ألبا ش.م.ب.
- المؤسس والمدير العام لشركة سييسبرينج ذ.م.م.

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير العلوم في التحليل المالي العالمي من كلية بنتلي - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس العلوم في الاقتصاد والمال من كلية بنتلي - الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

مازن إبراهيم عبدالكريم
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣٠ سنة خبرة في مجال الأعمال المصرفية والاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، ش.م.خ - دولة الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة سايا كورب عقار ذ.م.م - مملكة البحرين.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التمويل مع مرتبة الشرف من جامعة بنتلي - الولايات المتحدة الأمريكية.

يوسف عبدالله تقي
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠٢٤ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٦ سنة في خبرة في الخدمات المصرفية الإسلامية و التدقيق والخدمات الإستشارية.
- عضو مجلس إدارة في شركة بابكو للتكرير ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة في شركة ادارة الاصول ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة في شركة انفينيتي كاييتال ذ.م.م.

المؤهلات:

- حاصل على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة هوسون - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس العلوم في المحاسبة من جامعة هوسون - الولايات المتحدة الأمريكية.
- محاسب قانوني معتمد "CPA".

داوود محمد الغول
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٤ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر ٢٠ سنة في التخطيط المالي والاستراتيجية والاستثمار وإعادة الهيكلة المالية.
- الرئيس التنفيذي للخدمات المالية والرئيس التنفيذي للاستثمار في مجموعة إثمار القابضة - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة التضامن الأولى للتأمين - المملكة الأردنية الهاشمية.

المؤهلات:

- محاسب قانوني معتمد "CPA".
- ماجستير في المحاسبة من جامعة كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الأردن - المملكة الأردنية الهاشمية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٤ (غير مستقل وتنفيذي).
- أكثر من ٣٧ عامًا من الخبرة في مجالات عديدة بقطاع الصيرفة.
- رئيس العمليات التنفيذية لمجموعة جي إف إتش المالية - البحرين.
- رئيس مجلس إدارة ستودنت كوارترز لإدارة الأصول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- رئيس مجلس إدارة بيح سكاى لإدارة الأصول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إنفراكورب ش.م.ب. (مقفلة) - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة روبوك لإدارة الأصول - المملكة المتحدة.
- عضو مجلس إدارة في العديد من المشاريع والشركات التابعة لمجموعة جي إف إتش المالية.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال بإمتياز من جامعة غلامورغون - ويلز.

* تم إعتداد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

٥-٩ النصاب القانوني للاداء لصحة إجتماعات مجلس الإدارة ونصاب صحة القرارات

يحدد النظام الأساسي للبنك النصاب القانوني المطلوب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، ونصاب صحة القرارات. كما يجوز مشاركة الأعضاء في إجتماعات المجلس ولجانه عبر الهاتف أو الفيديو، أو أي شكل آخر من أدوات الإتصال.

٦-٩ الامتناع عن التصويت على أي قرار أو أمر يكون خاضعاً لتعارض محتمل في المصالح

وفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني ولوائح مصرف البحرين المركزي، يجب الكشف عن التعارضات المحتملة، وكذلك الامتناع عن المشاركة في أي قرارات تنطوي على تعارض المصالح. ويشمل ذلك تعارضات محتملة قد تنشأ عندما يشغل أحد أعضاء مجلس الإدارة منصباً في شركة أخرى أو يكون لديه أي معاملات جوهرية مع البنك. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعارض المصالح بالنسبة للمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا تخضع للوائح مصرف البحرين المركزي.

يتم التصديق على المعاملات مع الأطراف ذات علاقة وفقاً للمادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية. تم الإفصاح عن تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الإفصاح رقم ٢٩ من البيانات المالية.

ويلتزم البنك بالتصرف بشكل مهني عند إدارة تعارض المصالح التي قد تنشأ خلال الوفاء بالتزامته. ومن هذا المنطلق، يطبق البنك سياسة تعارض المصالح التي تحدد بوضوح وشفافية إجراءات التعامل مع الحالات التي تندرج تحت هذا السيناريو، بما يتماشى مع المجلد الثاني والمجلد السادس من كتيب تعليمات مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى أحكام قانون الشركات التجارية البحريني. في حالة حدوث تعارض في المصالح، يجب على الشخص الكشف على الفور عن أي مسألة قد تسفر أو أسفرت بالفعل عن تعارض في المصالح.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشخص المعني بالامتناع عن المشاركة أو التصويت على أي مسألة قد يكون فيها تعارض في المصالح أو حيث يمكن أن تتأثر موضوعيته أو قدرته على الوفاء بواجباته. ويجب على مجلس الإدارة الموافقة وبالاجماع على أي قرار يتضمن تنفيذ معاملة تنطوي على تعارض المصالح، ويتم تسجيل هذه الحالات في محضر إجتماع مجلس الإدارة ولجانه الفرعية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٦-٩ الامتناع عن التصويت على أي قرار أو أمر يكون خاضعاً لتعارض محتمل في المصالح (يتبع)
يوضح الجدول التالي الحالات التي امتنع فيها أحد أعضاء مجلس الإدارة عن التصويت بسبب تضارب المصالح. ويجب ملاحظة أن الجدول التالي يشمل إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية.

الرقم	إسم عضو مجلس الإدارة	عدد حالات الامتناع عن المشاركة أو التصويت	الجهة المعنية بالموافقة	الحالة
١	هشام أحمد الرئيس	١١	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٢	أيمن توفيق المؤيد	١٤	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٣	علي مراد علي مراد	١١	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٤	مازن إبراهيم عبدالكريم	٧	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٥	يوسف عبدالله تقي	١٢	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٦	صلاح عبدالله شريف	٤	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٧	مصباح سيف المطيري	٢	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٨	الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة	١	مجلس الإدارة	تمت الموافقة

٧-٩ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لا يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة بصفة شخصية أسهماً في البنك.

إسم العضو	عدد الأسهم كما في		النسبة من إجمالي عدد الأسهم
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
هشام أحمد الرئيس	-	-	-
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	-	-	-
سعادة / أيمن توفيق المؤيد	-	-	-
رياض عيد اليعقوب	-	-	-
علي مراد علي مراد	-	-	-
الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة	-	-	-
مازن إبراهيم عبدالكريم	-	-	-
يوسف عبدالله تقي	-	-	-
داوود محمد الغول	-	-	-
صلاح عبدالله شريف	-	-	-
الإجمالي	-	-	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٩ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسؤوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> رياض عيد اليعقوب (مستقل وغير تنفيذي) الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) صلاح عبدالله شريف (غير مستقل وتنفيذي) 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد البشرية. التعويضات والحوافز. الشؤون الإدارية. الإشراف على تطبيق مبادئ وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) رياض عيد اليعقوب (مستقل وغير تنفيذي) مازن إبراهيم عبدالكريم (غير مستقل وغير تنفيذي) الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) صلاح عبدالله شريف (غير مستقل وتنفيذي) 	<ul style="list-style-type: none"> الرقابة الداخلية. الرقابة الخارجية. رقابة الإلتزام. مكافحة غسيل الأموال. إدارة المخاطر. وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	<ul style="list-style-type: none"> يوسف عبدالله تقي (غير مستقل وغير تنفيذي) علي مراد علي مراد (غير مستقل وغير تنفيذي) سعادة / أيمن توفيق المؤيد (غير مستقل وغير تنفيذي) داوود محمد الغول (مستقل وغير تنفيذي) سطام سليمان القصيبي (عضو له التصويت) 	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. وضع الحدود. وضع سياسات الإستثمار. إدارة الموجودات والمطلوبات. العلاقات البنكية. الإشراف على الأدوات غير المُضمّنة في الميزانية العمومية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة ثمانية مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير عن طريق البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك في ٤ مارس ٢٠٢٤. كما تم عقد إجتماع الجمعية العامة العادية للبنك في ٢٥ مارس ٢٠٢٤. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ستة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان سبعة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خمسة مرات (على الأقل مرتين في السنة).

٩-٩ نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس الإدارة والأحكام المتعلقة بإنهاء العضوية

تحكم قواعد وأحكام قانون الشركات والمواد ١٨ - ٢٠ من النظام الأساسي للبنك نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس إدارة البنك والأحكام المتعلقة بحالات إنهاء العضوية. هذا كما تنظم المادة ٢١ من النظام الأساسي، آلية ملء الشواغر في مجلس الإدارة في حالة خلو منصب عضو أو أكثر، حيث تطبق فيها أحكام المادة ١٧٩ من قانون الشركات.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٠ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

• إجتماعات مجلس الإدارة:

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٤							
	٨ فبراير	٢٦ مارس	٩ مايو	٦ يونيو	٢٣ يونيو	٢٤ سبتمبر	٤ نوفمبر	٥ ديسمبر
السيد / هشام أحمد الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-
الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة / أيمن توفيق المؤيد ^١	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد / رياض عيد اليعقوب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد / علي مراد علي مراد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة ^١	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد / مازن إبراهيم عبدالكريم	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	✓
السيد / يوسف عبدالله تقي ^١	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ / فهد بن إبراهيم آل خليفة ^٣	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور / هشام عبدالرحمن آل بن علي ^٣	-	-	✓	-	✓	✓	✓	-
السيد / حسين سيد علي الحسيني ^٢	✓	-	-	-	-	-	-	-
السيد / عيسى عبدالله زينل ^٢	✓	-	-	-	-	-	-	-
السيد / مصبح سيف المطيري ^٢	✓	-	-	-	-	-	-	-
السيد / داوود محمد الغول ^٤	-	-	-	-	-	-	-	-
السيد / صلاح عبدالله شريف ^{٤-٢}	✓	-	-	-	-	-	-	-

١ إنضم لعضوية المجلس في بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤

٢ إنتهت مدة عضويته في المجلس بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤

٣ إستقال من المجلس بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤

٤ إنضم لعضوية المجلس في بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٢٤

• إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة:

إسم العضو	٧ فبراير	٢١ فبراير	٨ مايو	٢٣ سبتمبر	٣١ أكتوبر
رياض اليعقوب	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ عيسى آل خليفة ^١	-	-	✓	✓	✓
هشام عبدالرحمن آل بن علي ^{٣-١}	-	-	✓	✓	-
مازن عبدالكريم*	✓	✓	-	-	-
مصبح المطيري ^٢	✓	✓	-	-	-
الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح*	✓	-	-	-	-

* تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٤

١ إنضم لعضوية اللجنة في بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٤

٢ إنتهت مدة عضويته في المجلس بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤

٣ إستقال من المجلس بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٠ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له (يتبع)

• إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

إسم العضو	٢٤ يناير	٧ فبراير	٨ مايو	٢٣ سبتمبر	٣١ أكتوبر	٣ نوفمبر
الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
مازن عبدالكريم	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ / عيسى بن خالد آل خليفة	-	-	✓	✓	✓	✓
رياض اليعقوب ^١	-	-	✓	✓	✓	✓
هشام آل بن علي ^{٣-١}	-	-	✓	✓	-	-
عيسى زينل ^٢	✓	✓	-	-	-	-

* تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٤
 ١ إنضم لعضوية اللجنة في بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٤
 ٢ إنتهت مدة عضويته في المجلس بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤
 ٣ إستقال من المجلس بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤

• إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان:

إسم العضو	٨ فبراير	٩ مايو	٦ يونيو	٤ يوليو	٢٤ سبتمبر	٤ نوفمبر	٣ ديسمبر
يوسف تقي ^١	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓
علي مراد علي مراد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أيمن المؤيد ^١	-	✓	✓	-	✓	✓	✓
سظام سليمان القصببي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ / فهد بن إبراهيم آل خليفة ^{١ - ٣}	-	✓	✓	✓	✓	-	-
هشام أحمد الرئيس [*]	✓	-	-	-	-	-	-
حسين الحسيني ^٢	✓	-	-	-	-	-	-
صلاح عبدالله شريف [*]	✓	-	-	-	-	-	-

* تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٤
 ١ إنضم لعضوية اللجنة في بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٤
 ٢ إنتهت مدة عضويته في المجلس بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤
 ٣ إستقال من المجلس بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١١-٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها البنك لضمان إلتزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مملكة البحرين.
- وكيل محكمة التمييز - مملكة البحرين.
- عضو مجمع الفقه الإسلامية الدولي.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية المركزية - مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة مك غيل - مونتريال، كندا.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في الدراسات الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب رئيس الهيئة والعضو التنفيذي

الخبرة:

- أستاذ الإقتصاد الإسلامي بكلية إدارة الأعمال قسم الصيرفة الإسلامية - جامعة البحرين.
- مؤسس برنامج البكالوريوس والماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي - جامعة البحرين.
- عضو مجلس أمناء صندوق الوقف - مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبره - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١١-٩ هيئة الرقابة الشرعية (يتبع)

الشيخ د. محمد يوسف عبدالسلام
عضو تنفيذي

الخبرة:

- رئيس إدارة الرقابة الشرعية ومقرر وأمين سر مجلس الإدارة في مجموعة جي إف إتش المالية

المؤهلات:

- دكتورة في المحاسبة من الجامعة الأمريكية - الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في المحاسبة والرقابة المالية من الجامعة الأمريكية - الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في المحاسبة الإسلامية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية

١٢-٩ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسؤوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الشؤون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات البنكية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

كان من أهم التغييرات التي طرأت على الإدارة التنفيذية خلال سنة ٢٠٢٤م، إستقالة السيد أمان الله خان، مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية، وتعيين السيد عبدالكريم الزكري خلفاً له رئيساً للشؤون المالية، وكذلك تقاعد السيد حسام غانم سيف، رئيس الخزينة، وتعيين السيد رومي صديقي خلفاً له. كما تم تعيين السيد نافين ثاكور، مستشاراً عام بالبنك، وفيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية

لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

سطم سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٦ سنة في مجال الصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دي بول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - المملكة العربية السعودية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام - الشؤون القانونية والتنظيمية والمؤسسية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٣ سنة في مجال القانون والإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية.
- إنضم إلى البنك في عام ٢٠٠٩م.

المؤهلات:

- ماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في القانون من أكاديمية شرطة دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- دبلوم في العلوم الشرطية من أكاديمية شرطة دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم دولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية "Ivey" لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وكندا، برعاية صندوق الوقف.
- سكرتير مجلس إدارة معتمد.

عبدالناصر عمر المحمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٤ سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- دكتوراه في العلوم المصرفية والمالية الإسلامية من الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا
- ماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية من جامعة الخليج.
- بكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية من جامعة قطر.
- دبلوم مشارك في الرقابة الشرعية من جامعة كامبريدج للتدريب - المملكة المتحدة.
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADICJ" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

منى غلوم البستكي
مدير إدارة الائتمان

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٩ سنة في الائتمان والمخاطر بالقطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٥م.

المؤهلات:

- دبلوم وطني في دراسات الحاسوب من معهد البحرين للتدريب.
- دبلوم متقدم في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدراء المخاطر المهنية "PRMIA".
- برنامج الإئتمان المهني من معهد لندن للدراسات المصرفية والمالية.
- حضرت برنامج تطوير إدارة التمويل الإسلامي في جامعة كوفنتري - المملكة المتحدة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

محمد إبراهيم الهاشمي
مدير إدارة العمليات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في العمليات المصرفية الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٦م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في نظم المعلومات التجارية من جامعة البحرين.
- شهادة برنامج المحاسب الإسلامي المعتمد "CIPA".
- حضر برنامج تطوير القيادة التنفيذية في كلية داردن للأعمال بجامعة فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

فاطمة أحمد آل بن علي
مدير إدارة الموارد البشرية

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٤ سنة في إدارة الموارد البشرية.
- إنضمت إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال المتخصصة من جامعة "AMA" الدولية - مملكة البحرين.
- بكالوريوس في إدارة المكاتب من جامعة البحرين
- عضو معتمد في المعهد المعتمد للموارد البشرية والتطوير "CIPD".
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي "ADIF" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF"

عبدالكريم محمد الزكري
رئيس الشؤون المالية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في إدارة المخاطر والتحليل الكمي والائتمان في الصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢٠م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في إدارة المخاطر المالية والاستثمارية من جامعة سيتي، كلية كاس للأعمال - المملكة المتحدة.
- شهادة المحلل المالي المعتمد "CFA" من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة في التمويل الكمي "CQF" من معهد التمويل الكمي - المملكة المتحدة.
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمدراء المخاطر المهنية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج عن القيادة التحولية في كلية هارفارد للأعمال - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج تنفيذي في جامعة "INSEAD" - الجمهورية الفرنسية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٣ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

أسامة علي حسن
رئيس تقنية المعلومات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٦ سنة في تقنية المعلومات والخدمات المصرفية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢١م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة نظم المعلومات من جامعة ليفربول - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة الإسراء - المملكة الأردنية الهاشمية.

محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة ورقابة الالتزام في الصيرفة الإسلامية للأفراد والاستثمار.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠١٢م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.
- شهادة المحلل المالي المعتمد من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- المدقق الداخلي المعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج تدريب المدققين الداخليين من صندوق الوقف في تركيا.

نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وأمين سر هيئة الرقابة الشرعية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في التدقيق الشرعي ورقابة الالتزام وحوكمة المصارف الإسلامية وهيكل الاستثمار.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال واليقتصاد الإسلامي من كلية البحرين الجامعية.
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية "فرع الشريعة" من جامعة البحرين.
- شهادة المراقب والمدقق الشرعي "CSAA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADIC" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

أحمد محمد بوراشد
مدير إدارة الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار وأسواق رأس المال المدين

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والخزينة، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
- إنضم إلى البنك عام ٢٠١٨م.

المؤهلات:

- ماجستير في التمويل من جامعة ديوبول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ديوبول - الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٣ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

أميرة أحمد العباسي
مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٠ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- إنضمت إلى البنك عام ٢٠٠٨م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدراء المخاطر المهنية "PRMIA".
- حضرت في برنامج تطوير إدارة التمويل الإسلامي في جامعة كوفنتري - المملكة المتحدة.
- حضرت برنامج إعداد القادة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد من صندوق الوقف في كلية آيفي للأعمال في جامعة ويسترن - كندا وهونج كونج.

ميثم عبدالحميد عباس
مدير إدارة تطوير الأعمال

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في تطوير الأعمال والخدمات المصرفية للشركات ومخاطر الائتمان والاستثمار
- إنضم إلى البنك عام ٢٠٢٣م.

المؤهلات:

- بكالوريوس في الاقتصاد والفيزياء من جامعة ماكجيل - كندا
- دبلوم جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) في الإدارة المالية- المملكة المتحدة.
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمدراء المخاطر المهنية - الولايات المتحدة الأمريكية.

نافين ثاكور
المستشار العام

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٣ عامًا في مجال الخدمات المصرفية والمالية (بالإضافة إلى المصرفية الإسلامية)، وعمليات الدمج والاستحواذ، والخدمات المصرفية للشركات والتجارية، ومعاملات الديون وسوق رأس المال
- التحق بالمصرف في عام ٢٠٢٤م

المؤهلات:

- ماجستير في القانون (قانون الشركات) من كلية الحقوق بجامعة نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في القانون من جامعة دلهي - الهند
- بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة دلهي - الهند
- محام - مجلس نقابة المحامين في دلهي - الهند
- موكل - نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٣-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

رومي صديقي
مدير إدارة الخزنة

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٩ عامًا من الخبرة في مجال الخزنة والاستثمارات
- التحق بالمصرف عام ٢٠٢٤

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من معهد إدارة الأعمال - باكستان
- بكالوريوس التجارة من كلية دي. إتش. إيه. في كراتشي - باكستان.

١٤-٩ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا
-	-	سطام سليمان القصيبي
-	-	محمد عبدالله صالح
-	-	عبدالناصر عمر المحمود
-	-	منى غلوم البستكي
-	-	محمد إبراهيم الهاشمي
-	-	فاطمة أحمد آل بن علي
-	-	عبدالكريم محمد الزكري
-	-	أسامة علي حسن
-	-	محمد حمد فخري
-	-	نواف عبدالسلام الحوسني
-	-	أحمد محمد بوراشد
-	-	أميرة أحمد العباسي
-	-	ميثم عبدالحميد عباس
-	-	نافين ثاكور
-	-	رومي صديقي
-	-	الإجمالي

إفصاحات عامة (يتبع)

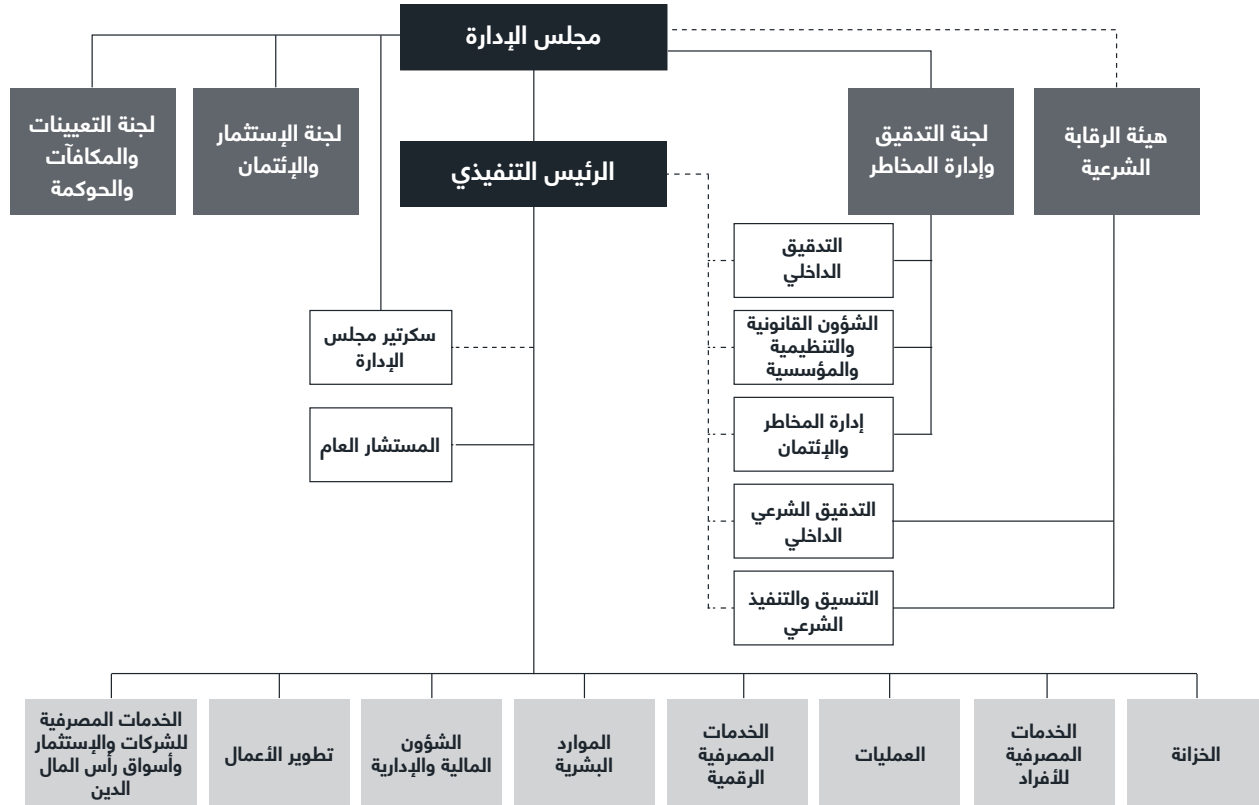
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٥ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيةها الإدارية:



إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٦-٩ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالبنك على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحتفاظ بالموظفين المؤهلين والكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كل من الموظفين والمساهمين في البنك. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به. يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في البنك وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك.

حيث بلغ إجمالي ما تحوّص عليه أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك ممن تقاضوا خلال السنة المالية أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى، متضمنةً أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم ونصيب في الأرباح خلال العام ٢٠٢٤ مبلغ ١,٣٤٣,٢٠١ دينار بحريني.

• تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

المجموع الكلي (د.ب)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢٤م	مجموع المكافآت (Bonus)	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	الإدارة التنفيذية
١,٣٤٣,٢٠١	٥٣,٩٥٠	٣١٤,٣٤٤	٩٧٤,٩٠٧	أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

ملاحظات:

- إجمالي المكافآت يشمل ١٥٧,١٧٢ دينار بحريني كمكافأة نقدية و ١٥٧,١٧٢ دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.
- يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

كما تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية لأحكام المادة ١٨ من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على بدل حضور مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. حيث تخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية نهاية كل سنة.

وفيما يلي بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كُلى على حدة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من مكافآت، بما في ذلك أية منافع ومزايا ونصيب من الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصرفات وغيرها، وبيان ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى:

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٦-٩ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (يتبع)

• تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	المكافآت الثابتة		المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	بذل المصروفات
		مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	أخرى*	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى**		
أولاً: الأعضاء المستقلين:									
١- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	٢٤,٠٠٠	١٦,٨٠٠	-	٤٠,٨٠٠	-	-	-	-	٤٠,٨٠٠
٢- رياض عيد اليعقوب	٢٨,٥٠٠	١٦,٨٠٠	-	٤٥,٣٠٠	-	-	-	-	٤٥,٣٠٠
٣- الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة	٢٣,٠٠٠	٧,٥٠٠	-	٣٠,٥٠٠	-	-	-	-	٣٠,٥٠٠
٤- داوود محمد الغول	-	٧٥٠	-	٧٥٠	-	-	-	-	٧٥٠
٥- حسين سيد علي الحسيني	٤,٠٠٠	٤,٢٠٠	-	٨,٢٠٠	-	-	-	-	٨,٢٠٠
٦- عيسى عبدالله زينل	٥,٥٠٠	٢,٢٥٠	-	٧,٧٥٠	-	-	-	-	٥,٥٠٠
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:									
١- علي مراد علي مراد	٣٠,٥٠٠	٩,٠٠٠	-	٣٩,٥٠٠	-	-	-	-	٣٩,٥٠٠
٢- مازن إبراهيم عبدالكريم	٢٧,٠٠٠	٩,٠٠٠	-	٣٦,٠٠٠	-	-	-	-	٣٦,٠٠٠
٣- يوسف عبدالله تقي	٢١,٥٠٠	١٤,٠٠٠	٤,٥٠٠	٤٠,٠٠٠	-	-	-	-	٤٠,٠٠٠
٤- سعادة السيد أيمن توفيق المؤيد	٢٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	-	٢٧,٥٠٠	-	-	-	-	٢٧,٥٠٠
٥- الشيخ فهد بن إبراهيم آل خليفة	١٣,٥٠٠	٦,٠٠٠	-	١٩,٥٠٠	-	-	-	-	١٩,٥٠٠
٦- هشام عبدالرحمن آل بن علي	١٣,٥٠٠	٦,٠٠٠	-	١٩,٥٠٠	-	-	-	-	١٩,٥٠٠
٧- مصبح سيف المطيري	٧,٢٥٠	٢,٢٥٠	-	٧,٧٥٠	-	-	-	-	٧,٧٥٠
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:									
١- هشام أحمد الرئيس	١٤,٠٠٠	٩,٠٠٠	-	٢٣,٠٠٠	-	-	-	-	٢٣,٠٠٠
٢- صلاح عبدالله شريف	٤,٠٠٠	٣,٠٠٠	-	٧,٠٠٠	-	-	-	-	٧,٠٠٠
المجموع	٢٣٤,٥٠٠	١١٤,٠٠٠	٤,٥٠٠	٣٥٣,٠٠٠	-	-	-	-	٣٥٣,٠٠٠

ملاحظة: جميع المبالغ بالدنانير البحرينية
المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظات:

- لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.
- تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٤م والتي تخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية والتي ستعقد بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٥م.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٧-٩ الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسؤولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً آخر من مهام الإلتزام. لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتدماً من قبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعمل، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. كما يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة ويتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

كما تجدر الإشارة بأنه عملاً بمبدأ الإلتزام أو التفسير، وإلتزاماً بأحكام كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC-A (Module) ١,٨, HC و ٨,٢, ١-HC (C)، والتي تنص على ضرورة توضيح حالات عدم الامتثال وتقديم توضيح/ تفسير بشأنها، يرغب البنك في توضيح ما يلي:

- إن البنك قد حصل على إستثناء خاص من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة في المادة ٦-٤-١ و المادة ٨-٤-١، والتي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً وغير تنفيذي.

١٨-٩ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

أتعاب التدقيق وخدمات متعلقة بالتدقيق ١٠٣ ألف دينار بحريني، وأتعاب استشارية غير التدقيق ٨٥ ألف دينار بحريني.

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٣٠) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. هذا وتجدر الإشارة بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم إعتدماً من قبل مجلس الإدارة ويتم الإفصاح عنها للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدر على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشئ (٢٠٢٣: لاشيء)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة.

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٤٥٤	٤٩١	مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
١,٥٥٥	١,٨٦٧	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٩٣	٨٨	استحقاقات ما بعد التوظيف

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٤٨٠	٥٦٠	الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض ٢٠٢٤

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الموجودات				
موجودات التمويل	-	٣,٩٩٥	٢٣,٠٩١	٢٧,٠٨٦
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٥١٦	-	-	٦,٥١٦
استثمارات في صكوك	-	-	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧
موجودات أخرى	-	-	٦٦	٦٦
المطلوبات				
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	-	٢,٤٣٩	٦١,٩٠٨	٦٤,٣٤٧
حسابات جارية للعملاء	٦٩٩	٣٥٠	١٣,٦٨٧	١٤,٧٣٦
حق مطلوبات أخرى	-	٥٦٠	-	٥٦٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣١٨	٢,١٤٧	٢٩,٨٥٥	٣٢,٣٢٠

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	شركات زميلة	هيئة الرقابة الشرعية	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة / الرئيسيين و أعضاء	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخريين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الموجودات					
-	٤,٢٤٥	٢٣,٢٠٦	٢٧,٤٥١	٢٧,٤٥١	موجودات التمويل
-	-	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤	استثمارات في أوراق مالية
٢٤,٦٨٩	-	-	-	٢٤,٦٨٩	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
-	-	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧	استثمارات في صكوك
-	-	٥٦٨	٥٦٨	٥٦٨	موجودات أخرى
المطلوبات					
-	٢,١١٢	٤٣,٥٤١	١٢,١٤٧	١٢,١٤٧	استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد
١,١٢٠	٦	١١,٠٢١	١٢,٥٨٩	١٢,٥٨٩	حسابات جارية للعملاء
-	٤٨٠	-	-	-	مطلوبات أخرى
٣٣٥	١,٨٩٥	١٢٦,٥٢٠	١٢٨,٧٥٠	١٢٨,٧٥٠	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	شركات زميلة	هيئة الرقابة الشرعية	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة / الرئيسيين و أعضاء	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخريين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
الإيرادات					
-	٢٢٤	٢,٠٤٤	٢,٢٦٨	٢,٢٦٨	إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة
٥,٧٩٢	-	-	-	٥,٧٩٢	أرباح من استثمارات في أوراق مالية
(٥٠٤)	-	-	-	(٥٠٤)	حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
-	-	٢,٣٩٤	٢,٣٩٤	٢,٣٩٤	إيراد من صكوك
-	-	-	-	-	رسوم وإيرادات أخرى
المصروفات					
-	١٠٥	٥,٨٣٧	٥,٩٤٢	٥,٩٤٢	مصروفات التمويل على إبداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
١٨	٨٤	٣,٩٥٢	٤,٠٥٤	٤,٠٥٤	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
-	١,٩٥٦	-	١,٩٥٦	١,٩٥٦	تكلفة الموظفين
-	٤٠٥	-	٤٠٥	٤٠٥	مصروفات أخرى

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	شركات زميلة	هيئة الرقابة الشرعية	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حخص فيها	الإجمالي
الإيرادات					
-	-	٢٩٨	٣,٢١٨	٣,٥١٦	إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة
-	-	-	-	-	أرباح من استثمارات في أوراق مالية
(٩٢٥)	(٩٢٥)	-	-	(٩٢٥)	حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
-	-	-	٢,١٩٤	٢,١٩٤	إيراد من صكوك
-	-	-	٣,٥٢٣	٣,٥٢٣	رسوم وإيرادات أخرى
المصرفات					
-	-	١٠٢	٤,٣٩٤	٤,٤٩٦	مصرفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
١٤	١٤	٩٤	٥,٣٧٥	٥,٤٨٣	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
-	-	١,٦٤٨	-	١,٦٤٨	تكلفة الموظفين
-	-	٤٤٥	-	٤٤٥	مصرفات أخرى

خلال السنة، تم تحويل ما نسبته ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة اسمية تبلغ ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهماً عادياً بقيمة ١٠٠,٠ دينار بحريني لكل سهم، والتي تمثل ٢٥٪ من رأس مال البنك الصادر والمدفوع. بالإضافة لذلك، قرر المساهمون الموافقة على استرداد نسبة ٥٣٪ المتبقية من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٣١,٧٣٩ ألف دينار بحريني نقداً.

قامت المجموعة ببيع حصتها في شركة إتش إتش هوتيل بروبرتيز ذ.م.م. وشركة فنادق العرين ذ.م.م من خلال اتفاقية تمويل خلال السنة.

بالإضافة إلى ذلك، تم خلال السنة دفع مبلغ ٤٣٨ ألف دينار بحريني لأطراف ذوي علاقة، فيما يتعلق بالتبرعات.

٢٠-٩ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال العام ٢٠٢٤، فرض مصرف البحرين المركزي غرامة مالية على خليجي بنك بمبلغ ١٠٣,٩٨٠ دينار بحريني لعدم الامتثال للتوجيهات الخاصة بنظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS).

٢١-٩ سياسة المجلس المعتمدة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين

لا يسمح نظام البنك بتوظيف أقارب الموظفين الحاليين من الدرجة الأولى، ولكن يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى، بشرط أن لا يتم تعيين الأقارب في نفس الإدارة أو تحت إشراف نفس المسؤول المباشر. وفي حالة الزواج، فإن من حق البنك إنهاء عقد عمل أحد الزوجين. كما تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل سنوي بإبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي يكون فيها للأشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف رئيسية، بما فيهم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، أقارب من الدرجة الرابعة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٢-٩ تقييم مجلس الإدارة

إن إطار حوكمة الشركات بالبنك والذي ينظم مهام عمل مجلس الإدارة ولجانه يتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنويًا على الأقل. وقد قام المجلس خلال العام ٢٠٢٤ بتقييم أنشطته الرئيسية وذلك من خلال مراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، ومقارنتها بميثاق مجلس الإدارة ولوائح اللجان المنبثقة عنه، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. فضلًا عن ذلك، تضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمًا ذاتيًا، هذا إلى جانب رأي رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان بهذا الخصوص.

٢٣-٩ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالبنك

قرر المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٤ تحويل ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة إسمية ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهم عادي بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل منها، ما يمثل ٢٥٪ من رأس المال الصادر والمدفوع للبنك. ونتيجة لذلك، زاد رأس المال الصادر والمدفوع إلى ١,١٣٠,٤٤١ ألف سهم بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم (باستثناء ٤٧,٥٨٨ ألف سهم خزينة).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
		المصرح به:
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
		الصادر والمدفوع بالكامل:
٨٤,٧٨٣	١١٣,٠٤٤	١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢ سهم عادي (٢٠٢٣: ٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

يمثل الجدول التالي بيانًا بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحًا عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

النسبة من إجمالي عدد الأسهم (المتداولة %)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٧٤٪	٣٢٢	٧٦,١٣٩,٠٥٢	أقل من ١٪
٤,٢١٪	١	٤٧,٥٨٨,٩٠	١٪ إلى أقل من ٥٪
٦,١١٪	١	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	٥٪ إلى أقل من ١٠٪**
٨٢,٩٥٪	١	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	٥٠٪ وأكثر
١٠٠,٠٠٪	٣٢٥	١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢	

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٣٣-٩ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالبنك (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٦,٣٤%	٣٣١	٥٣,٧٣٥,٨٤١	أقل من ١%
٢,٦٤%	٢	٢٢,٤٠٣,٢١١	١% إلى أقل من ٥%
٥,٦١%	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	٥% إلى أقل من ١٠%**
٨٥,٤١%	١	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	٥٠% وأكثر
١٠٠,٠٠%	٣٣٥	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤	

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٨٢,٩٥%	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٦,١١%	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول البنك الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
٨٥,٤١%	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٥,٦١%	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٤-٩ الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية والزكاة

ترد تفاصيل آلية التعامل مع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية وطريقة توزيع وإحتساب الزكاة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٥) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. لمزيد من التفاصيل يرجى من المساهمين الرجوع للإيضاح المذكور.

٢٥-٩ مراجعة أنظمة وأجراءات الرقابة الداخلية

تشكل الرقابة الداخلية في البنك مجموعة الأنظمة والتدابير المصممة والمفعلة من قبل الإدارة وذلك لتعزيز فرص تحقيق أهداف البنك التجارية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات البنك والقوانين التشريعية والتي من شأنها حفظ حقوق المساهمين وتدعيم جودة البيانات المالية.

وبشكل عام، تقع مسؤولية تفعيل الرقابة الداخلية على جميع موظفي البنك وذلك ضمن اختصاصاتهم ونطاق أعمالهم. ويقوم فريق التدقيق الداخلي بالبنك بشكل دوري وضمن خطة التدقيق المبنية على المخاطر بالتدقيق ومراجعة الأدوات الرقابية المصاحبة لمختلف أنشطة وعمليات البنك والتأكد من كفاءتها وفعاليتها. كما تُعنى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك بالإشراف على مراجعة تطبيقات و إجراءات الرقابة الداخلية المفعلة من قبل إدارة البنك والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة.

٢٦-٩ إطار عمل الحوكمة الشرعية:

يعتبر التطبيق الفاعل لممارسات الحوكمة الشرعية أساساً محورياً لضبط وصياغة الالتزام الشرعي في البنك، حيث يسعى البنك جاهداً إلى مواصلة التحديث واعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بمجال الحوكمة الشرعية والامتثال لأحكام الشرعية الإسلامية في أنشطته. ويتجسد ذلك في البنك من خلال تبني إطار عمل فعال للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال البنك وفقاً للأنظمة ولوائح الحوكمة الشرعية كما في مجلد التوجيهات (٢) للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

وقد اعتمد البنك أربع مكونات رئيسية شكلت إطار الحوكمة الشرعية لديه وتعتبر أعلى درجات الالتزام بإطار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي وهي:

١. هيئة الرقابة الشرعية.
٢. التدقيق الشرعي الداخلي.
٣. التنسيق والتنفيذ الشرعي.
٤. التدقيق الشرعي الخارجي.

ويأتي هذا الإطار مؤكداً على التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

٢٧-٩ التعامل مع شكاوى العملاء

يأخذ البنك شكاوى العملاء بشكل جاد، ويمنح للعملاء بما فيهم أصحاب الحسابات الإستثمارية الحق الكامل في توصيل ملاحظاتهم وشكاوهم من خلال قنوات تسجيل الشكاوى بالاتصال بمركز الاتصال، أو زيارة فرع من فروعنا، أو إرسال بريد إلكتروني إلى Complaints@khaleeji.bank.

إذا لم يتمكن فريق متابعة الشكاوى من حل الشكاوى بشكل فوري، سيقوم الفريق بإرسال إقرار مكتوب باستلام الشكاوى التي تقدم بها العميل عن طريق رسالة رسمية خلال ٥ أيام عمل. حيث يتم التعامل مع الشكاوى على وجه السرعة وبطريقة مستقلة ومنصفة وموضوعية. وسيقوم فريق الشكاوى بالتحقيق في الشكاوى بشكل مستقل، وسيتم اطلاع العميل على مستجدات الشكاوى من خلال الاتصال به على أرقام الاتصال أو من خلال الرسائل المكتوبة أو رسائل البريد الإلكتروني. كما يقوم البنك باطلاع العميل على الخيارات المتاحة لمتابعة الشكاوى.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٨-٩ برامج توعية العملاء وتوفير المعلومات حول المنتجات والخدمات البنكية الجديدة

طوال عام ٢٠٢٤م، نفذ خليجي استراتيجية طموحة وديناميكية لتعزيز وعي المستهلك بمنتجاته وخدماته، مع التركيز على مزيج من الأساليب التسويقية التقليدية والمبتكرة للترويج لحساب "الوافر" لجمهور أوسع، استخدم البنك مساحات إعلانية خارجية مميزة، مما زاد من مستوى الإنتشار مقارنةً بالسنوات السابقة. ولتعزيز هذه الجهود، أقام خليجي منصات تفاعلية في مواقع ذات حركة مرور عالية مثل المجمعات التجارية، والمهرجانات المدرسية، والفعاليات الجامعية، وشركات أعضاء نادي "Elite"، مما أتاح فرصاً للتواصل المباشر مع جماهير متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، تبني البنك استراتيجية تسويقية شاملة متعددة القنوات، تضمنت إعلانات مطبوعة في الصحف المحلية، وعروضاً ترويجية داخل الفروع، وحملات إعلامية رقمية. ولم تقتصر هذه الجهود على تسليط الضوء على المنتجات الحالية مثل البطاقات الائتمانية، وتطبيق "خليجي"، وحساب الراتب، بل شملت أيضاً تقديم منتجات جديدة مثل حساب "أجيال" ومنصة "حفيز" الإلكترونية، بالإضافة إلى حلول التمويل الشخصي والتمويل العقاري.

ولإبراز المنتجات والخدمات بشكل أكبر خلال المناسبات الرئيسية، أطلق خليجي مجموعة متنوعة من الحملات الموجهة طوال العام. وشملت هذه الحملات "أدر واربح" لحساب الوافر خلال شهر رمضان، وحملة بطاقات الائتمان الخاصة بسباق الفورمولا واحد، ومعرض التمويل العقاري لبنك الإسكان، وحملة البطاقات الائتمانية الصيفية الموجهة لمحبي السفر. كما ركز البنك على تعزيز علاقتها بشركات أعضاء نادي "Elite" من خلال زيارات وفعاليات مخصصة لأعضاء النادي حصرياً. ومن خلال مواءمة هذه المبادرات مع التفضيلات الثقافية والموسمية والاستهلاكية، نجح البنك في تبني هوية جديدة وجريئة، تضمن بقاء علامتها التجارية ذات صلة وجاذبية لشريحة واسعة ومتنوعة من الجمهور.

٢٩-٩ المساهمات الخيرية والاجتماعية

خلال العام ٢٠٢٤م، واصل خليجي بنك عطاءه ومشاركته في العديد من الفعاليات والأنشطة الإجتماعية في مملكة البحرين، حيث يأتي ذلك انسجاماً مع التزام البنك الراسخ بتعزيز مكانته كإحدى المؤسسات الوطنية الرائدة، وسعيه الدائم لتحقيق طموحات المملكة وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠. ركزت جهود البنك على تطوير أربع قطاعات حيوية: التعليم، البيئة، الشباب، والرياضة.

التعليم والشباب:

استمر البنك في تعزيز دوره الفاعل من خلال التعاون مع مختلف المؤسسات التعليمية في المملكة. وشمل ذلك دعم عدد من المؤسسات الرائدة مثل المقر الجديد لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) في خليج البحرين، ومركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والتراث، الذي يساهم في الحفاظ على التراث البحريني العريق للأجيال المقبلة. كما شمل الدعم مدارس مرموقة مثل مدرسة ابن خلدون، ومدرسة "Britus"، ومدرسة الشبيخة حصة. إضافة إلى ذلك، رعى البنك مبادرات مثل "مدينة الشباب ٢٠٣٠" وبرنامج "صغار اللامع". كما عزز البنك شراكته مع مؤسسة "إنجاز البحرين" عبر دعمه المستمر لبرامجها، مثل برنامج "It's My Business" وفعالية "Young Entrepreneurs Competition". وقدم البنك جائزة "Rising CEO Award" للعام الثالث على التوالي، تعبيراً عن التزامه بدعم الشباب البحريني وتطوير مهاراتهم.

البيئة والاستدامة:

واصل البنك جهوده لرفع مستوى الوعي البيئي ودعم المبادرات التي تعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESG). شارك البنك في فعاليات أسبوع الشجرة البحريني من خلال المساهمة في زراعة أشجار في منطقة الرفاع، بالتعاون مع بلدية المنطقة الجنوبية. كما ساهم في دعم الأسر المتضررة من حادثة حريق اللوزي بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ووزارة التنمية الاجتماعية. علاوة على ذلك، يدعم البنك جهود المملكة لتحقيق هدفها الطموح للوصول إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول عام ٢٠٦٠م عبر تبني العديد من البرامج والمبادرات المبتكرة.

الرياضة:

على الصعيد الرياضي، واصل البنك دعمه للأنشطة الرياضية عبر رعاية مؤسسات رياضية مثل الاتحاد البحريني لكرة القدم، والاتحاد البحريني لكرة السلة، واللجنة البارالمبية البحرينية. كما رعى بطولات محلية بارزة مثل كأس جلالة الملك حمد الدولية للغولف (النسخة ١٦)، بطولة المغفور له الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة الرضائية للجولف (النسخة ٤)، دوري الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة لكرة القدم لعام ٢٠٢٤م، ومسابقة "Desert Storm" لعام ٢٠٢٤م.

ختاماً، تأتي هذه الجهود انطلاقاً من إيمان البنك الراسخ بدوره كمؤسسة وطنية تسعى لتعزيز مكانة البحرين ودعم مواهبها في مختلف المجالات. كما تعكس رؤيته المستدامة في تحقيق التنمية الشاملة والطموحات الوطنية على المستويين المحلي والعالمي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٣٠-٩ حقوق حاملي الأسهم

لدى البنك إفصاح عام على موقعه على الإنترنت يوضح حقوق المساهمين، تشمل حقوق المساهمين الأساسية بالبنك على سبيل المثال لـ الحصر:

١. حق تسجيل الملكية؛
٢. الحق في تحويل ملكية الأسهم؛
٣. الحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة والجوهرية عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
٤. الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة؛
٥. انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
٦. المشاركة في أرباح الشركة؛
٧. حق التمثيل من خلال الأعضاء المستقلين؛
٨. المشاركة في الفعاليات والمناسبات التي تنظمها الشركة.

١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكمية الأساسية لأداء البنك:

٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٪٩,١٤	٪٧,٢١	٪٩,٢٤	٪٥,٩٤	٪٨,٢١	العائد على متوسط حقوق الملكية
٪٠,٨٦	٪١,٠٣	٪١,٢٠	٪٠,٧٧	٪٠,٧٠	العائد على متوسط الموجودات
٪١١٩,٢٥	٪١١٧,٤٩	٪١١٠,٣٩	٪٧١,٨٢	٪٩٥,٢١	العائد من التمويلات على مصروفات التمويلات*
٪٤٥,٩٣	٪٤١,٩٩	٪٤٥,٤٣	٪٥٨,٨٦	٪٥٧,٠٦	نسبة المصروفات إلى الإيرادات**

* حقوق الملكية تتضمن رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
** تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة البنك المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

تبني البنك خلال السنة سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي وتبناها المصرف من خلال إطار المكافآت المتغيرة. تخضع هذه السياسة وإطار ومكونات الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية. حيث تم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠٢٤ والسنوات التي تليها. تمت مراجعة السياسة في عام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤ وتمت مراجعتها وتعديلها واعتمادها في إجتماع الجمعية العامة العادية في ٢٧ مارس ٢٠٢٢ و ٢٥ مارس ٢٠٢٤. تضمنت المراجعة في سياسة نظام حوافز الأسهم إصدار البنك مكافآت أسهم للموظفين المشمولين. تضمنت آخر مراجعة لسياسة برنامج حوافز الأسهم إعادة البنك لإصدار مكافآت أسهم خليجي للموظفين المشمولين. مكافآت الأسهم هي برنامج مكافآت تُسوّى بالأسهم، ويُحدّد بموجبه عدد الأسهم بالرجوع إلى قيمة المكافأة مقسومة على المتوسط المرجح لسعر سهم خليجي مُقارنةً بحجم التداول المُدرج والمتداول في بورصة البحرين لمدة ثلاثة (٣) أشهر قبل أسبوع واحد (١) من تاريخ إعلان النتائج السنوية لخليجي بنك، مُخصّوًماً بنسبة ١٠٪ "سعر المنح". وبالتالي يحمل حاملو الأسهم حقوق تصويت.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

١١-١ استراتيجية المكافآت

يتبع البنك فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي المصرف على حد سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقر طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية البنك ليشرك الموظفون في صنع النجاح، ولموازاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع المصرف، والذين سيقومون بدورهم في تحقيق طموح المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت المصرف العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة؛
٢. منافع؛
٣. مكافأة الأداء السنوي؛
٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

من خلال وضع إطار حوكمة قوي وفعال يضمن المصرف العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شؤون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالمصرف بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في المصرف ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر المصرف.

من أجل ضمان الموازنة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم وربط الأداء الفردي للموظف بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم المصرف، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. يأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء ليس بناءً فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءً على كيفية تحقيقه، فتعتمد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

١١-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي المصرف. حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية أو الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها. من مسؤولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسؤولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص بعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر المصرف.

تتضمن مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحسبان مجموع المكافآت متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثل جزءاً كبيراً من مجموع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
 - مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
 - التقّيم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة. تخضع توزيعات الربح الذي لا يمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتماوية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
 - التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة.
 - إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.
 - التأكد من توافر آليات إلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يُلمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.
- كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في اللجنة، وذلك على النحو الآتي:

إسم العضو	٧ فبراير	٢١ فبراير	٨ مايو	٢٣ سبتمبر	٣١ أكتوبر
رياض اليعقوب	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ عيسى آل خليفة ^١	-	-	✓	✓	✓
هشام عبدالرحمن آل بن علي ^{٣-١}	-	-	✓	✓	-
مازن عبدالكريم*	✓	✓	-	-	-
مصباح المطيري ^٢	✓	✓	-	-	-
الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح*	✓	-	-	-	-

* تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٤

١ انضم لعضوية اللجنة في بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٤

٢ إنتهت مدة عضويته في المجلس بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤

٣ إستقال من المجلس بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ٢٨,٥٠٠ دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

قام المصرف بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافرها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعُرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل المصرف.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٣ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق المصرف ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

١١-٤ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة المصرف بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ١٠٪ من صافي ربح المصرف، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

١١-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهماتهم في تحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية.

تبنى المصرف إطار موافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المرضي و تحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في المصرف أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح المصرف بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المصرف خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم المصرف أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متعلقة للمستقبل).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يبقى توقيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم المصرف آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف المصرف لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالمصرف، يجب تحقيق الحدود الموضوعية للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك، إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن المصرف أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب توجيهه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالمصرف دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءً على أهداف موضوعية لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بألف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعة من خلال نظام إدارة الأداء للمصرف. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر، والالتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملن مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

١١-٦ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام المصرف باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسق مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءاً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى المصرف مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل المصرف وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل المصرف بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ تجميع المكافآت في عين الاعتبار أداء المصرف وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:

- أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
- ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
- ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء المصرف مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الاعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

تعديلات المخاطر

لدى المصرف إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها المصرف لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل المصرف يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- احتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهام الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر المصرف في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٦ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:

- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً:

تقوم بنود إطار عمل المصرف في إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين المصرف من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءاً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لا تتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشتمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على المصرف خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل المصرف في إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أداؤها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمدأ بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبق الإسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

١١-٧ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	استحقاق النقد المؤجل يتم بطريقة تناسبية على مدى ثلاث سنوات على الأقل. تطبق أحكام اقتطاع خاصة خلال فترة التأجيل. يحق للموظفين الحصول على ربح من المنح النقدية المؤجلة. يحدد تاريخ التسوية النقدية المؤجلة في ١ يناير من كل عام.
مكافآت أسهم مقدمة	سيتم منح هذه المكافآت على الفور ولكن سيتم إصدارها بعد فترة احتفاظ لا تقل عن ٦ أشهر من تاريخ منحها. يرتبط عدد مكافآت الأسهم بالرجوع إلى قيمة المكافأة مقسومة على سعر المنح كما هو موضح في مستند منفصل لنظام حوافز الموظفين بالأسهم. سيتم الإفراج عن أي أرباح مع تسوية الأسهم
مكافآت أسهم مؤجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم بطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات. سيتم منحها بطريقة تناسبية على مدى ٣ سنوات على الأقل، مع فترة احتفاظ ٦ أشهر إضافية على المكافآت المكتسبة. يرتبط عدد مكافآت الأسهم بالرجوع إلى قيمة المكافأة مقسومة على سعر المنح كما هو موضح في مستند منفصل لنظام حوافز الموظفين بالأسهم. يتم تطبيق أحكام اقتطاع خاصة خلال فترة التأجيل، وعند الاقضاء، خلال فترات الاحتفاظ. فقط بعد انتهاء فترة الاحتفاظ هذه، يمكن تسوية المكافآت للموظفين. سيتم الإفراج عن أي أرباح على الأسهم للموظفين مع تسوية الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ)

تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع. يتم تحرير جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد فترة احتفاظ لمدة ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق. يرتبط عدد مكافآت الأسهم بالرجوع إلى قيمة المكافأة مقسومة على سعر المنح وفقاً لقواعد بنظام حوافز الموظفين بالأسهم الخاص بالبنك. سيتم تحرير أي من هذه الأرباح وفقاً لشروط الاستحقاق جنباً إلى جنب مع الأسهم الأساسية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدينار البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٨ نظام المكافآت المؤجلة

يخضع أي شخص ليس الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية أو الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية ويحصل على مكافأة إجمالية تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لنظام المكافآت المؤجلة، على النحو التالي:

عناصر المكافآت المؤجلة	الرئيس التنفيذي، نائبه وأعلى ٥ أجور لموظفي الأقسام التجارية	الموظفين الآخرون (الخاصون لسياسية المكافآت المتغيرة)	فترة التأجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الاسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	٤٠٪	٥٠٪	فوراً	-	-	نعم
مكافآت أسهم مقدمة	-	١٠٪	فوراً	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	١٠٪	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	٥٠٪	٤٠٪	خلال ٣ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	٢٠٢٣	٢٠٢٤
رسوم الجلسات	١٩٨	٢٣٥
المكافآت	١٤٣	١١٤
مدفوعات أخرى*	٢٩	٣٧

* تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة

(ب) هيئة الرقابة الشرعية.

	٢٠٢٣	٢٠٢٤
رسوم الجلسات	٤٨	٥٢
المكافآت	لاشيء	لاشيء
مدفوعات أخرى	-	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(ج) مكافآت الموظفين

٢٠٢٤									
الجمالي	المكافآت المتغيرة						عدد الموظفين	نقد	أخرى
	مؤجلة		مدفوعة مقدماً		المكافآت الثابتة				
	أخرى	أسهم	نقد	أسهم	نقد	أخرى			
									الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية
١,٠٥٢	-	١٢٠	٢٤	-	١٠٦	٢٠٩	٥٩٣	٦	- الأقسام التجارية
١,٣٨٣	١٤٧	٥٠	-	١٣	١١٢	٢٩٥	٧٦٦	١٣	- الإشراف والمساندة
									الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهريّة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
٤,٧٤٧	١٤	-	-	-	٢١٥	١,٥٢٢	٢,٩٩٧	١٨٩	الموظفون الآخرون
٧,١٨٢	١٦٠	١٧٠	٢٤	١٣	٤٣٣	٢,٠٢٦	٤,٣٥٦	٢٠٨	الإجمالي

٢٠٢٣									
الجمالي	المكافآت المتغيرة						عدد الموظفين	نقد	أخرى
	مؤجلة		مدفوعة مقدماً		المكافآت الثابتة				
	أخرى	أسهم	نقد	أسهم	نقد	أخرى			
									الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية
٩٠٨	٩	٦٤	١٣	-	٧٥	١٩٢	٥٥٥	٥	- الأقسام التجارية
١,١٣٨	٤٩	٢٨	-	٧	٧٢	٢٧٥	٧٠٧	١٣	- الإشراف والمساندة
									الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهريّة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
٤,٤١٤	-	-	-	-	٣٠١	١,٤٠٢	٢,٧١١	١٩٠	الموظفون الآخرون
٦,٤٦٠	٥٨	٩٢	١٣	٧	٤٤٨	١,٨٦٩	٣,٩٧٣	٢٠٨	الإجمالي

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بآلاف الدينار البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(د) المكافآت المؤجلة

٢٠٢٤				
الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)
		(المبلغ)	(العدد)	
٧٦٥	-	٦٧٢	٤,١٧٩,٥٦٩	٩٢
٢٠٧	-	١٨٣	٢,٨٧٧,١٨٧	٢٤
(٢٠٣)	-	(١٧٤)	(١,٣٦٩,٥٥٩)	(٣٠)
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٧٦٨	-	٦٨١	٥,٦٨٧,١٩٧	٨٧

٢٠٢٣				
الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)
		(المبلغ)	(العدد)	
٧٥٢	-	٦٦٣	٤,١١٧,٢٣٩	٨٩
١١١	-	٩٨	٧٧١,٨٧٧	١٣
(٩٨)	-	(٨٩)	(٧٠٩,٥٤٧)	(١٠)
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٧٦٥	-	٦٧٢	٤,١٧٩,٥٦٩	٩٢

(هـ) مكافآت نهاية الخدمة

خلال عام ٢٠٢٤ ، دفع البنك لا شيء دينار بحريني لمكافآت نهاية خدمة.

